جامعة الجزائر 03

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

فرع : اقتصاد الخدمات

مؤشرات سوق العمل في ظل اقتصاد مبني على المعرفة

-حالة الجزائر-

إعداد الطالبة:

حياة بن قويدر

إشراف الأستاذة:

أ. د/ سعدية قصاب

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ فاضل عبد القادر	أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر3	رئيسا
أ.د. قصاب سعدية	أستاذة التعليم العالي جامعة الجزائر3	مشرفا
د.حداد بختة	أستاذة محاضرة أ جامعة الجزائر3	عضوا
د.عيدودي فاطمة الزهراء	أستاذة محاضرة ب جامعة الجزائر3	عضوا
د.بواشري أمينة	أستاذة محاضرة ب جامعة الجزائر3	عضوا

السنة الجامعية:2013-2014

كلمة شكر

الحمد لله الذي وفقنا و مكننا من إنجاز هذا البحث ، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شانه ***"إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون"*** فالحمد لله في الأول و الحمد لله في الأخر .

أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى مشرفتي و أستاذتي الفاضلة الأستاذة الدكتورة **:سعدية قصاب** القدوة الحسنة التي لم تبخل علي بتوجيهاتها القيمة و خبرتها الطويلة حتى تم هذا العمل .

الشكر موصول كذلك إلى **الوالدين الكريمين** اللذين منحاني كل التشجيع لبلوغ هذه المرحلة و نيل هذه الدرجة.

كما أشكر كل من ساعدني و مد لي يد العون خلال انجاز هذا العمل و لو بكلمة طيبة .

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	
قائمة المحتويات	VI-V
قائمة الجداول و الأشكال	IX-VII
مقدمة	ب – د
الفصل الأول: مدخل إلى الاقتصاد المبني على المعرفة	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية الاقتصاد المبني على المعرفة	03
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد المبني على المعرفة.	03
المطلب الثاني:ركائز و سمات الاقتصاد المبني على المعرفة	10
المبحث الثاني:الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة	15
المطلب الأول:متطلبات الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة	15
المطلب الثاني : مؤشرات قياس الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة	17
المبحث الثالث : اثر الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة على التنمية الاقتصادية	23
المطلب الأول: النمو و التنمية الاقتصادية	23
المطلب الثاني : تأثير الاقتصاد المبني على المعرفة في مجالات التنمية الاقتصادية	25
المطلب الثالث :الاقتصاد المبني على المعرفة في الدول المتقدمة والنامية	28
الخلاصة	31
الفصل الثاني :متطلبات سوق العمل في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة	
تمهيد	33
المبحث الأول :الأساس النظري لسير أسواق العمل	34
المطلب الأول : مفاهيم أساسية عن سوق العمل	34
المطلب الثاني :مؤشرات سوق العمل	37
المطلب الثالث : مركبات سوق العمل	43
المبحث الثاني : النظريات الاقتصادية المفسرة لسير أسواق العمل	49

المطلب الأول : النظريات التقليدية المفسرة لسوق العمل .	49
المطلب الثاني : النظريات الحديثة المفسرة لسوق العمل	59
المبحث الثالث: هيكلة سوق العمل ي ظل الاقتصاد المبني على المعرفة	64
المطلب الأول: تغيرات القوى العاملة في ظل اقتصاد المعرفة	64
المطلب الثاني:اثر الاقتصاد المبني على المعرفة على كل من الإنتاجية و الأجور	69
الخلاصة	74
الفصل الثالث :اندماج الجزائر في الاقتصاد المبني على المعرفة و تغير سوق العمل	
تمهيد	75
المبحث الأول : واقع الاقتصاد المبني على المعرفة في الجزائر	76
المطلب الأول : اندماج الجزائر في الاقتصاد المبني على المعرفة	76
المطلب الثاني : ركائز الاقتصاد المبني على المعرفة في الجزائر	81
المبحث الثاني : سوق العمل في الجزائر في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة	87
المطلب الأول: تسيير سوق العمل في الجزائر	87
المطلب الثاني: بنية سوق العمل في الجزائر في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة	95
الخلاصة	117
الخاتمة	118
قائمة المراجع	121

➢ أولا: قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	المصطلحات المرادفة لاقتصاد المعرفة	3
2	الهرم المعرفي	6
3	تصنيف المعرفة	7
4	نسب الأفراد الذين يستخدمون الانترنت حسب الفئة العمرية خلال 2012	22
5	تقسيم السكان في سوق العمل	38
6	بعض العوامل الاجتماعية –الاقتصادية التي تزيد من إنتاجية العمل	43
7	منحنى عرض العمل	44
8	منحنى الطلب على العمل.	45
9	منحنى التوازن في سوق العمل.	48
10	دالة الانتاج عند الكلاسيك	50
11	الإنتاجية الحدية للعمل	51
12	دالة عرض العمل عند الكلاسيك	52
13	دالة الطلب على العمل عند الكلاسيك	52
14	التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك	53
15	منحنى الإنتاج و الدخل عند كينز	56
16	دالة عرض العمل عند كينز	57
17	الطلب الكلي الفعال عند كينز	58
18	تطور الصناعات التي تعتمد على مهارات التكنولوجيا في الدول المتطورة	66
19	إنتاجية اليد العاملة في الدول المتقدمة	69
20	إنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الدول المتقدمة بعد تطبيق أنشطة البحث و التطوير	70
21	تطور الناتج الإجمالي المحلي و إنتاجية العمل و العمالة في الدول المتقدمة و النامية	71
22	النمو العالمي للأجور	72
23	تراكم الأجور و نمو إنتاجية العمل	73

24	بنية سوق العمل في الجزائر سنة 2011	96
25	تطور القوى العاملة في الجزائر	97
26	تطور المؤشرات الخاصة بالقوى العاملة في الجزائر	97
27	نسبة العمالة حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011	99
28	نسب العمالة في الجزائر حسب الفئات العمرية خلال الفترة 2003-2011	100
29	نسب العمالة في الجزائر وفقا للقطاع الاقتصادي	102
30	نسب العمالة في الجزائر حسب المنطقة السكنية خلال الفترة 2003-2011	103
31	نسب العمالة في الجزائر حسب القطاع القانوني	104
32	توزيع العمالة في الجزائر حسب التأهيل العلمي	105
33	نسب البطالين حسب الفئة العمرية خلال الفترة 2003-2011	107
34	نسب البطالين حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011	108
35	نسب البطالين حسب مستوى التأهيل العلمي	110
36	معدلات البطالة حسب مستوى التأهيل العلمي	110
37	الطلب على الشغل في الجزائر خلال سنة 2009	112
38	الطلب على الشغل حسب المستوى الدراسي خلال سنة 2009	113
39	عرض الشغل حسب القطاع القانوني	114
40	توزيع عرض الشغل حسب مدة العقد	114
41	توزيع عرض الشغل حسب فروع النشاط الاقتصادي	115

➢ ثانيا : قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	مقارنة بين خصائص الاقتصاد المبني على المعرفة و الاقتصاد القديم	14
2	نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي على البحث و التطوير حسب كل قطاع في الاتحاد الأوروبي سنة 2010	18
3	نسبة الإنفاق على البحث و التطوير في دول المغرب العربي	19
4	مقارنة التقدم التكنولوجي في الدول المتقدمة و الدول النامية	30
5	ثلاثية المهارات الضرورية للقوى العاملة المعرفية	67
6	مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الناتج الداخلي الخام في الجزائر	81
7	إحصاءات حول الانترنت في الجزائر سنة 2011	82
8	مؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال للفترة 2009-2010	83
9	هياكل التعليم في الجزائر	84
10	الميزانية المخصصة للبحث العلمي في الجزائر	86
11	تطور الاستثمارات و مناصب الشغل لدى Andi	91
12	توزيع العمالة في الجزائر من حيث الجنس خلال الفترة 2003-2011	98
13	توزيع العمالة في الجزائر حسب فئات العمر في الجزائر خلال الفترة 2003-2011	99
14	توزيع العمالة في الجزائر وفقا للقطاعات الاقتصادية	101
15	توزيع العمالة في الجزائر خلال الفترة 2003-2011 حسب المنطقة الجغرافية	103
16	توزيع البطالين في الجزائر حسب الفئة العمرية خلال الفترة 2003-2011	105
17	توزيع البطالين حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011	108
18	توزيع البطالين في الجزائر حسب المنطقة الجغرافية	109
19	نسب البطالة حسب التخصصات الجامعية	111
20	توزيع الطلب على الشغل حسب المستوى الدراسي خلال سنة 2009	113

مقدمة

مقدمة:

تشهد أغلب الاقتصاديات في العالم تغيرات كثيرة و متسارعة ، و تتميز هذه التغيرات أنها متداخلة فيما بينها ، و تعتبر الثورة التكنولوجية أهم تغير في عالم اليوم و قد غيرت هذه الثورة من نمط الاقتصاد بل حتى من نمط الحياة بشكل عام ، الشيء الذي أدى إلى اعتماد الاقتصاد بدرجة كبيرة على تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و كذلك على الإبداع و الابتكار، كما أن تغير بنية و نوعية المجتمع و اهتمامه المتزايد بالتعليم و بمختلف أشكاله أنتج ما أصبح يعرف بمجتمع المعرفة و الذي يتسم باعتماده على التكنولوجيا و امتلاكه لقدرات إبداعية ، كل هذه التغيرات أدت إلى ظهور الاقتصاد المبني على المعرفة الذي أصبح الاندماج فيه و الاعتماد على ركائزه من أهم أسباب تحقيق التنمية الاقتصادية ،فقد جاء في القمة الاقتصادية الاجتماعية الأوروبية في مارس سنة 2000 بلشبونة "أن الاقتصاد المبني على المعرفة أصبح يعطي للاقتصاديات تنافسية و حركية أكثر و هو قادر على خلق تنمية اقتصادية مستدامة ،يصاحبها تحسن نوعي و كمي في العمل " [1]

و بما أن العمل يمثل أهم مدخلات النظام الإنتاجي و أعظم القوى المؤثرة في تحديد هوية الاقتصاد و رسم معالم مستقبله، لذلك أصبح العمل في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة يتميز بتنامي الطلب على اليد العاملة المؤهلة كذلك بالنسبة للقطاعات الاقتصادية التي تعتمد بشكل مكثف على التكنولوجيا العالية أصبحت أكثر جذبا لليد العاملة و تتسم بإنتاجية عالية و بالتالي تحقيق نمو اقتصادي أكبر و من كل هذا يُستنتج أن سوق العمل و المؤشرات المتعلقة به قد تغير كلية في ظل هذا الاقتصاد نظرا لاستحداث و تغيير مهن و قطاعات اقتصادية جديدة و اختفاء أخرى ، و اليد العاملة هي الأخرى أصبحت تتميز بسمات جديدة مما أدى إلى تغيرات هيكلية في العرض و الطلب على القوى العاملة و محددات الأجور في سوق العمل، حتى البطالة تغيرت محدداتها في ظل هذا الاقتصاد .

إن دور الاقتصاد المبني على المعرفة كعامل للتنمية الاقتصادية لم يُقتصر على الدول المتقدمة فقط بل أنه أصبح حتمية ضرورية حتى للدول النامية و تلك السائرة في طريق النمو من أجل تحقيق تنمية شاملة و بما أن الجزائر ليست بمنأى عن ما يحصل في العالم من تطورات كان لزاما عليها تبني إستراتيجية للاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة و منح اهتمام أكثر لتأهيل الموارد البشرية ففي السنوات الأخيرة عرفت المنظومة التعليمية و التكوينية تغيرات جذرية صاحبتها تغيرات محسوسة في نسب التشغيل و البطالة و قد يصعب إرجاع هذا التغير في مؤشرات سوق العمل إلى الاهتمام بالمعرفة و السعي إلى الاندماج في الاقتصاد المبني عل المعرفة أو إلى نجاعة سياسات التشغيل المنتهجة مؤخرا ،أم أن هذه

[1] Pour plus d'information consultez Dominique FORAY , **L'économie de la connaissance**, édition la découverte , Paris, 2000.

الأرقام التي تعبر عن التشغيل و البطالة في الجزائر تبقى مجرد أرقام لا تعكس الواقع الحقيقي لسوق العمل .

مما سبق تبدو أهمية الإشكالية التي يتوجب بحثها في المذكرة و المتمثلة في الأتي:

الإشكالية:

إلى أي مدى يؤثر الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة على مكونات سوق العمل ؟ و ما هي حالة سوق العمل الجزائري في ظل هذا الاقتصاد ؟

الأسئلة الفرعية :

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيمها إلى التساؤلات الفرعية التالية :

- هل تأثر سوق العمل بركائز الاقتصاد المبني على المعرفة ؟ و فيما أصبحت تتمثل متطلبات سوق العمل؟
- هل اندمجت الجزائر في هذا الاقتصاد ؟ و ما مدى تغير سوق العمل فيها ؟

الفرضيات:

في سبيل الإجابة على الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية السابقة الذكر ، بالإمكان الانطلاق من الفرضيات التالية:

- الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة يساهم بإحداث تغيرات في التنمية الاقتصادية بمختلف مجالاتها .
- ركائز الاقتصاد المبني على المعرفة قد تؤثر بشكل أو بأخر على وضعية سوق العمل و مختلف مؤشراته .

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة تستمدها من أهمية الموضوع المدروس ذاته، حيث يحظى توازن سوق العمل بأهمية كبيرة على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي و حتى السياسي، و مع التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال و الاهتمام الزائد بالبحث و التطوير و أهمية التعليم ، لذا بات من الضروري الاهتمام أكثر بتوازن سوق العمل في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة و ذلك من خلال معرفة مدى تأثير ركائز الاقتصاد المبني على المعرفة على مؤشرات سوق العمل .

أسباب اختيار الموضوع :

لعل اختيارنا للموضوع يعود لجملة من الأسباب الموضوعية و الذاتية أهمها :

- أهمية موضوع سوق العمل على المستوى الجزئي و الكلي ، حيث يعتبر عنصر العمل مهما جدا سواء من طرف الأفراد إذ يظل العمل حلم يراود أي شخص لتحقيق ذاته و اندماجه في المجتمع وأما على المستوى الكلي فان سوق العمل له وزن كبير في معادلة التوازن الاقتصادي و السياسي.
- الكثير من الدول ذات الواقع الاقتصادي المشابه للجزائر قد أقدمت على الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة ، و كان له الأثر البالغ على سوق العمل و العملية الإنتاجية عموما
- ميول الباحثة إلى مواضيع اقتصاد العمل "سوق العمل ، البطالة" و كذلك إلى مواضيع اقتصاد المعرفة ، كان السبب الكبير في الموائمة بين التخصصين ليتجلى ذلك في موضوع الدراسة.

حدود الدراسة :

تهتم هذه الدراسة بتأثير ركائز الاقتصاد المبني على المعرفة على مؤشرات سوق العمل في الجزائر لذلك كانت حدود الدراسة كما يلي :

- **الحدود المكانية** : تتعلق هذه الدراسة بالجزائر ، كونها تضمنت واقع الاقتصاد المبني على المعرفة في الجزائر، و وضعية سوق العمل فيها .
- **الحدود الزمانية** : شملت هذه الدراسة المرحلة التي أعقبت إعلان الجزائر الاعتماد على الاقتصاد المبني على المعرفة ، أي منذ سنة 2008 إلى غاية يومنا .

منهج الدراسة :

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري ، إذ يقوم هذا المنهج بوصف الظاهرة وصفا دقيقا و تحليليا ، و المنهج الإحصائي في دراسة الحالة الذي يعتمد على جمع البيانات و تحليلها قصد معرفة أشمل للظاهرة ، معتمدين في ذلك على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) لكونه الجهة الرسمية المعدة لإحصائيات الوطن

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع سوق العمل على المستوى الوطني ، إلا انه سوف نركز على الدراسات الأكثر حداثة :

- رياض عيشوش- فواز واضح ، **البطالة معطيات و رهانات جديدة في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة نظرة على واقع الجزائر:** مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة أيام 15 و 16 نوفمبر و قد انطلقا الباحثان من الإشكالية التالية : **ما الذي تعنيه البطالة في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة؟ وما هي فرص الدول للقضاء على البطالة من خلال تفعيل هذا الاقتصاد .** و تطرقا في بحثهما إلى مفهوم العمل و البطالة في ظل هذا الاقتصاد و كيف يساهم الاقتصاد المبني على المعرفة في القضاء على البطالة مع الإشارة إلى حالة الجزائر و أهم النتائج التي توصلا إليها كانت:

- للتعامل مع التحولات التي يفرضها هذا الاقتصاد فإنه لا بد من توفير أدوات ووسائل وسياسات واستراتيجيات جديدة .
- النموذج الاقتصادي المتبع في الجزائر هو النموذج التقليدي المعروف -الكينزي- القائم على تصحيح الأوضاع الاقتصادية في حالة وجود أزمة ما، ومن هنا يرى بعض الباحثين أن النموذج الاقتصادي الأمثل للجزائر هو النموذج الشمبيتيري-الابتكاري- القائم على الاستثمار في العنصر البشري من خلال العمل على تطوير وتعزيز النمو وخاصة من خلال الاستثمار في التنمية البشرية والرأسمال الفكري، والاستثمار في تطوير مؤشرات اقتصاد المعرفة.

- عبد الرحيم فؤاد الفارس ، **سوق العمل في اقتصاد المعرفة خواصها و دراسة لحالة الأردن ،** مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي السنوي الرابع "إدارة المعرفة في العالم العربي" جامعة الزيتونة ، الأردن، 26-28/04/ 2004 وانطلق الباحث من الإشكالية التالية: **بما يتميز سوق العمل في اقتصاد المعرفة و ما هي أهم المهن المستحدثة في ظل هذا الاقتصاد؟** تناول البحث تغير مكونات سوق العمل في اقتصاد المعرفة كذلك تطرق إلى أهم صفات القوى العاملة في ظل هذا الاقتصاد. و توصل إلى النتائج التالية :
  - إن الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة يتطلب إستراتيجية -معرفية خاصة- تستثمر في رأسمال البشري كعنوان جديد لتحقيق النمو والتطور و ذلك من خلال توفير :
    - نظام تعليمي وتدريبي متطور لتوفير العمالة المؤهلة والماهرة

- العمل على تحسين نظام التعليم و خاصة التعليم المهني بما يتناسب و احتياجات سوق العمل و العمل على تنسيق بين مخرجات التعليم و التكوين و متطلبات سوق العمل.
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال وخاصة النامية منها.

- بن طجين محمد عبد الرحمان ، **دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة 2011 تناول الباحث مختلف التطورات التي عرفهما مؤشري العمالة و البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 و تحليلهما حسب المراحل الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة . و قد كانت إشكالية الباحث كما يلي : **في ظل الظروف الراهنة للاقتصاد الوطني، و بناء على المتغيرات الاقتصادية الداخلية و الخارجية ، كيف يمكن بناء نموذج قياسي للبطالة في الجزائر ؟** و كان سبب اختيار الموضوع هو تسليط الضوء على نسب البطالة في الجزائر و التي تعتبر نسب جد عالية في سنوات التسعينات ، و سبب انخفاض في السنوات الأخيرة و توصل الباحث إلى هذه النتيجة : الاستثمار هو المؤثر المباشر على سوق العمل ، ذلك إن أي استثمار يتطلب أيدي عاملة من السوق ، مما يعني تخفيض معدلات البطالة إلى مستويات مقبولة و لهذا فالحكومة تبنت خيار فتح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي من شانها امتصاص اليد العاملة، كما أن الاستثمار يتأثر بدوره بأسعار البترول هذا ما يعني أن معدلات البطالة تتأثر بأسعار البترول أي أن النفط في الجزائر يوفر الموارد و لا يوفر الشغل .
- رابح بلعباس ، **إشكالية البطالة في الجزائر في الفترة 1966-2010 دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة دكتوراه المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي ، 2012 ، قام الباحث بعرض تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة 1966-2010 مع عرض لأهم مؤشرات سوق العمل في سنة 2010. و كانت الإشكالية المطروحة: **ماهو واقع البطالة في الجزائر؟** و توصل الباحث إلى النتائج التالية : أن البطالة في الجزائر في السنوات الأخيرة عرفت انخفاضا كبيرا من أكثر من 30% إلى أقل من 10% و في الوقت الذي تعرف فيه البطالة تراجعا في السنوات الأخيرة يعرف معدل البطالة الهيكلية ارتفاعا ، حيث ازدادت الفجوة بين عروض الشغل و التوظيف المحقق و تتميز البطالة في الجزائر بأنها : بطالة شباب أعمارهم لم تتجاوز أعمارهم 30 سنة و بطالة شباب غير مكونين و لا يملكون أي خبرات مهنية .

صعوبات الدراسة:

وككل دراسة علمية أكاديمية، واجهتنا بعض الصعوبات منها:

- مشكلة قلة البيانات (أو الإحصائيات) خاصة تلك المتعلقة بالاقتصاد المبني على المعرفة حيث تتوقف نتائج التحليل الاقتصادي بصفة كبيرة على مدى نوعية و كمية البيانات المتوفرة .

هيكل البحث :

بغرض تحصيل الهدف من الدراسة بالإجابة على التساؤلات المطروحة و من خلال محاولة الإحاطة بجميع جوانب البحث اعتمدنا الخطة هيكلها : مقدمة ، ثلاث فصول مكونة من ثلاث مباحث للفصلين الأول و الثاني ، و مبحثين للفصل الثالث ، خاتمة .

- **الفصل الأول: مدخل إلى الاقتصاد المبني على المعرفة:**

تم تضمين هذا الفصل ثلاث مباحث رئيسية:

- فكان المبحث الأول :عبارة عن مدخل مفاهيمي للاقتصاد المبني على المعرفة ، بالتطرق إلى مفهومه ، أهم مكوناته ، وركائزه الأساسية .
- كما تعرضنا في المبحث الثاني: إلى أهمية الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة و متطلبات هذا الاندماج و مؤشرات قياس الاندماج في هذا النوع من الاقتصاد.
- أما المبحث الثالث: فقد اشتمل على تأثير الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة على التنمية الاقتصادية من خلال تبيان مفهوم كل من النمو و التنمية الاقتصادية و أثر هذا الاقتصاد على مختلف مجالات التنمية .

- **الفصل الثاني :متطلبات سوق العمل في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة**

تم تضمين هذا الفصل ثلاث مباحث رئيسية:

- في المبحث الأول : تم التطرق إلى الأساس النظري لسوق العمل من خلال تناول أهم المفاهيم الخاصة بسوق العمل و مؤشراته
- و في المبحث الثاني : تناولنا أهم النظريات في الفكر الاقتصادي التي قامت بتحليل أسواق العمل
- أما في المبحث الثالث :فقد حاولنا التطرق إلى هيكلة سوق العمل في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة من خلال عرض مختلف التغيرات التي طرأت على مختلف مكونات سوق العمل .

- **الفصل الثالث : اندماج الجزائر في الاقتصاد المبني على المعرفة و تغير سوق العمل**

تم تضمين هذا الفصل مبحثين رئيسين :

- ففي المبحث الأول: حاولنا التطرق إلى واقع الاقتصاد المبني على المعرفة في الجزائر من خلال إستراتيجية الجزائر في هذا المجال و أهم ما يميز ركائزه .
- أما في المبحث الثاني : فحاولنا عرض مختلف مؤشرات سوق العمل في الجزائر و تغيرها في الفترة الأخيرة

- **الخاتمة** : تم التطرق فيها إلى أهم نتائج الدراسة و تقديم بعض الاقتراحات

الفصل الأول :

مدخل إلى الاقتصاد المبني على المعرفة

تمهيد:

أثرت و لا تزال تؤثر التغيرات العالمية على مختلف الاقتصاديات و بدرجات متفاوتة ، ولعل أهم تأثير على الاقتصاد في عصر العولمة هو التطور الهائل و المتسارع لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال، حيث ساهمت هذه الأخيرة على تغيير طبيعة الاقتصاد ليصبح اقتصادا مبنيا على المعرفة بالدرجة الأولى .

ونظرا لأهمية المعرفة وتوسع دورها في الاقتصاد ، فقد حظي هذا الموضوع باهتمام كبير باعتبار أن الاندماج في هذا الاقتصاد أصبح ضرورة حتمية لمختلف الاقتصاديات سواء كانت متقدمة أم نامية ، ذلك لأن الاقتصاد المبني على المعرفة بكل مقوماته و ركائزه له من التأثير على نسب النمو الاقتصادي، كذلك فانه يؤثر على كافة مجالات التنمية الاقتصادية بصفة عامة .

لدراسة أكثر تفصيل و انطلاقا مما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الجانب النظري للاقتصاد المبني على المعرفة وقسمناه في سبيل ذلك إلى ثلاث مباحث :

- **المبحث الأول : ماهية الاقتصاد المبني على المعرفة.**
- **المبحث الثاني : الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة**
- **المبحث الثالث : أثر الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة على التنمية الاقتصادية**

المبحث الأول : ماهية الاقتصاد المبني على المعرفة.

انتشر مصطلح الاقتصاد المبني على المعرفة بشكل واسع في أنحاء العالم إذ أصبح كثير الاستخدام في الأدبيات الاقتصادية ، و لهذا سوف نتعرف على أهم المفاهيم المتعلقة به من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد المبني على المعرفة

- **أولا : تعريف الاقتصاد المبني على المعرفة** [1]

استخدم مصطلح اقتصاد المعرفة knowledge economy ، في الفصل الثاني عشر من كتاب The Age of Discontinuity لـ Peter F. Drucker. وكثيرا ما تستخدم مصطلحات متعددة للتأكيد على جوانب مختلفة لاقتصاد المعرفة منها مجتمع المعلومات والاقتصاد، والاقتصاد الرقمي، وشبكة الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة وثورة المعلومات.

الشكل رقم1: المصطلحات المرادفة للاقتصاد المبني على المعرفة

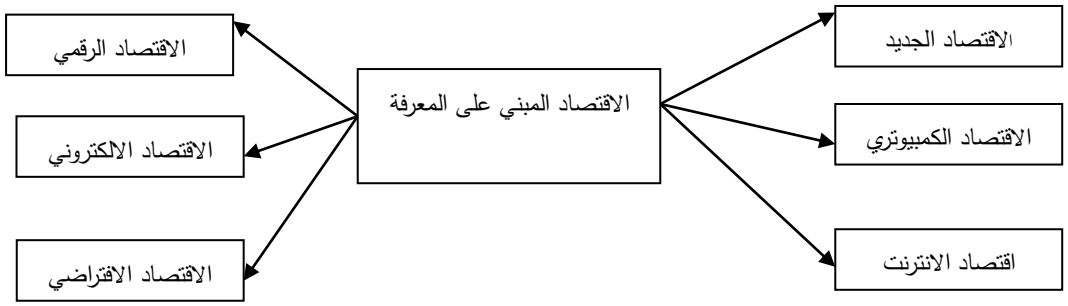

المصدر: سالمي جمال ،**الاقتصاد الدولي وعولمة اقتصاد المعرفة** ،دار العلوم للنشر و التوزيع ،الجزائر، 2010، ص: 87

و للوصول إلى تعريف دقيق للاقتصاد المبني على المعرفة ، يجب التمييز بين المصطلحين اقتصاد المعرفة و الاقتصاد المبني على المعرفة، فاقتصاد المعرفة Knowledge economy هو الاقتصاد الذي يقوم على المعلومات فقط .أي أن المعلومات هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية و المعلومات هي المنتج في هذا الاقتصاد و المعلومات و تكنولوجياتها هي التي تحدد أساليب الإنتاج و فرص التسويق و مجالاته .

أما الاقتصاد المبني على المعرفة Knowledge based economy هو الذي تلعب فيه المعرفة دورا في خلق الثروة ، لكن ذلك ليس بجديد فقد ظل للمعرفة دور قديم و مهم في الاقتصاد، لكن الجديد هو حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد اكبر و أكثر عمقا مما سبق، و أكثر مما كان معروفا بعبارة أخرى قديما كانت المعرفة تستخدم في تحويل المواد المتاحة إلى سلع و خدمات في حدود

[1] www.Wikipédia.com/ économie de savoir

ضيقة ،الآن و في هذا الاقتصاد لم يعد هناك حدود لدور المعرفة في تحويل هذه الموارد بل تعدت في دورها كل حدود ، و أصبحت تخلق موارد جديدة و لا تكتفي بتحويل الموارد فقط.[1]

وقد تعددت التعريفات التي أعطيت للاقتصاد المبني للمعرفة ومنها :أنه الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة و إبداعها و ابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها المختلفة كذلك من أجل الإستفادة من التطبيقات التكنولوجية المختلفة المتطورة و استخدام العقل البشري كراس مال معرفي لإحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي.[2]

كذلك هو دراسة و فهم عملية تراكم المعرفة و حوافز الأفراد لاكتشاف تعلم المعرفة و الحصول على ما يعرفه الآخرون .[3]

ويعرفه البنك الدولي بأنه اقتصاد عالمي للمستقبل الذي يركز على التعلم لماله من أهمية أساسية كوسيلة للاستثمار الإنساني و البحث في الإنتاج المعرفي

كما تعرفه منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE على أنه الاقتصاد المبني بشكل مباشر على إنتاج و نشر و استخدام المعارف و المعلومات في الأنشطة الإنتاجية و الخدمية المختلفة.

كذلك عرفه نجم عبود نجم على أنه الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات و خدمات المعرفة و هو يعمل على إنشاء وتحسين وتقاسم التعلم كذلك تطبيق و استخدام المعرفة بأشكالها و في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية و اللاملموسة وفق خصائص و قواعد جديدة .[4]

و يمكن تعريف الاقتصاد المبني على المعرفة وفقا للخصائص التالية [5]:

- الابتكار
- الاقتصاد القائم على الشبكات
- يؤدي رأس المال البشري دورا حاسما في الاقتصاد المبني على المعرفة و تفوق القدرة على التعلم مستوى المعرفة الجامدة المكتسبة.

أما في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003 فعرف الاقتصاد المبني على المعرفة على أساس أنه هو الاقتصاد الذي يعتمد على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي

---

[1] محمد شوكت عليان ،**الاقتصاد المبني على المعرفة** ،بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس "اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية " كلية الاقتصاد ،جامعة الزيتونة الأردن 25-2005/04/27.

[2] الشمري هاشم، اليثي نادية ، **الاقتصاد المعرفي** ،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن،الطبعة الأولى ،2008 ،ص :35.

[3] عبد الرحمن الهاشمي ، فائزة محمد العزاوي ، **المنهج و الاقتصاد المعرفي** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ،عمان الأردن ، 2007 ، ص:25

[4] نجم عبود نجم ،**إدارة المعرفة :المفاهيم و الاستراتيجيات و العمليات** ، دار الوراق للنشر و التوزيع،عمان الأردن ، الطبعة الثانية ،2008 ص:189 .

[5]اوسرير منور ،طيب سعيد ،**البعد التكنولوجي كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية**،ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و دورها في تحقيق المزايا التنافسية للبلدان العربية ، جامعة الشلف ،الجزائر ،27-2007/11/28.

الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسية والحياة الخاصة وصولا لترفيه حياة الناس أي إقامة التنمية الإنسانية ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح للقدرات البشرية .

و حسب Dominique Foray فهو تخصص فرعي من الاقتصاد يهتم أساسا بالمعرفة و يعتبر ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغير سير الاقتصاديات من حيث النمو و تنظيم النشاطات الاقتصادية .[1]

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص التعريف التالي :

"**الاقتصاد المبني على المعرفة هو الاقتصاد المبني أساسا على إنتاج المعرفة و استخدامها كمحرك أساسي للتطور و تحصيل الثروات عبر جميع القطاعات الاقتصادية**"

- **ثانيا : مكونات الاقتصاد المبني على المعرفة**

من أهم ما يتكون منه الاقتصاد المبني على المعرفة نذكر مايلي :

1. ***المعرفة***

تعد المعرفة ركيزة أساسية في نمو وتطور اقتصاديات جميع الدول فهي الشكل الأساسي لرأس المال الفكري؛ وتراكم المعرفة هو الدافع إلى تحريك النمو الاقتصادي.[2]

ولأجل تبيان مفهوم المعرفة نستعرض التعاريف التالية[3]:

- تعريف1 :المعرفة هي" مجموعة معلومات مهيكلة وموجهة حول موضوع ما مدعمة بقواعد أو تجارب وفي الغالب تندمج ضمن إطار تحصيلها أو هيكل التفكير لصاحبها"
- تعريف2: تعني الرصيد المعرفي الناتج من حصيلة البحث العلمي والتفكير الفلسفي والدراسات الميدانية والتطوير والمشروعات الإبتكارية وغيرها من أشكال الإنتاج الفكري للإنسان عبر الزمن حيث تمثل مجموعة المعلومات القابلة للاستخدام في أي مجال من المجالات.
- تعريف3 :الاستخدام الكامل و المكثف للمعلومات و البيانات و التي ترتبط بقدرات الإنسان الأصلية و المكتسبة و التي توفر له الإدراك و التصور و الفهم الخاصة بظاهرة معينة أو مشكلة معينة

يمكن اعتبار المعرفة على أنها مجموعة المعلومات والأفكار ومختلف المنتجات الفكرية والذهنية التي تعبر عن حقائق أو علاقات أو نماذج، سواء كانت علنية ظاهرة قابلة للتداول والتقليد أو كانت ضمنية تظهر في شكل تصرفات و سلوكيات الأفراد، حيث تكون نتيجة لتفكير ذهني أو ممارسات وتجارب

[1] فوراي دومينيك ، **اقتصاد المعرفة** ،ترجمة محمد عرب ، دار طلاس ، دمشق ، 2003، ص: 07

[2] JEAN-YVES BUCK, **LE MANAGEMENT DES CONNAISSANCES**, Éditions d'organisation, Paris France, 2 Emme tirage, 2000, p :15

[3] صلاح إسماعيل ، **نظرية المعرفة** ، الدار المصرية السعودية ، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص : 28

ميدانية أو مزيج بينهما إذ تكون قابلة للاستخدام لأغراض علمية أو تكنولوجية، وتتمثل عناصرها في المعلومات والهندسة والخبرة البشرية.[1]

فالمعرفة أصبحت في العصر الحالي تمثل عصب حياة المؤسسة، حيث أن جميع النشاطات والمعاملات تقوم على أساس المعرفة والمعلومات، حتى أصبحت المعرفة ذات انتشار واسع وتعرف نموا متزايدا في معدلات الإنتاج، وبما أن المعرفة هي نتيجة نشاط ذهني أو ممارسة ميدانية فقيمتها تظهر في نتيجة النشاطات والأعمال.

ويجب أن نفرق بين المعرفة و بعض المصطلحات الأخرى كالبيانات و المعلومات الذكاء و الحكمة[2]:

- البيانات Data :هي أرقام و نصوص أو رموز متفرقة لم يجر تفسيرها و يمكن تخزينها و معالجتها بالحاسب الآلي و هي مصدر للمعلومات و المعرفة .
- المعلومات Information :مجموعة من البيانات المعالجة ذات معنى جمعت مع بعض لتصبح مهمة يمكن الاستفادة منها .
- الذكاء:Intelligence يعني القدرة على اكتساب و تطبيق المعرفة و القدرة على تحسين العمل و اتخاذ القرارات بناء على المعرفة
- الحكمة Wisdom :السلوك الذكي للفرد المبني على المعرفة ملتزما بالقيم

الشكل رقم 02 :الهرم المعرفي كما صوره إبراهيم الظاهر

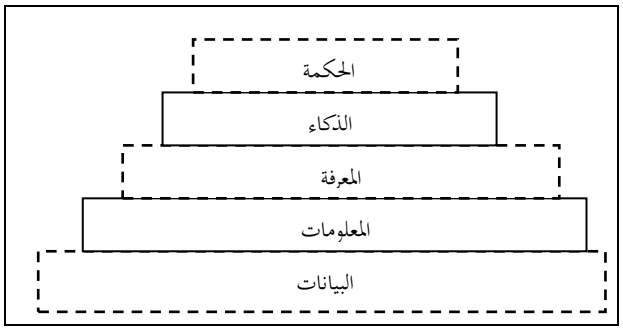

المصدر: نعيم إبراهيم الظاهر، **إدارة المعرفة**، عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، اربد، الأردن، 2009، ص : 17

أنواع المعرفة اقتصاديا:

بعد الاطلاع على عدة دراسات مست موضوع المعرفة لم نجد اختلاف بينها و تتفق الكثير من هذه الدراسات إلى تقسيم المعرفة إلى فرعين حسب Nonaka &Takanohi [3] و هما معرفة ضمنية و صريحة

[1] موسى رحماني ، **نحو توظيف إنساني لمنتوج المعرفة** ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول المعرفة: الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات ،جامعة بسكرة 12-13/11/ 2005

[2] سعد غالب ياسين ، **إدارة المعرفة :المفاهيم النظم التقنيات** ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2007، ص : 27

[3] I.Nonaka, H.Takeuchi,**La Connaissance Créatrice :La Dynamique de l'entreprise Apprenante**,DE boek,Bruxelles,1997,p :26

- المعرفة الضمنية: تعرف على أنها ذاتية و هي ترتبط بالقناعات و الأفكار وكان أول من استخدم هذا المصطلح Mchell Poley في كتابه البعد Dimension عام 1966 و في كتابه المعرفة الشخصية Connaissance Personnelle عام 1973وكانت إشارته إلى هذا المفهوم من خلال عبارته الشهيرة "**إننا نعرف أكثر بكثير مما يمكننا أن نتحدث**" أي هي عبارة عن مخزون معرفي شخصي بالنسبة لكل فرد و التوصل إليها أمر صعب للغاية.
- المعرفة الصريحة: سميت كذلك بعدة تسميات فهناك من سماها الواضحة آو الظاهرة و كل هذه التسميات تصب في مفهوم واحد و عرفت على أنها رسمية قياسية سهلة التحديد و القياس و التقييم و التوزيع و التعليم مثل القواعد البيانات و البرمجيات و تتضمن أي شيء ممكن توثيقه.أي أنها معرفة عامة و هذا النوع بسهولة انتقالها و تحويلها للآخرين

الشكل رقم 03:تصنيف المعرفة

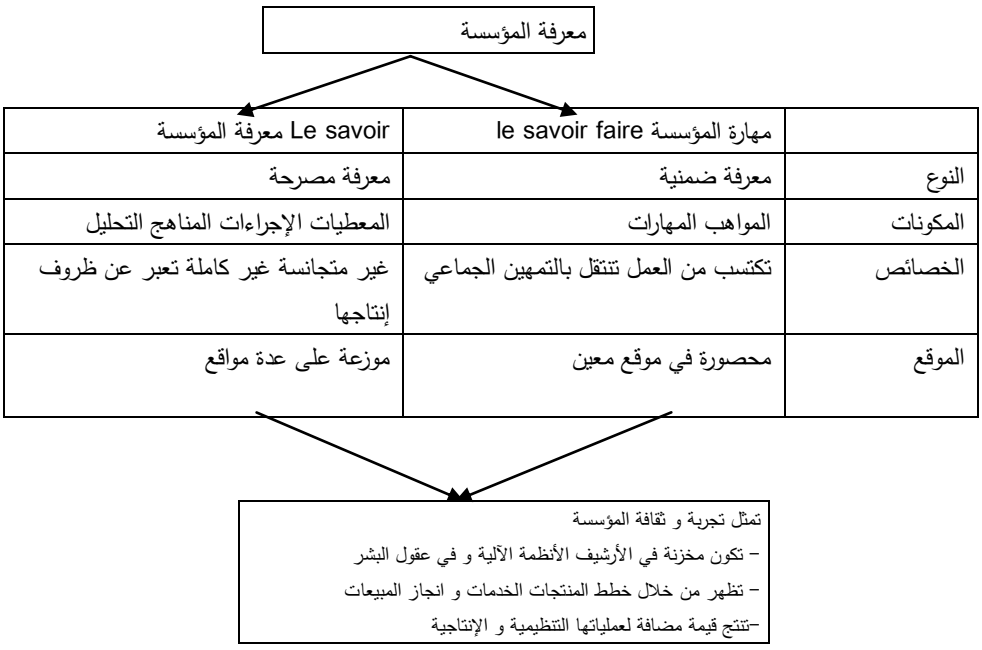

المصدر: حسين بركاتي ، **تنمية الموارد البشرية في ظل اقتصاد مبني على المعرفة (دراسة حالة جامعة المسيلة)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2010، ص: 09.

2. مجتمع المعرفة:

تعريف مجتمع المعرفة:

هو ذلك المجتمع الذي يحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره وفي اتخاذ القرارات السليمة والرشيدة، وكذلك هو ذلك المجتمع الذي ينتج المعلومة لمعرفة خلفيات وأبعاد الأمور بمختلف أنواعها، ليس في بلده فقط بل في أرجاء العالم يعرف تقرير التنمية البشرية لعام 2003: مجتمع المعرفة بأنه ذلك الذي يقوم

أساسا على نشر المعرفة و إنتاجها و توظيفها بكفاءة في جميع مجالات و نشاطات المجتمع : الاقتصاد و المجتمع المدني و السياسة و الحياة الخاصة وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية باطراد أي إقامة التنمية الإنسانية [1]و تقوم المعرفة في هذا المجتمع بدور فعال من تشكل البني الاجتماعية و أداءها الاقتصادي و في هذا الصدد يشير دركرDrucker إلى أن مجتمع ما بعد الرأسمالية سوف يتميز بان المورد الرئيسي فيه هو المعرفة و ليس رأس المال و الخامات

و على ضوء هذا فإنه حين يتمكن مجتمع ما من الوصول إلى درجة مجتمع المعرفة فانه يتوجب عليه قيام منظومة مجتمعية كفؤة تتسم بالمرونة و قادرة على اكتساب المعرفة

خصائص مجتمع المعرفة[2]:

- مجتمع المعرفة يعني تأسيس نمط إنتاج المعرفة عوضا عن هيمنة الإنتاج الريعي الذي تشتق القيمة الاقتصادية فيه أساسا من استنضاب المواد الخام
- في مجتمع المعرفة يجري العمل على نشر و إنتاج المعرفة باعتبارهما استثمارا مجزيا في خدمة الهدف الاستراتيجي للمجتمع .
- إقامة بنية مجتمعية مواتية لاحتضان نشوء رأس مال معرفي و توظيفه بكفاءة و امتلاك القدرة على إنتاج المعرفة الأمر الذي يتطلب توطين العلم سبيلا لإنتاج المعرفة.

أهمية مجتمع المعرفة:

- مجتمع المعرفة هو المصدر الأساسي لخلق القيمة المضافة و بالتالي يسعى الأفراد إلى اكتساب المعرفة و توظيفها في جل النشاطات الاقتصادية.
- في مجتمع المعرفة القيمة الاقتصادية للمعرفة عالية و امتلاكها مكلف

3. إدارة المعرفة :

تعريف إدارة المعرفة :

لقد وردت تعاريف تحاول أن تحدد معالمها بدقة و من أهم هذه التعاريف نجد:

إدارة المعرفة تعتني بالعمليات التي تساعد المنظمات على توليد المعرفة، اختيارها، تنظيمها، استخدامها، نشرها وأخيرا تحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها المنظمة والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة كاتخاذ القرارات، حل المشكلات، التعلم والتخطيط الاستراتيجي[3]

---

[1]تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، المكتب الإقليمي للدول العربية ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك ، و.م.ا، 2003 ، ص : 52

[2]بوزيان عثمان ، **اقتصاد المعرفة مفاهيم و اتجاهات** ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر.

[3]ياسر الصاوي، **إدارة المعرفة و تكنولوجيا المعلومات**، دار السحاب للنشر و التوزيع ،الكويت ،2007، ص:137.

أما سكاريم skyrme وهو احد أبرز من تناولوا مفهوم إدارة المعرفة فيعرفها على أنها الإدارة النظامية و الواضحة للمعرفة و المرتبطة بها و الخاصة باستحداثها جمعها تنظيمها نشرها و استغلالها و هي تتطلب تحويل المعرفة الشخصية إلى معرفة تضامنية يمكن تقاسمها بشكل جلي من خلال المؤسسة[1]

و يمكن تعريفها على أنها تلك الجهود التي تبذل من اجل إتمام الوظائف و الخطوات التالية :

- تحصيل المعارف و اكتسابها أي تنمية معارف الأفراد و اكتساب المهارات
- توزيع المعرفة و إيصالها
- تفسير المعرفة أي الاستيعاب و الفهم لمضامين المعرفة الجديدة التي تم تلقيها.

- أهداف إدارة المعرفة ووظائفها:

1- تهدف إدارة المعرفة إلى المساهمة في:

- نقل المعرفة المخبأة الكامنة،
- نقل المعرفة الداخلية و الخارجية ،
- تطوير المعارف الجديدة،
- وجود ثقافة للتعليم والاتصال لدى المؤسسات ،
- تقييم عمليات المعرفة.

2- إن الوظيفة الرئيسية لإدارة المعرفة هي العمل على توفير كافة السبل التي تؤدي إلى المعرفة وتتمثل في الجانب الفكري، المادي و التقني:

الجانب الأول فكري ويتعلق بالجانب الإنساني أي تتمركز على جلب العنصر البشري القادر على توليد المعرفة سواء من داخل المنظمة أو من خارجها، وضع نظام للحوافز أو الإسهام بذلك.

وهناك جانب آخر فيتعلق بإعداد الأفراد من الناحية القانونية والأخلاقية تجاه المعرفة وأساليب توليدها والحصول عليها، الاهتمام بالثقافة التنظيمية الداعمة للمعرفة من حيث توليدها وتقاسمها واستخدامها.

أما الجانب الثاني، هو توفير الوسائل الإبداعية اللازمة لأفراد المعرفة، مثل الحواسيب والبرمجيات ووسائل الاتصال الحديثة التي تساهم بالنفاذ إلى مصادر المعرفة، وتسهل من عمليات نقلها وتخزينها ونشرها، كما تتابع عملية تطبيق المعرفة ومعرفة النتائج لإدخال التعديلات اللازمة وتجديد المعرفة وتوليدها لتكون دورة كاملة

[1] ربحي مصطفى عليان، **إدارة المعرفة** ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الأردن ، 2008 ،ص:78

المطلب الثاني : ركائز و سمات الاقتصاد المبني على المعرفة

- **أولا : ركائز الاقتصاد المبني على المعرفة**

يستند الاقتصاد المبني على المعرفة في أساسه على عدة ركائز أهمها:

1. تكنولوجيا المعلومات و الاتصال:

تكنولوجيا المعلومات و الاتصال تتمثل في تلك الشبكات و الوسائل و الأنظمة المختلفة التي تحتوي و تتداول كم كبير من المعارف و المعلومات المتنوعة حيث يستطيع ملايين الأشخاص الحصول عليها في أي وقت و أي مكان كما يمكنهم المشاركة في تلك الشبكات دون حواجز أو قيود .

كما يشير مصطلح تكنولوجيا المعلومات و الاتصال إلى مجموعة من العناصر و القدرات التي تستخدم في جمع البيانات و المعلومات و تخزينها و نشرها باستخدام الحاسوب و الاتصالات بسرعة فائقة و سرعة عالية و كفاءة لإحداث شيء مفيد يساعد على تطور المجتمع [1]

وقدمت منظمة اليونسكو تعريفا لمفهوم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على أنها تطبيق التكنولوجيا الالكترونية و منها الحاسب الآلي و الأقمار الصناعية و غيرها من التكنولوجيات المتقدمة لإنتاج المعلومات التناظرية و الرقمية و تخزينها و استرجاعها و نقلها من مكان إلى أخر

كما يتضمن قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال كافة الأنشطة التكنولوجية الفنية و الاقتصادية و الأكاديمية و التنظيمية التي تتعلق بالتكنولوجيا الخاصة بتمكين الأفراد من معالجة المعلومات و نقلها في أي وقت و مكان و على نحو أسرع و أكثر فعالية [2]

و حسب جمعية الأمم المتحدة للعلوم و التكنولوجيا من اجل التنمية UNCSTD انه لإقامة اقتصاد مبني على المعرفة يجب على الدول أن تركز على جانب تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بحيث إذا كان استعمال هذه الأخيرة بغرض إقامة بنى تحتية مكلف فإن عدم استعمالها يكون أكثر تكلفة .

ولعل اشمل تعريف لتكنولوجيا المعلومات هو أنها جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل، نقل وتخزين المعلومات في شكل الكتروني وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال والشبكات الرابطة وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات.

---

[1] اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا الاسكوا، **نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي أسيا**، العدد 8 ،الأمم المتحدة ،نيويورك، 2007، ص:08

[2] بن داودية وهيبة ،**واقع و أفاق قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في شمال إفريقيا** ،ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ،جامعة الشلف ،الجزائر27-2007/11/28.

2. التعليم[1]:

في وقت مضى كان ينظر للإنفاق على التعليم على أّنه شكل من أشكال الاستهلاك، لكن اليوم يعتبر استثمارًا في الرأسمال البشري له أثره البالغ في التنمية الاقتصادية وقد جاءت نظرية النمو الداخلي ونظرية الرأسمال البشري قبلها لتأكد أثر الرأسمال البشري على النمو .وفي ظل الاقتصاد المبني على المعرفة أين يتجه الاهتمام صوب النشاط كثيف المعرفة يُخصّ جانب التعليم بدور جوهري
باعتبار النطاق الذي تبنى فيه الطاقات البشرية ألّتي تحتاجها صناعات اقتصاد المعرفة .في الواقع ، هناك علاقة عضوية بين التعليم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال TIC ، حيث أنّ مهمة الأوّل إعداد « عمال المعرفة» الذين يُعتدُّ بهم لتطوير هذه التكنولوجيا ، ومن جهتها ، تقوم هذه الأخيرة بتيسير ظروف التعّلم وجعله أكثر فعالية من خلال تزويد قطاع التعليم بما تنتجه صناعة TIC مثل الإنترنت وغيرها ، إنّ المطلوب فعله لجعل التعليم منسجمًا ومتطلبات اقتصاد المعرفة هو التركيز على تكوين أفراد لديهم القدرة على الإبداع والابتكار ، وأساسًا تكوينهم في المجالات ألّتي يتجّلى فيها اقتصاد المعرفة كالبيوتكنولوجيا ، وصناعة البرمجيات..

3. **البحث و التطوير** [2] :

هو نشاط مقترن بالإبداع و الإضافة للمعرفة و تحويل النتائج التي تم التوصل إليها إلى سلع و خدمات مع العمل على تطوير العمليات و المنتجات بالشكل الذي يكسب المؤسسات ميزات تنافسية، و لذلك فإن المؤسسات أخذت توظف الموارد البشرية و المادية في مجال زيادة عدد و نوع و تشكيلة السلع و الخدمات و زيادة الكفاءة الفاعلية لتحقيق المردود المناسب.

- أهداف البحث و التطوير

هناك العديد من المجالات التي تستهدفها أنشطة البحث و التطوير، يمكن إيجاز أهمها فيما يلي :

- اكتشاف و تعزيز المعرفة و توليد الأفكار و المفاهيم الجديدة
- تطوير إبداع منتجات جديدة و تحسين المنتجات الحالية
- إيجاد استخدامات جديدة للمنتجات الحالية
- تحسين و تطوير عمليات الإنتاج

[1] يوسف أحمد إبراهيم ، **التعليم وتنمية الموارد البشرية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أبو ظبي 2004 ص 106

[2] قويدري محمد ، **واقع و أفاق أنشطة البحث و التطوير في بعض البلدان المغاربية** ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة ، جامعة ورقلة ، 09-2004/03/10

- قياس نشاط البحث والتطوير:

على اعتبار أن الإنفاق على البحث والتطوير يعد استثمارا بالغ الأهمية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية،لذلك عادة ما يلجأ المسؤولون لقياس نتائجه، تبعا لمرحلتين أساسيتين هما:

- مقياس المدخلات : وتشتمل على مقياسين هما:

– نسبة البحث والتطوير إلى المبيعات: إذا كانت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير أكثر من قيمة المبيعات ،فهذا يدل على نجاح المؤسسة ويمكننا التعبير عن ذلك بالصيغة التالية :

الإنفاق الكلي على البحث والتطوير/ قيمة المبيعات

– نسبة عدد الموارد البشرية: حيث يتم قياس عدد المهندسين والباحثين في المؤسسة مع بقية العاملين ، ويمكننا أيضا التعبير عن ذلك بالصيغة التالية:

عدد المهندسين والباحثين والعلماء في البحث والتطوير/ عدد العاملين بالمؤسسة

- مقياس المخرجات: ويشمل معظم نتائج البحث والتطوير المطبقة ، و المتمثلة أساسا في:

– عدد براءات الاختراع: أي العدد الكمي لبراءات الاختراع الممنوحة للمؤسسة في مدة زمنية معينة ، خاصة تلك الاختراعات الأساسية مع تقييم نسبة تنفيذها. وتلجأ بعض المؤسسات لعدم التصريح باختراعاتها لغرض سريتها،لذلك يكون عددها أقل من تلك المسجلة في المراكز الحكومية.

– كمية المبيعات من المنتج الجديد: تقاس أنشطة البحث والتطوير بكمية المبيعات في المنتج ومعدل الزيادة فيها ، كما توجد تجديدات تساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج دون التأثير على نوعية المنتج

➢ **ثانيا: سمات الاقتصاد المبني على المعرفة**

السمات:

نظرا لخصوصية الاقتصاد المبني على المعرفة و ما يتضمنه من خصائص مميزة فانه يمتاز بجملة من الخصائص منها [1]

- الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي.
- الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة.
- انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية.

[1] نداء محمد النجار، **دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة** ، رسالة ماجستير إدارة أعمال، كلية التجارة،الجامعة الإسلامية ،غزة،2012، ص:51.

- اعتماد التعلم والتدريب المستمرين، وإعادة التدريب.
- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفاعلية
- تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية.
- ارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت وتنوعت مؤهلاتهم وخبراتهم وكفايتهم.
- عقود العمل هي أكثر مرونة ومؤقتة ومرتبطة بالمهمة.
- الاستخدام الكثيف للمعرفة العلمية والعملية المتطورة العالية التقنية.
- لم يعد كبر حجم الشركة يتطلب زيادة في التكاليف وبالتالي يحد الأرباح
- لم يعد تأسيس شركات عالمية يتطلب استثمارات مالية ضخمة.
- تحول المعلومة إلي سلعة يمكن الاتجار بها.
- أصبح للمعلومة قيمة تبادلية وقيمة استعماليه
- اقتصاد المعرفة هو اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة، لأنه وعلى عكس أغلب الموارد الاقتصادية التي تنضب من جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة بالممارسة والاستخدام

مقارنة خصائص الاقتصاد المبني على المعرفة مع الاقتصاد القديم

يمكن إبراز أوجه الاختلاف بين الاقتصاد المبني على المعرفة و الاقتصاد القديم فيما يلي[1] :

- طبيعة الموارد الاقتصادية : في الوقت الذي نجد فيه الاقتصاد القديم أو الصناعي يتعامل مع الموارد من خامات و آلات و منتجات مادية ، نجد الاقتصاد المبني على المعرفة يتعامل مع الموارد اللامادية من معلومات و معارف و بيانات .
- طبيعة العوائد و التكلفة : يركز الاقتصاد القديم على عناصر العائد و التكلفة المحسوسة ، بينما الاقتصاد المبني على المعرفة يتعامل علاوة على ذلك مع العناصر غير المحسوسة من أمثلة عائد الاستثمار في مجال التربية و تنمية العنصر البشري.
- القيمة: يتعامل الاقتصاد القديم مع ثنائية قيمة المنفعة و التبادل بينما يتعامل الاقتصاد المبني على المعرفة إضافة إلى السابق مع القيمة الرمزية و قيمة المعلومات .
- الملكية : يتعامل الاقتصاد الصناعي (القديم) مع الملكية المادية بينما يتعامل الاقتصاد المبني على المعرفة مع الملكية الفكرية أساسا
- الاستهلاك:يتعامل الاقتصاد القديم مع الندرة في الموارد نتيجة زيادة استهلاكها بينما يتعامل الاقتصاد المبني على المعرفة مع الوفرة في المواد المعرفية نتيجة الزيادة عند استهلاكها

[1] عامر بشير ، يدو محمد ، **اقتصاد المعرفة في الجزائر : الواقع و التحديات** ،ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المعرفة و الإبداع الممارسة و التحديات ، جامعة البليدة ، الجزائر ، 17-2013/04/18

- علاقة العرض والطلب : يتسم سوق الاقتصاد القديم بكونه سوقا ينمو بدافع العرض مع النقيض ينمو الاقتصاد المبني على المعرفة بدافع الطلب

و لمقارنة أكثر وضوح بين خصائص الاقتصاد المبني على المعرفة و الاقتصاد القديم نعرض الجدول التالي:

الجدول رقم 1 : مقارنة بين خصائص الاقتصاد المبني على المعرفة و الاقتصاد القديم

		الاقتصاد القديم	الاقتصاد المبني على المعرفة
الخصائص التنظيمية	مجال المنافسة	وطنية	عالمية
	الأسواق	مستقرة	متقلبة
	حركة الأعمال	منخفض/متوسط	مرتفع
	دور القطاع العام	تجهيزي : البنية التحتية السياسات التجارية الصناعات المفيدة	توجيهي : الخصخصة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية التكتلات الإقليمية الشراكة مع القطاع الخاص
خصائص العمالة و التوظيف	علاقات سوق العمل	تنافسية	تضامنية /مشتركة
	المهارات المطلوبة	مهارات محددة حسب الوظائف	تعلم شامل
	التنظيم اللازم	محدد حسب المهام	تعلم مستمر تعلم بالممارسة
	أهداف السياسات	إحداث فرص توظيف	الأجور/الدخول المرتفعة
خصائص الإنتاج	العلاقة مع المؤسسات	مغامرات /مخاطر مستقلة	الاتحاد و التعاون
	مصادر الميزة التنافسية	الكتل الاقتصادية	التجديد الجودة النوعية
	المصدر الرئيسي للإنتاجية	الميكنة	الرقمية
	موجهات النمو	مدخلات العوامل العمل رأس المال	الابتكار التجديد الاختراع و المعرفة

المصدر: عبد العال محمد ، **موجهات التنمية في الاقتصاد الجديد** ، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية ، مسقط ، عمان ، 2005/10/03.

إن توفر هذه العناصر يتطلب من الاقتصاد المبني على المعرفة تعزيز فعاليته لإنتاج المعرفة بشكل يضمن توليد تقنيات جديدة بما يحقق الكفاءة الإنتاجية و التنمية البشرية في آن واحد .

المبحث الثاني : الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة.

مع تزايد الاعتماد على ركائز الاقتصاد المبني على المعرفة في مختلف الاقتصاديات أصبح من الضروري الاندماج في هذا الاقتصاد و استخدام كل مضامينه بشكل يسمح بإحداث تنمية اقتصادية .

المطلب الأول: متطلبات الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة.

- **أولا : أهمية الاقتصاد المبني على المعرفة**

تبرز أهمية الاقتصاد المبني على المعرفة من خلال الدور الذي تؤديه مضامينه ومعطياته وما تفرزه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات وما ينجم عنه من إسهامات أساسية وهامة في عمل الاقتصاد وأداء نشاطاته التي تتم بشكل متسارع ومتزايد في الدول المتقدمة، وتتمثل أهمية الاندماج هذا الاقتصاد في عدة نقاط نذكر منها: [1]

- الإسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض تكلفة الإنتاج وتحسين النوعية.
- زيادة الناتج والدخل القومي وزيادة المشاريع – مع الدخول التي تحققها – والإسهام في توليد القيم المضافة في الاقتصاد.
- الإسهام في توليد فرص عمل متنوعة ومتزايدة وخاصة في المجالات التي تستخدم التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.
- الإسهام في الإحداث والتجديد والتطوير في النشاطات الاقتصادية واتساعها بدرجة كبيرة.
- تحول تمركز العمالة من الصناعات التحويلية إلى الصناعات الخدمية الأكثر معرفة، مما يدفع إلى زيادة الاهتمام بكل من التعليم والبحث والتطوير.
- التحفيز على التوسع ونمو الاستثمارات وبالذات الاستثمار في الأصول غير المنظورة، مما يسهم في نمو الطلب على الموارد المعرفية والخبرات على المستوى العالمي والمحلي ونمو عمالة جديدة في مجالات كثيفة المعرفة .
- المساهمة في إيجاد نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولي وذلك لارتباطه بتقنيات مختلفة ومتطورة منها التجارة الالكترونية، الأسواق الافتراضية، التسويق الالكتروني، الحكومة والإدارة الالكترونية والبنوك الالكترونية.
- أصبحت المجالات التي تولد تقيات ومعطيات اقتصاد المعرفة هي المجالات القائدة لعملية النمو.

[1] جمال داود سلمان ،**اقتصاد المعرفة** ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان الأردن ،2009، ص: 22

➢ **ثانيا :أسباب التحول نحو الاقتصاد المبني على المعرفة.**

إن عرضنا لأهمية الاقتصاد المبني على المعرفة يمكننا من القول أن هذا الاقتصاد يملك قدرات هائلة على التكيف مع المتغيرات الجديدة و الانسجام مع كافة الظروف و المواقف المختلفة التي تصاحب تدويل هذا الاقتصاد ، و بذلك أصبح حتمية يجب الانتقال إليه خاصة أن كل الظروف مواتية لذلك بالإضافة إلى توفر عدد من القوى الدافعة الرئيسية التي تؤدي إلى التوجه إلى هذا الاقتصاد أبرزها :[1]

- تنامي دور المعرفة كعنصر هام لمصادر الثروة و مولد رئيسي للقيم المضافة.
- العولمة : حيث أصبحت الأسواق و المنتجات أكثر عالمية
- ثورة المعلومات و المعرفة بحيث زاد اعتمادها في الإنتاج فنحو أكثر من 70% من العمل في الاقتصاديات المتقدمة هم عمال معرفيون .
- انتشار الشبكات مثل الانترنت جعل العالم بمثابة قرية واحدة أكثر من أي وقت مضى
- ظهور رأس المال الفكري المبني على التعليم و توليد المعرفة .
- تحرير التجارة العالمية و تلاشي الحدود بين البلدان الأمر الذي أفسح المجال أمام كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر
- التغير التكنولوجي السريع و انخفاض تكاليف النقل و وسائل الاتصالات جعل من الأوفر اقتصاديا إجراء تكامل بين العمليات المتباعدة جغرافيا عبر إرجاء العالم بحثا عن الكفاءة .
- المنافسة المتزايدة أجبرت المؤسسات على اكتشاف طرق جديدة لزيادة كفاءتها بما في ذلك استخدام أسواق جديدة و تغيير أنشطة معينة لتقليل التكاليف.

➢ **ثالثا : متطلبات الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة**

طوّر البنك الدولي الإطار التالي لمساعدة البلدان في وضع استراتيجيات واضحة لهم من أجل عملية التحوّل نحو اقتصاد المعرفة[2] :

- نظام اقتصادي ومؤسساتي يوفر السبل المحفزة من أجل كفاءة استخدام المعرفة الموجودة والجديدة وازدهار العمل الحرّ.
- توفر السكان المتعلمين والمهرة من أجل خلق، واستخدام والتشارك في المعرفة بشكل جيد.
- توفر بنية تحتية ديناميكية للمعلومات لتسهيل الاتصال الفعال ونشر ومعالجة المعلومات.

---

[1] عامر بشير ، يدو محمد ، **اقتصاد المعرفة في الجزائر : الواقع و التحديات ،** مرجع سبق ذكره .

[2] محمد خضري **اثر اقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية** ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة و التنمية الاقتصادية جامعة الزيتونة الأردن 27-2005/04/28.

- توفر منظومة ابتكار تتمتع بكفاءة عالية وذلك للشركات ومراكز الأبحاث والجامعات والمستشارين من أجل الدخول إلى المخزون العالمي المتنامي للمعرفة، واستيعاب هذه الابتكارات وتكيفيها مع الحاجات المحلية وخلق تكنولوجيا جديدة.

ويعتمد النجاح في الاقتصاد المبني على المعرفة على القدرة على الابتكار. إن محددات النجاح فيه تتمثل بالمعرفة التي يُنظر إليها من الناحية التقليدية على أنها عامل أساسي للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، غير أنها تُعدّ المحدد الأساسي لعملية النجاح؛ إذ تشير الدلائل التطبيقية إلى أنَّ الشركات التي تنجح في الاقتصاد المبني على المعرفة هي الشركات ذات التوجه العالمي وتلك التي تتمتع بإنتاجية مرتفعة وتستثمر بكثافة في مجال تطوير المعرفة والخبرة. ذلك أن مفاتيح الأداء القوي في الاقتصاد المبني على المعرفة تتمثل في التوليد الناجح للمعرفة وامتلاك تلك المعرفة ونشرها .

المطلب الثاني : مؤشرات قياس الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة

لقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 أن قياس الاقتصاد المبني على المعرفة يقوم على الجوانب الرئيسية لاكتساب المعرفة و عناصرها الأساسية و يمكن تصنيف مؤشرات الاقتصاد المبني على المعرفة إلى ثلاث فئات و هي التالية :

- **أولا: مؤشرات العلم و التكنولوجيا**

أ. النشر العلمي [1]: تعد المنشورات العلمية من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها معرفة إمكانات الباحثين و كلما ازداد عدد المنشورات العلمية عكس ذلك اهتمام الدولة بهذا الجانب فضلا أنها تكشف عن سعي الباحثين من اجل تطوير قدراتهم من جهة و تطوير الاقتصاد من جهة أخرى ، و لهذا المؤشر أهمية كبيرة و داعمة للاقتصاد المبني على المعرفة من حيث أن ازدياد الأوراق البحثية و المنشورات العلمية دليل على استيعاب العاملين في هذا المجال إلى الدور الذي يلعبه نشر الوعي العلمي و الثقافي في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و جوانب الحياة الأخرى.

ب. براءات الاختراع : تعد براءة الاختراع حق احتكار مؤقت تمنحه الحكومة إلى مخترع مقابل نشر اختراعه لمدة زمنية محدودة وفق شروط معينة و براءة الاختراع هي الأداة الأولى المهمة لحماية حقوق احد الشركات أو احد الأفراد للحصول على حقوق النشر لأنشطة الإنتاج و الخدمات المبنية على مفهوم ابتكاري ، و حصيلة البراءات التي يولدها نظام وطني

[1] عدنان داود محمدالعذاري،هدى زوير مخلف الدعمي ، **الاقتصاد المعرفي و انعكاساته على التنمية البشرية** ،دار جرير للنشر و التوزيع، ط1،عمان ، الأردن ، 2010، ص:85.

للعلم و التكنولوجيا تشكل مؤشرا إجماليا على الحالة التكنولوجية ، و يستعمل لتقييم النجاح بالنسبة إلى البلدان الأخرى . وتستخدم ثلاث معايير رئيسية لتعداد براءات الاختراع :

- التعداد وفقا للأولوية (البلد حيث تم تقديم الطلب الأول) تظهر إستراتيجية منح براءات الاختراع
- التعداد وفقا لبلد إقامة المخترع تعكس القدرة التكنولوجية لبلد ما
- التعداد وفقا لبلد مودع الطلب تمثل التحكم بالاختراع

ت . الإنفاق على البحث و التطوير: يعتبر البحث و التطوير النشاط الأساسي للدول في تحقيق التنمية و المشاركة الفعالة في التقدم الحضاري العالمي ، كما أن الاستثمار في ميدان البحوث الأساسية و التطبيقية سواء تمت في الجامعات أم في مراكز البحث المتخصصة أم في المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية تجد ما يسوغها في العائد الكبير لهذا الاستثمار على المستويين الوطني و المؤسسي ، و يقوم العنصر البشري المؤهل بالدور الأكبر في تنشيط البحوث العلمية و نقلها و استغلالها ، كما تقوم البحوث بدورها في تطوير الكفاءات البشرية و توفير العوائد بما يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة .

جدول رقم2:نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي على البحث و التطوير حسب كل قطاع في الاتحاد الأوروبي سنة 2010

المجال	نسبة الإنفاق من الناتج الداخلي الخام (%)
استكشاف و استغلال الأرض	1.8
البيئة	2.7
استكشاف و استغلال الفضاء	4.9
النقل و الاتصال و غيرها من البنى التحتية	3.7
الطاقة	4.2
الإنتاج الصناعي و التكنولوجي	9.2
الصحة	8.3
الزراعة	3.5
التعليم	1.3
الثقافة، الدين، وسائل الإعلام	1.2
النظام السياسي و الاجتماعي	3.5
الحصول على الدعم للمعرفة من GUF	32.2

(general university funds)	
الحصول على الدعم للمعرفة من مصادر أخرى	16.7
مجال الدفاع العسكري	6.8

المصدر: هشام مكي،**الابداع المعرفي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الاوروبي**، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي حول : اقتصاد المعرفة و الابداع ، جامعة البليدة، 17-2013/04/18

من الجدول يتضح أن الدول المتقدمة تولي اهتماما كبيرا بالبحث العلمي لذلك فهي تخصص نسبة مهمة من الناتج الداخلي الخام و على العكس تماما فان الدول النامية يكاد انفاقها على البحث العلمي ينعدم و الجدول التالي يوضح عينة مصغرة تتمثل في الجزائر و تونس و المغرب

جدول رقم 03 : نسبة الإنفاق على البحث و التطوير في دول المغرب العربي :

البلد	السنة	2003	2004	2005	2006	2007
الجزائر	نسبة الإنفاق على R&D	0.2	0.2	0.1	0.09	0.11
	الناتج المحلي مليار دولار	68.01	85.01	102.34	107.48	135.81
تونس	نسبة الإنفاق على R&D	0.53	0.63	0.73	1.00	1.02
	الناتج المحلي مليار دولار	27.45	31.18	32.28	34.38	39.93
المغرب	نسبة الإنفاق على R&D	0.63	0.55	0.66	0.64	0.75
	الناتج المحلي مليار دولار	49.82	56.95	59.52	65.64	75.23

المصدر : بعاج الهاشمي ، خنيش يوسف، **دور الاقتصاد المعرفي في تفعيل الابداع التكنولوجي** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة و الابداع ، جامعة البليدة ،17-2013/04/18

➢ ثانيا : المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية

أهمية المتغيرات المتعلقة بالموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة أمر يقر به الجميع رغم هذا ما زال هناك القليل من المؤشرات المعرفة لدراسة هذا البعد من الاقتصاد المبني على المعرفة و ذلك يعود إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة ، لمؤشرات الموارد البشرية مصدران رئيسيان : البيانات المتعلقة بالتعليم و التدريب ، و البيانات المتعلقة بالكفاءات أو بمهن العمال [1]

1- التعليم و التدريب : تسمح المؤشرات المتعلقة بالتعليم بتقييم المعارف و المهارات (رأس المال البشري) و يتم ذلك من خلال معرفة

- مخزون رأس المال البشري:إن محزون رأس المال البشري الناتج عن عملية التعليم يقدر بثلاث مقاربات و هي:

[1] ميرال توتليان ، **مؤشرات اقتصاد المعرفة و موقع المرأة من تطورها** ،المعهد العربي للتدريب و الدراسات الإحصائية ، 2006، ص:28.

- مستوى تدريب السكان أي مدى توافق مستويات التدريب مع التصنيف الدولي لنوع التعليم
- القياس المباشر للمهن : لا تتوافق مستويات التدريب مع مجموعة المهارات ذاتها في كل الدول فهي لا تأخذ بعين الاعتبار المهارات المكتسبة خارج الإطار الرسمي للتعليم و لا تدهور المهارات الذي ينتج عن غياب الممارسة ، هذا المؤشر ينظر في مستويات الاختلافات بين الدول بالنسبة إلى مستوى تدريب معين
- قياس القيمة التجارية لرأس المال البشري :من الممكن تقييم رأس المال البشري باحتساب عائدات الرواتب الإضافية المرتبطة بخصائص مستوى ثقافة الأفراد ، إن نسبة عائدات أجور عامل بلغ مستوى تعليم عال و وعامل ذي مستوى تعليم أدنى تؤمن قياسا للرأس المال البشري من خلال موازنة الأقسام المختلفة للفئة العاملة بهذا المعدل عند مستويات تعليم مختلفة ، نحصل على مؤشر لقيمة المخزون المتوسطي لرأس المال البشري و لهذا المؤشر ميزة كونه قابل للمقارنة بمعدلات عوائد رأس المال المادي .
- الاستثمار في الرأس المال البشري:يمكن تقييم الاستثمار في الرأس المال البشري بكمية نوعي الموارد المخصصة للتعليم (المال و الوقت) وهذه الموارد تستثمر من قبل المؤسسات و الحكومات :
  - النفقات الإجمالية للتعليم : تشير النفقات الإجمالية للتعليم وفقا لنسبتها المئوية من إجمالي الناتج المحلي إلى الجهد الإجمالي المبذول للتعليم في بلد ما ، هذا المؤشر يزداد وضوحا بمقارنة النفقات الإجمالية لكل فرد في إجمالي الناتج المحلي .
  - نفقات التدريب المهني المخصصة من قبل الشركات : يشكل البحث حول تكاليف العمل المصدر الأكثر شمولية حول الاستثمارات التي تقوم بها الشركات في التدريب بما انه يؤمن تقييما لنفقات التدريب المهني المخصصة من قبل الشركات .

2- الكفاءات و المهن:أن الدراسات حول القوة العاملة هي المصدر الرئيسي حول كفاءات العمال و تعنى هذه الدراسات ب :

- مؤشرات مخزون الموارد البشرية:

- الموارد البشرية المخصصة للعلم و التكنولوجيا و تضم كل العاملين المعنيين مباشرة بالأبحاث و التنمية و الذين يؤدون خدمات مرتبطة بأعمال البحث و التنمية كالكوادر و المدراء و تقترح منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية تحديدا موسعا ليشمل مجمل الموارد المخصصة للعلوم و التكنولوجيا

- أشخاص تابعوا دراسات عليا في مجال العلوم و التكنولوجيا
- أشخاص لا يملكون الكفاءات الرسمية (الشهادات) و يمارسون مهنا علمية و تقنية.

- المهن:يسمح التصنيف الدولي لنوع المهن مبدئيا بان يؤخذ بعين الاعتبار العمل وفقا للمهنة في كل قطاع، و تقسم المهن وفقا لخمسة معايير قاعدية:
  - قطاع النشاط
  - حجم المؤسسات
  - الأقسام
  - المناطق
  - الجنس
  - مؤشرات تنقل الموارد البشرية :إن تحركات الرأسمال البشري عامل مهم في نشر المعارف خاصة المعارف الضمنية ، و تعتبر الدراسات حول تنقل اليد العاملة مؤشرا مهما يسمح بإجراء المقارنات الدولية وذلك من خلال :
- بحوث حول القوة العاملة: تسمح البحوث حول القوة العاملة بدراسة بعض أبعاد تنقل العمال ذوي الكفاءات العالية ، و يرتكز هذا البحث على عينات وطنية تمثل ما بين 0.5 و 1% من إجمالي السكان في معظم الدول ، ويستهدف الاستبيان الأسر و يتضمن أسئلة حول العمالة في السنة الجارية و التي سبقتها ، و تسمح باحتساب المعدلات العامة لحرية التنقل في كل قطاع أي النسبة المئوية للعمال الذين غيروا مستخدميهم خلال سنة معينة في قطاع ما و إجمالا
- فان هذه البحوث لا تسمح إلا بإعداد المؤشرات حول حركة تنقل اليد العاملة المؤهلة جدا بما ان حدودها الأساسية هي الحجم المحدود للعينات.

➢ **ثالثا: مؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال**

مع ظهور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، التقى الاقتصاد المبني على المعرفة بقاعدة تكنولوجيا ملائمة مما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة و الإنتاج و نشر التكنولوجيا الجديدة و التي لها تأثيرات عديدة على الاقتصاد منها [1]:

- تسمح بدر أرباح إنتاجية خاصة في مجال المعالجة و التخزين و تبادل المعلومات
- تعزز تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ظهور و ازدهار صناعات جديدة مثلا : وسائل الإعلام التجارة الالكترونية ، الصناعة المصرفية ، الصناعة القائمة على الشبكات .
- تزيد تكنولوجيا المعلومات و الاتصال من اعتماد نماذج تنظيمية أصلية بهدف استخدام أفضل للإمكانيات الجديدة لتوزيع و نشر المعلومات.

[1] ميرال توتليان ، مرجع سبق ذكره ، ص:33

و بالتالي فان تكنولوجيا المعلومات و الاتصال تحتل مكانا جوهريا في اقتصاد المعرفة نظرا لأنها تعتبر أساس ابتكار المنتجات و الخدمات في ظل هذا الاقتصاد كما أنها هي دعامة أساسية لترميز المعرفة ولعل أهم مؤشرين لقياس نشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال حسب الاتحاد الدولي للاتصالات [1] :

- **مؤشر الاستعداد الشبكي الرقمي :** و يعرف بمدى استعداد الدولة أو المجتمع للمشاركة في أو الاستفادة من تطورات قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات .
- **مؤشر الرقم القياسي للنفاذ الرقمي :** و يعتمد حساب هذا المقياس على عوامل أو مؤشرات رئيسية تؤثر على قدرة بلد ما في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و هي :

- البنية التحتية: مشتركو الهاتف الثابتة لكل 100 من السكان ، و مشتركو الهواتف المتنقلة لكل 100 ساكن .
- القدرة المادية رسوم النفاذ إلى الانترنت 20 ساعة شهريا كنسبة مئوية من الدخل الفردي.
- المعرفة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار، والالتحاق بالمدارس في مراحلها المختلفة.
- الاستعمال الفعلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات :مستعملو الانترنت لكل 100من السكان

الشكل رقم5:نسب الأفراد الذين يستخدمون الانترنت حسب الفئة العمرية خلال سنة 2012

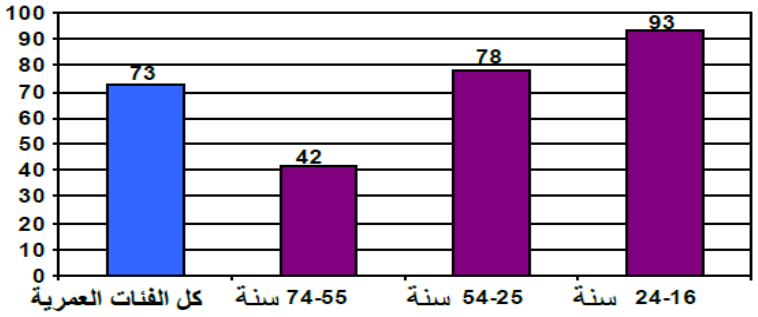

Source: Eurostat (online data code: isoc_bdek_di)

هذه الإحصائية تمثل ضخامة تدفق المعلومات و سرعة انتقالها خصوصا بين الشباب ، فهي تمثل مؤشر ايجابي فيما يخص متغير الحصول على المعلومات من المؤشرات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بشكل خاص .

[1] منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ومجموعة عمل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولى، والقمة العالمية لمجتمع المعلومات

المبحث الثالث: أثر الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة على التنمية الاقتصادية

بما أن الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة هدفه أساسا هو تحقيق تطور و تنمية اقتصادية سنتطرق في هذا المبحث إلى أي مدى يمكن للاقتصاد المبني على المعرفة أن يكون له اثر على مختلف مجالات التنمية

المطلب الأول: النمو و التنمية الاقتصادية

- **أولا: النمو الاقتصادي**

يقترن النمو الاقتصادي بالسؤال عن كيفية زيادة الموارد و الطاقات الإنتاجية التي تعظم من ثروة الاقتصاد ككل و يعرف النمو الاقتصادي[1]: بأنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع الزمن أي انه يشير لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي للمجتمع و هذا لا يعني مجرد الزيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي و إنما يتعدى ذلك إلى حدوث تحسين يتمثل في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي و يلاحظ في هذا الصدد التركيز على الدخل الكمي الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل بين الأفراد أو بنوعية السلع و الخدمات التي يحصلون عليها من ناحية أخرى يلاحظ أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي و ليس النقدي

وكما يشير التعريف السابق فان النمو الاقتصادي هو ظاهرة مستمرة و ليست عارضة أو مؤقتة فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة تزيد من متوسط الدخل الحقيقي لمدة معينة و لكن لا تعتبر هذه الزيادة نموا اقتصاديا فالزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل جملة من القوى الداخلية و الخارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نموا اقتصاديا

- **ثانيا التنمية الاقتصادية[2]:**

هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمان

كما تنطوي التنمية الاقتصادية ليس فقط على تغيرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية.

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،**اتجاهات حديثة في التنمية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،مصر ،2003،ص:11.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة ، محمد على الليثي ، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها** ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ،مصر ،2004، ص:22

فالتنمية تتضمن زيادات في الدخل الوطني الحقيقي وفي نصيب الفرد منه وهذا التحسن في الدخل أو الإنتاج سيساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل وبالإضافة إلى هذه التغيرات تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل، وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات المالية، وزيادة معدل التحضر في المجتمع وتحسن مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة وزيادة وقت الفراغ وتحسين التجهيزات المتاحة للاستخدام ولاشك في أنه يوجد فرق شاسع فيما بينها بين الدول المتقدمة اقتصاديا والدول المتخلفة اقتصاديا فيما يتعلق بكل من هذه الوسائل.

من تعاريف النمو و التنمية نستنتج أن الفرق بينهما يكمن في ان التنمية الاقتصادية اشمل من النمو الاقتصادي فهي تتضمن بالإضافة إلى النمو الكمي مجموعة من التغيرات الهيكلية منها حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل و تغير في هيكل الإنتاج و تعير في نوعية السلع و الخدمات.

- **ثالثا : التنمية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة [1]:**

تغيرت مفاهيم التنمية حديثا بصورة كبيرة مع تزايد الاهتمام بالاقتصاد المبني على المعرفة .فوفقا لأدبيات التنمية الاقتصادية يقصد بعملية التنمية التحول نحو التصنيع ، أو التحول من اقتصاد يسود فيه القطاع الأولي إلى اقتصاد تلعب فيه الصناعة والخدمات دورا أساسيا ، سواء بالنسبة للإنتاج أو التوظيف أو التصدير .غير أن هذا المفهوم للتنمية أصبحت يستخدم بشكل أقل الآن ، حيث أصبح التحول نحو الاقتصاد المبني على المعرفة هدف السياسة الاقتصادية في كافة المجتمعات .إذ تقدم التنمية القائمة على المعرفة إطارا لربط تطبيقات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بأهداف عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات المختلفة.ومن ثم أصبح ينظر للمعرفة على أنها مفتاح النمو على المدى الطويل. وتتبع أهمية الاقتصاد المبني على المعرفة من الوعي الكامل بدور المعرفة والتكنولوجيا في النمو الاقتصادي .

فعلى الرغم من الأهمية المعطاة لرأس مال البشري والتكنولوجيا في عملية النمو، فإن إدراك أهميتها النسبية قد تزايد بصورة واضحة في السنوات الأخيرة ، حيث يزداد الناتج والتوظيف في الصناعات ذات التقنية العالية في اقتصاديات العالم المتقدم .

[1] يوسف حمد ابراهيم ، التعليم و تنمية الموارد البشرية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة ، مرجع سبق ذكره، ص:99.

المطلب الثاني : تأثير الاقتصاد المبني على المعرفة على مجالات التنمية الاقتصادية

إن الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة له انعكاسات و أثار على عديد المجالات الاقتصادية [1]:

- **أولا التحولات في مجال التوظيف و تنظيم العمل :**

أفرز الاقتصاد المبني على المعرفة وما تضمنه من وسائل وأساليب وتقنيات متقدمة العديد من المضامين و الآثار على العمل ويتمثل هذا في الجوانب التالية :

- إن التكنولوجيا عموما والمتقدمة منها خصوصا أدت وتؤدي إلى تقليل الجهد العضلي وبدرجة كبيرة وتقليل ساعات العمل وتوفير وقت فراغ وراحة أكبر .
- أدى استخدام التقنيات المتقدمة إلى إحلال العمل الفكري والعقلي محل العمل العضلي وبدرجة كبيرة .
- المعرفة أدت إلى تغيير العلاقة بين العامل وصاحب العمل والعمل الذي يؤديه، بحيث برزت أنماط جديدة لممارسة العمل.
- ارتفاع دخول العاملين الذين يتاح لهم العمل في النشاطات التي يتم استخدام التقنيات والأساليب المتقدمة فيها.
- نظرا لارتباط أداء العمل فيه بمستوى معارف ومهارات أعلى وحصولهم على دخول أعلى ارتباطا بمستويات معارفهم ومهاراتهم الأعلى وهو الأمر الذي يحفز على تطويرها وبذلك تزداد معارف ومهارات العاملين وتتطور بشكل مستمر وما يرافقه من زيادة وتحسين مستويات معيشتهم.
- تتيح مضامين اقتصاد المعرفة والتقنيات والأساليب التي تستخدم في إطاره لزيادة إنتاجية العامل وزيادة دخله وتحسين مستويات حياته ويتيح التطور والتجديد والتنويع في النشاطات الاقتصادية ، وبالذات ما يرتبط منها بالتقنيات المتقدمة و إمكانية للانتقال المهني بحيث يتم الانتقال من المهارات الأدنى الإنتاجية ودخلا إلى المهن والمهارات الأعلى إنتاجية ودخلا

- **ثانيا: التحولات في أساليب الإنتاج :**

إن الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة يؤدي إلى تغيرات مهمة في أنماط و أساليب الإنتاج يمكن إيجازها فيما يلي:

ظهور سلع مستحدثة غير ملموسة ، سواء للاستخدام النهائي أو للاستخدام الوسيط كمستلزمات إنتاج ، مثل الأفكار ، التصميمات ، منتجات الوسائط المتعددة . وبالتالي لم تعد العمليات الإنتاجية مقتصرة على إنتاج السلع المادية الملموسة.

[1] Annabi benaissa,Fares khedache, **l'impact des économies de savoir sur le développement économique** ,séminaire scientifique sur l'économie de savoir et l'innovation, Université de Blida, 17-18/04/2013

كما يؤدي الاندماج في هذا الاقتصاد إلى مزيد من التوزيع غير المتكافئ لعناصر القوة الاقتصادية . إذ تسيطر الولايات المتحدة و بلدان الاتحاد الأوروبي ، و اليابان على الجانب الأعظم من سوق وسائط صناعة المعلومات و المتمثلة في أجهزة الكمبيوتر و أجهزة الاتصالات و برامج الكمبيوتر . مما يؤكد السيطرة المطلقة لبلدان العالم المتقدمة على تلك الصناعة ، وهذا يطرح بدوره تحديات حقيقية على الدول النامية ، من حيث أنماط التصنيع المستقبلية و أسلوب تطوير صناعة الالكترونيات ، و كذلك نوعية علاقات التعاون الاقتصادي الدولي المستقبلية .

- **ثالثا: التحولات في مجال تراكم رأس المال و الاستثمار**

الاستثمار يعني استخدام المدخرات النقدية والعينية لتكوين أصول رأسمالية تستخدم في إنتاج السلع والخدمات، وهذه الأصول الرأسمالية لم تعد مجرد موجودات ثابتة فقط أي مادية، وإنما امتدت في الاقتصاد المبني على المعرفة لتضمن الاستثمار في المعرفة من أجل تكوين رأس مال المعرفي لإنتاج منتجات معرفية وهي في جزء مهم منها منتجات غير مادية كالبرامج والتصاميم وغيرها والتي تتصل بمضامين الاقتصاد المبني على المعرفة.

وهو الأمر الذي أدى إلى تحول هيكلي في تكوين الرأس المال بحيث أصبح يتضمن إضافة إلى الاستثمار المادي والملموس لتكوين الموجودات الرأسمالية الثابتة قدرا مهما من الاستثمار غير المادي وغير ملموس لتكوين أصول رأسمالية غير مادية وغير ملموسة تسهم في توسيع الإنتاج وزيادة الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج والإسهام في تحقيق نمو أكبر للاقتصاد.

من المعلوم أن الاستثمار يسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد من خلال الأصول الرأسمالية الجديدة التي يضيفها الاستثمار إلى رأس المال وبالشكل الذي يتيح التوسع في الإنتاج ونموه ومما لاشك فيه أن المجالات التي تمثلها التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة تتيح القيام باستثمارات جديدة من خلال استخدام هذه التقنيات الجديدة في القيام بالنشاطات الاقتصادية وتوسيعها وبالشكل الذي يحقق زيادة الإنتاج ونمو الاقتصاد.

كما أن الاستثمار يسهم في تجديد الطاقة الإنتاجية بإحلال أصول رأسمالية محل الأصول الرأسمالية التي تتعرض للاندثار نتيجة استخدامها وارتباطا بعمرها الإنتاجي من ناحية وكفاءة واستخدامها من ناحية أخرى وكذلك التي تتعرض للاندثار نتيجة تقادمها الزمني.

والأهم في الاقتصاد المبني على المعرفة هو الاستثمار الذي يتم من خلاله التعويض عن الأصول الرأسمالية بإحلال أصول رأسمالية أحدث أكثر تقدما وتطورا حيث أن الإحلال التكنولوجي في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة يتم الأخذ به واستخدامه في إطار سعي المستثمر للحصول على الربح يدفعه نحو توسيع نشاطاته الاقتصادية واعتمادا على التطورات التكنولوجية التي تتيح له الحصول على الأرباح الأعلى ارتباطا بما تحدثه التطورات التكنولوجية من تجديد وتحديث وتطوير في النشاطات

الاقتصادية وما تحققه من كفاءة عند استخدامها في هذه النشاطات، ولذلك تم اعتبار أن الاستثمار دالة للربح، أي أن الربح يعتمد على الاستثمار وأن الربح دالة للتقدم التكنولوجي ولذلك فإن التقنيات المتقدمة تحفز على الاستثمار وبالذات في المجالات المعرفية والتي يتم من خلالها تكوين رأس مال معرفي يسهم في تحقيق أرباح مرتفعة ومن خلال توسيع النشاطات التي سيستخدم فيها رأس المال المعرفي والذي يتحقق من خلال استخدامه فيها إنتاج منتجات معرفية تحقق الأرباح المرتفعة هذه التحولات في الإنتاجية

- **رابعا التحولات في الإنتاجية**

إن اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من ثروة في المعلومات والاتصالات وتقنياتها المتقدمة والتقنيات المتقدمة الأخرى في مجالات عديدة ومتنوعة تسهم بشكل واضح وبدرجة كبيرة في تحقيق زيادة الإنتاجية وفي الإنتاج من خلال من مايلي:

- أن مضامين الاقتصاد المبني على المعرفة تتيح تنوع النشاطات الاقتصادية بدرجة كبيرة واعتمادا على التقنيات المتطورة وبالشكل الذي يسمح بزيادة الإنتاج، حيث يتسع الإنتاج المعرفي المتصل بثروة المعلومات والاتصالات ، والوسائل والبرمجيات و التقنيات المرتبطة بهما، بحيث أصبح هذا الإنتاج المتصل بالتقنيات هذه جزءا مهما ومتزايدا من الإنتاج ككل.
- بروز سلع ومنتجات جديدة غير ملموسة أي غير مادية تمثلها المنتجات المعرفية غير المادية المرتبطة بالأفكار والبرامج والتصميمات، ومنتجات الوسائل المتعددة والمشتقات المالية والتي يمكن أن تستخدم استخدامات وسطية ونهائية وبشكل الذي يحقق زيادة مهمة في الإنتاج من خلالها.
- إن الاقتصاد المبني على المعرفة ومن خلال ما يتيحه من تقنيات جديدة متقدمة في مجالات الفضاء والطاقة البديلة، والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية والتقنيات الصيدلانية والكيماوية والطبية وغيرها تتيح قيام نشاطات جديدة متنوعة وواسعة ترتبط بهذه التقنيات المتقدمة الجديدة وبما يساهم في زيادة الإنتاج.
- أن التقنيات الجديدة تتيح زيادة الاستثمار الذي يتضمن استخدام هذه التقنيات في مجال عمل النشاطات الاقتصادية وبالشكل الذي يتم من خلاله توسيع القدرة الإنتاجية وزيادة الإنتاج وكذلك تجديد النشاطات هذه وبالشكل الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها وإنتاجها.
- إن التقنيات الجديدة التي يتضمنها الاقتصاد المبني على المعرفة وبالذات ما يتصل منها بالمعلومات والاتصالات وتقنياتها تؤدي إلى ضمان حسن استخدام الموارد والقدرات الإنتاجية المتاحة من خلال توفير القدرات البشرية والإدارية المتطورة وبما يحقق استغلال اكبر وأكفأ للطاقات الإنتاجية وبما يقود إلى زيادة إنتاجياتها وزيادة الإنتاج.

المطلب الثالث : الاقتصاد المبني على المعرفة في الدول المتقدمة و الدول النامية

- **أولا : الاقتصاد المبني على المعرفة في الدول المتقدمة :**

من بين الأسباب التي أدت إلى زيادة نسبة الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة و استمرار النمو في الدول المتقدمة نذكر[1]:

- تطور نظامها التعليمي كما ونوعا والذي تضمن القضاء على الأمية وزيادة نسبة الالتحاق بالتعليم في كافة مراحله وتوفير متطلبات الارتفاع بنوعية هذا التعليم وربطه بدرجة أكبر بالمجالات العملية وبواقع ممارسة النشاطات وبالذات الإنتاجية وهو الأمر الذي أسهم من خلاله في إتاحة المعرفة العلمية والعملية للجهات المختلفة وبالذات جهات العمل، وكذالك مؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- تطور مواردها البشرية وبالذات في جانبها النوعي ، بتوفير معارف ومهارات وخبرات وقدرات بشرية عالية المستوى يتاح بتوفيرها القدرة على توليد مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته بكفاءة عالية وفاعلية .
- التأكيد على البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي من خلال متطلباته ومستلزماته .
- تطور النشاطات الاقتصادية وتنوعها والأحجام الكبيرة للمشاريع والشركات التي تؤدي من خلالها هذه النشاطات واستخدامها لأساليب ووسائل وتقنيات متطورة وامتلاكها لإمكانات ضخمة تتيح طلبها الواسع والمستمر على التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة والذي يحفر على التوسع في توليدها .
- توفر البنية التحتية وبالذات ما يتصل منها بالتقنيات المتقدمة كثيفة الاستخدام للعلم والمعرفة وبالشكل الذي يوفر الأساس لتوليد هذه التقنيات واستخدامها بكفاءة وفاعلية .
- توفر البيئة والمناخ الاجتماعي الملائم الذي يحفر على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من خلال الحوافز المادية والمالية منها والمعنوية.

- **ثانيا : الاقتصاد المبني على المعرفة في الدول النامية .**

من الأسباب التي أدت إلى ضعف قدرة اقتصاديات الدول النامية على الانتفاع من مضامين الاقتصاد المبني نذكر :

[1] لمزيد من المعلومات انظر : فليح حسن خلف ،**اقتصاد المعرفة** ،جدارا للكتاب العالمي ، عمان ، الأردن ،2007 ابتداء من الصفحة 297 الى غاية 335

- أنها اقتصاديات تمتاز بالضعف الكمي والنوعي للتعليم وتركيزها على الجوانب التطبيقية والاختلال في نظام التعليم لصالح المناطق الحضرية وعلى حساب المناطق الريفية بالشكل الذي لا يسهم من خلاله التعليم في توفير المعرفة العملية.
- ضعف قدرتها على توليد مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته بسبب ضعف مواردها البشرية وبالذات في جانبها النوعي خاصة وان الإسهام في هذا الجانب يتطلب موارد بشرية عالية المستوى ومتخصصة وتتسم بالذكاء والفاعلية والقدرة على الإبداع والابتكار والتجديد .
- محدودية نشاطاتها الاقتصادية وضعف الإمكانات المتاحة لدى الجهات المختصة التي تتولى القيام بها البشرية والفنية والمادية وإتباعها في الغالب أساليب ووسائل غير متطورة لا تتناسب مع معطيات ومضامين اقتصاد المعرفة .
- تحمل كلفة مرتفعة في استخدام التقنيات المتقدمة في الدول النامية إذا تم الأخذ في الاعتبار محدودية الموارد والدخول في هذه الدول ، دون أن يقابل ذلك تحقق عائد ونفع أو مردود يوازي ويغطي التكاليف المرتفعة التي يتحملها الفرد والمجتمع.
- ضعف إمكانات البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي فيها والتي تتصل بقدرات البحث الأساسي منه والتطبيقي بالذات نتيجة ضعف الاهتمام بالبحوث العلمية والتكنولوجية النظرية منها والعلمية وضعف الإنفاق عليها ، وضعف النسبة من هذا الإنفاق عليها إلى إجمالي الإنفاق فيها أو إلى ناتجها القومي وكذلك ضعف درجة توفر العلماء والباحثين وبالذات الذين تتوفر لديهم المعارف والخبرات العملية إضافة إلى المعارف العملية وضعف توفر المؤسسات التي تقوم بذلك .
- ضعف درجة توفر البنية التحتية في الدول النامية التي تسهم في توليد مضامين الاقتصاد المعرفي ومعطياته . كمثال على ذلك الافتقار إلى العدد الكافي من أجهزة الحاسوب ووسائل الاتصال وخدمات الانترنت

- عدم توفر البيئة الاجتماعية المناسبة والمشجعة لتوليد التقنيات المتقدمة واستخدامها بكفاءة نظرا لضعف الحوافز الاجتماعية وضعف التقدير والاعتبار الاجتماعي.

إن كل ما سبق يجعل استفادة الدول النامية من مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته محدودة والتي لا تناسب والكلف العالية التي تتحملها في استخدام بعضها .وذلك نتيجة ضعف قدرتها على الإسهام في توليدها أي عرضها وضعف قدرتها على توليد الطلب الذي يسهم بتوليد العرض وبالتالي إعاقة انتفاعها منها بما يحقق نموها وتطورها. و الجدول التالي يوضح الفرق بين التقدم التكنولوجي في الدول المتقدمة و الدول النامية

جدول رقم04: مقارنة التقدم التكنولوجي في الدول المتقدمة و الدول النامية

عناصر المقارنة	الدول المتقدمة	الدول النامية
أسباب السعي إلى تحقيق التقدم التكنولوجي	تحقيق الريادة التكنولوجية و زيادة معدلات النمو الاقتصادي	تلبية الاحتياجات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي داخل الدولة
مصادر التقدم التكنولوجي	الشركات و المؤسسات الكبرى التي تقوم بأنشطة البحث و التطوير	المؤسسات و الشركات القادرة على استيراد أو تقليد التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة
توفر الموارد اللازمة لتحقيق التقدم التكنولوجي	ارتفاع حجم الموارد المادية و البشرية التي توجهها الدولة لتحقيق التقدم التكنولوجي	انخفاض حجم الموارد المادية و البشرية اللازمة لتحقيق التقدم التكنولوجي
بيئة العمل المؤثرة على التقدم التكنولوجي	تتوافر نظم قوية لتنظيم و حماية عملية الابتكارات التكنولوجية	تفتقر معظمها إلى النظم و المؤسسات المحفزة للابتكارات

المصدر: بعاج الهاشمي ، خنيش يوسف، **دور الاقتصاد المعرفي في تفعيل الابداع التكنولوجي** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة و الابداع ، جامعة البليدة ،17-2013/04/18

يشير الجدول إلى اختلاف اهتمام الدول المتقدمة و الدول النامية بعملية التقدم التكنولوجي حيث تستهدف الدول المتقدمة الريادة التكنولوجية عن طريق الاستثمار في الابتكارات التكنولوجية و أنشطة البحث و التطوير في كافة المجالات . و على الجانب الأخر ، تهتم الدول النامية بعملية التقدم التكنولوجي بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية داخل الدولة عن طريق نقل أو تقليد التكنولوجيا الواردة من الدول المتقدمة.

الخلاصة:

على ضوء ما تقدم في هذا الفصل تم الوقوف على جملة من الاستنتاجات، فالاقتصاد المبني على المعرفة بات من الضروريات لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم اليوم ، و يجب على الدول حتى تستطيع الاندماج فيه أن توفر مستلزماته من بنى تحتية للتكنولوجيا المعلومات و وسائل الاتصال ، و الاهتمام بالتعليم بمختلف مراحله والإنفاق على البحث و التطوير و تطبيق نتائجهما

ذلك أن الانفتاح الاقتصادي الحاصل في العالم اليوم و المنافسة الشديدة باتا يحتمان على اقتصاديات الدول لكي تحقق نموا و تنمية اقتصادية الاهتمام بالاقتصاد المبني على المعرفة أي بمختصر مفيد الاهتمام بالرأس المال البشري الذي زادت أهميته في السنوات الأخيرة في إعطاء دفع للاقتصاد .

و يكون الاهتمام بعنصر الرأس المال البشري من خلال الاهتمام بالتعليم و إعطاء أهمية اكبر لسوق العمل كونه أهم عنصر في العملية الإنتاجية و هذا سيكون موضوع الفصل الموالي .

الفصل الثاني :

متطلبات سوق العمل في ظل الاقتصاد المبني عل المعرفة

تمهيد:

كما سبق و أن ذكرنا في الفصل السابق أن الاقتصاد المبني على المعرفة يُعتبر نمط اقتصادي متطور يرتكز أساسا على القدرات المعرفية البشرية ، و يستعمل الاقتصاد المبني غلى المعرفة أساليب و آليات جديدة في التعليم ، البحث العلمي و الإبداع و الابتكار من اجل تحقيق تحسن في العملية الإنتاجية .

و لما كان الاندماج في هذا النوع من الاقتصاد و الذي عرفته مختلف الاقتصاديات أثرا كبيرا على مختلف المجالات و متفاوتا من مجال لأخر و بما أن أهم ما تسعى إليه الدول اليوم هو الاهتمام بسوق العمل بشكل يحفظ توازنه ، إذ انه و في ظل ضرورة الدول تبني الاقتصاد المبني على المعرفة يشير العديد من الباحثين أن مفاهيم التشغيل و البطالة و مختلف مؤشرات سوق العمل تختلف عما كانت عليه من قبل باعتبار اختلاف مكونات سوق العمل في ظل هذا الاقتصاد

في نفس هذا السياق سنحاول في هذا الفصل معرفة أهم المتغيرات التي طرأت على سوق العمل ، من خلال تناول المباحث الثلاثة التالية :

- **المبحث الأول:الأساس النظري لسير أسواق العمل**
- **المبحث الثاني : النظريات الاقتصادية المفسرة لسير أسواق العمل .**
- **المبحث الثالث: هيكلة سوق العمل في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة**

المبحث الأول: الأساس النظري لسير أسواق العمل

إن الاقتصاد المبني على المعرفة يعتمد بصفة أساسية على المعرفة التي يمتلكها الإنسان الذي يعد أهم عنصر في العملية الإنتاجية من خلال ما يقدمه من عمل ، و لما معرفة كيف تأثر سوق العمل بمضامين هذا الاقتصاد وجب أولا التعرف على الجانب النظري لسير أسواق العمل .

المطلب الأول: مفاهيم أساسية عن سوق العمل

- **العمل**[1]: هو المجهود الإنساني سواء كان فكريا أو جسديا و الذي يؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها ، أي انه يتمثل في القيام بجهد يعود على صاحبه بثروة و يعد هذا المبدأ المشترك لجميع الأعمال كما يعرف العمل على أنه الوظيفة التي يقوم بها الإنسان سواء بقواه الجسدية و العقلية لإنتاج الثروات و الخدمات كذلك هو ذلك الجهد الفكري و الجسدي الذي يبذله الإنسان لخلق المنفعة و تغيير مواضيع العمل مقابل دخل يتلاءم و الجهد المبذول لينفق بدوره لتلبية حاجيته المتنامية باستمرار. و يمكن تقسيم العمل إلى قسمين أساسين هما[2]:
  - العمل الفني: هو العمل الذي يحتاج إلى درجة من التعلم و الدراسة و التأهيل مستعينا بالإمكانات العقلية للفرد و متطلبا لقدر كاف من الخبرة و الممارسة،كعمل مدرس طبيب مهندس...الخ
  - العمل البسيط:هو العمل العضلي الذي لا يحتاج أداؤه إلى تعليم عال و ممارسة وخبرة طويلة كالفلاحة و مختلف الأشغال اليدوية.
- **اقتصاد العمل** : يُعنى اقتصاد العمل بدراسة أداء سوق العمل و سلوك أصحاب العمل و العمال في استجابتهم للحوافز العامة للأجور و الأسعار و الأرباح و الأوجه غير النقدية لعلاقات العمل كما يهتم اقتصاد العمل بالعلاقة بين الأجور و فرص العمل و التفاعل بين الأجور و الدخل و قرار الإقدام على العمل أو خيار الوظيفة و كذلك العلاقة بين التعليم و الإنتاجية. [3]
- **سوق العمل**[4] :هو ذلك السوق المسؤول عن توزيع العمال على الوظائف و المهن و التنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة، .كذلك يعتبر سوق العمل على انه المؤسسة التنظيمية التي يتفاعل

---

[1] العايب عبد الرحمان ،**البطالة و إشكالية التشغيل في إطار التعديل الهيكلي حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص:07

[2] إحسان محمد حسن، **علم الاجتماع الاقتصادي** ، الطبعة الأولى،الأردن،دار وائل للنشر و التوزيع ،2005، ص:85.

[3] محمد عدنان وديع ،اقتصاد العمل ،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2006

[4] محمد طاقة و آخرون، **اقتصاديات العمل** ،إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2008 ،ص: 20

فيها عرض العمل و الطلب عليه أي يتم فيها بيع خدمات العمل و شراؤها و بالتالي تسعير خدمات العمل و يمكن أن يعرف سوق العمل اقتصاديا على انه الآلية التي تتفاعل من خلالها قوى الطلب و العرض على خدمات العمل (السلعة محل التبادل في سوق العمل) و التي يتحدد من خلالها مستوى الأجور و التوظيف .

و يتميز سوق العمل عن غيره من الأسواق بما يلي: [1]

أ. **غياب المنافسة الكاملة:** يعني عدم وجود أجر موحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة و من أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الانتقال المهني أو الجغرافي بهدف أجور مرتفعة أكثر و يرجع ذلك لعدة أسباب منها :

1) شعور العامل بأن فرص العمل تقل كلما تقدم به السن .
2) عدم شعوره بالرضا بكثرة تغيير المؤسسات التي يلتحق بها .
3) تزايد المسؤوليات العائلية للعامل يدعوه للاستقرار وهذا لايحفزه على كثرة التنقل .
4) مستوى قدراته وخبراته تؤثر في قدرته على الحركة خاصة الانتقال المهني فكلما زادت خبرة عامل في مهنة معينة أو كلما زادت المتطلبات لمهنة معينة ، كلما ضاقت أمام العامل فرصة تغيير مهنته .

ب. **سهولة التمييز بين خدمات العمل:** حتى و لو تشابهت لأسباب عنصرية كالجنس و اللون و الدين أو لأسباب اختلاف السن أو الثقافة .

ت. **تأثر فرص العمل:** وذلك حسب سلوكيات العمال و تفضيلاتهم المختلفة(كمية وقت الفراغ مستوى الدخل نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة)

ث. **تأثر سوق العمل و ارتباطه بالتقدم التقني** :و ينعكس أثر هذا التقدم على البطالة في سوق العمل في احد المظهرين:

أولا:انتشار البطالة عندما تحل الآلة محل الإنسان (الأيدي العاملة)، وهذا يعني إلغاء بعض الوظائف في صورة الأداء البشري.

ثانيا: تغيير متطلبات بعض الوظائف بظهور خبرات لم تكن موجودة و مستوى تعليمي أعلى بما يكفل سلامة التعامل مع الآلة، والبطالة في هذه الحالة يمكن التقليل منها بإعادة ترتيب و إعداد

[1] شلالي فارس ، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر 2001-2004**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2005، ص:12

العمال لإكسابهم الخبرات الجديدة المطلوبة، حتى يمكن إعادة وضعهم في وظائفهم في ظل متطلباتها الجديدة .

وعلى العموم فإن سوق العمل كأي سوق أخر يتطلب توافر عنصري العرض و الطلب حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي، ولكن يتميز عن باقي الأسواق بالاختلافات التالية فيما يخص جانبي الطلب و العرض :

1. بالنسبة لجانب الطلب : بينما يعكس الطلب على المنتج النهائي المنفعة المباشرة التي يحصل عليها المستهلك من السلعة نجد أن طلب المنتج على خدمات العمل لا يعكس منفعة مباشرة تعود عليه من تأجير خدمات عامل ما (ما عدا خدمات مباشرة كالطب و التعليم...) و لكن طلبه هذا يعتمد على الطلب السوقي على السلعة ، التي يساهم العامل في إنتاجها ، لذلك يعرف الطلب غلى العمل بأنه طلب مشتق .
2. بالنسبة لجانب العرض :هناك عدة حقائق لا يمكن إهمالها :

- أولا: العامل يبيع خدمات عمله محتفظ ببيع رأسماله في نفسه
- ثانيا: استحالة الفصل بين خدمات العمل و هي السلعة محل التبادل في سوق العمل و العامل الذي يقدمها
- ثالثا: يتطلب عرض و تقديم قدرات متخصصة لنوعيات معينة من خدمات العمل فترة طويلة لإعدادها (التعليم و التدريب) .

- **الفرق بين سوق الشغل و سوق العمل** :قد يخطر ببال أي أحد هل هناك فرق بين سوق الشغل و سوق العمل و هل سوق الشغل هو نفسه سوق العمل ، فالعمل le travail و الشغل l'emploi مترادفان لغويان لكن يختلفان في المعنى أو الاصطلاح ، فسوق العمل هو السوق الذي تباع فيه خدمات العمل و تشترى ، و السلعة محل البيع هنا هي خدمات العمل و تكلفة شراء هذه الخدمات هي الأجور التي يقدمها أرباب العمل إلى العمال ، و يمثل الطلب على خدمات العمل المؤسسات و قطاع الأعمال بينما تعرض خدمات العمل من طرف القوى العاملة (العمال ، البطالين) أما في سوق الشغل فتتبادل الأدوار بين المؤسسات و القوى العاملة (العمال، البطالين) فالمؤسسات التي تمثل الطلب على العمل في سوق العمل هي التي تعرض مناصب الشغل ، بينما يمثل البطالين مع العمال الباحثين عن مناصب عمل جديدة طلب الشغل و السلعة محل التبادل في سوق الشغل هي مناصب الشغل.[1]

[1] رابح بلعباس ، **إشكالية البطالة في الجزائر ،دراسة تحليلية قياسية في الفترة 1966-2010**، أطروحة دكتوراه ، المدرسة الوطنية للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، 2012، ص:13.

المطلب الثاني: مؤشرات سوق العمل

لكي نتمكن من تحليل آليات سير أسواق العمل، وجب التعرف على أهم المؤشرات التي يمكن أن تصف الحالة العامة لسوق العمل ومن هذه المؤشرات نجد:

- **أولا : هيكل و بنية السكان**

يتكون مجموع سكان بلد ما من السكان النشطين (P A) و السكان غير النشطين (P N A)

1/ السكان خارج القوى العاملة (غير النشطين Population Non Active)[1]: هم الفئة من السكان التي لا تعمل و لا تبحث عن عمل و ليست جاهزة لشغل منصب عمل و تشمل كل من :

- ربات البيوت
- الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ، أي لا يسمح لهم القانون بالعمل .
- الأشخاص الذين ينتظرون العودة إلى وظائفهم التي تم إيقافهم عنها لأي سبب من الأسباب بصفة مؤقتة .
- طلاب المدارس و الجامعات حتى و لوكانت أعمارهم تزيد عن 15 سنة ، و لكن يستثنى من هؤلاء الطلبة الذين يعملون في غير أوقات الدراسة لقاء أجر .
- المتقاعدون و العاجزون عن العمل بسبب الشيخوخة أو العاهات البدنية و المصابون بالأمراض المزمنة و كذلك السجناء و الشحاذون .
- البطالون الذين لا يبادرون بالبحث عن شغل .

2/القوى العاملة(الفئة النشيطة Population Active) :

بما أن سوق العمل يهتم أساسا بالقوى العاملة (الفئة النشيطة) إذ تعتبر القوى العاملة من أهم خصائص التركيب السكاني في المجتمع وتضم القوى العاملة جميع السكان الذين هم في سن العمل و يصرحون على أنهم يزاولون أو يبحثون عن نشاط مهني مقابل اجر وبهذا تنقسم قوى العاملة إلى قسمين :

- **المشتغلون Population Occupé**[2]: يعرفهم المكتب الدولي للعمل على أنهم الفئة التي تشمل على جميع الأشخاص الذين صرحوا أنهم مارسوا نشاط اقتصادي خلال الأسبوع المرجعي للتعداد أو المسح ، أي أن المشتغلون أو القوى العاملة المستخدمة هي التي يمارس أفرادها العمل فعلا من اجل الحصول على الكسب الذي يكون بشكل اجر أو راتب أو ربح أو حصة في الإنتاج و هذا يعني أنها تشمل :
  - الأشخاص العاملون خلال عملية المسح أو الإحصاء
  - الأشخاص الغائبون عن مناصبهم خلال عملية المسح

[1] رمزي زكي ، **الاقتصاد السياسي للبطالة**،مجلة عالم المعرفة ، العدد 226، الكويت ، 1997، ص: 30.

[2] البشير عبد الكريم ، **دلالات معدل البطالة و العمالة و مصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد السادس ،2010 ،ص:178

- الأشخاص في حالة عطلة طبية لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر
- المتربصون أو الأشخاص في مرحلة التكوين (التمهين)
- المتقاعدون المزاولون لعمل
- الطلبة الذين يشتغلون لفترات قصيرة مقابل اجر
- الأفراد الذين يزاولون الخدمة الوطنية
- الأشخاص من الجنسين الذين يزاولون أعمال منزلية أو يشتغلون لحسابهم الخاص

- **البطالون (العاطلون عن العمل STR)** [1]: حسب المكتب الدولي للعمل يعتبر كل شخص عاطلا عن العمل إذا توافرت فيه الشروط التالية :

1- أن يكون بدون عمل ، بمعنى انه لم يزاول أي نشاط مقابل اجر نقدي أو عيني و لو لساعة واحدة خلال الأسبوع المرجعي للمسح.

2- يبحث عن عمل بمعنى انه قام بالبحث عن عمل مرة أو عدة مرات خلال الأسبوع السابق لليوم الأول من المسح

وتتكون هذه الفئة بدورها من نوعين من البطالين :

العاطلون عن العمل الذين سبق لهم أن اشتغلوا ثم عادوا إلى البطالة ليدخلوا في عداد البطالين بسبب تسريح أو استقالة أو انتهاء مدة العقد .

العاطلون عن العمل الذين لم يسبق لهم أن اشتغلوا و ذلك إما لأنها فئة جديدة الانتماء للسكان النشطين بحكم السن ، أو إنهم وجدوا صعوبات في إيجاد مناصب عمل ، هذا النوع من البطالة اخطر من النوع الأول لان أصحابه يفتقدون للخبرة المهنية مما يصعب إدماجهم في سوق العمل.

و هذا الشكل يوضح تقسيم السكان في سوق العمل

الشكل رقم05 : تقسيم السكان في سوق العمل .

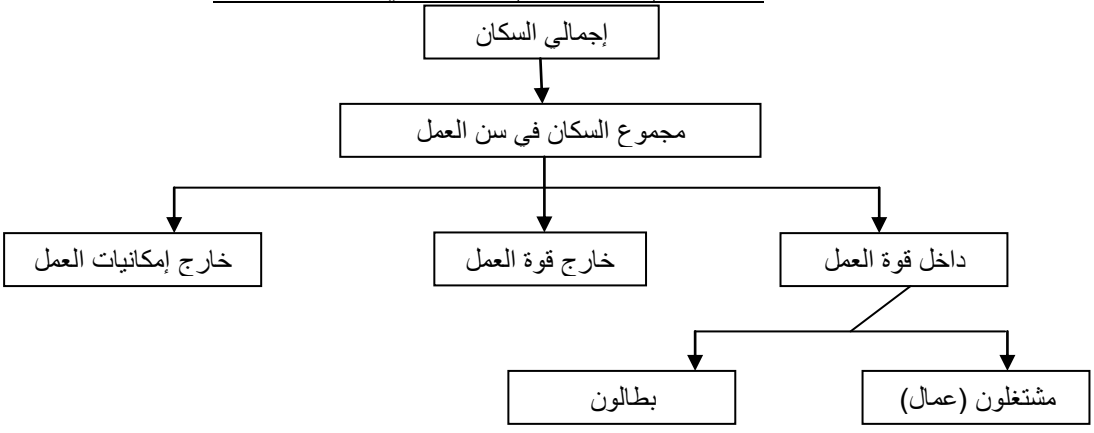

المصدر:ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب ،**البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر** ،الديوان المطبوعية الجامعية ، 2010، ص:48.

[1] Gazier Bernard, **Economie du travail et de l'emploi,**Edition Dalloz, Paris ,1991,P :44

- **ثانيا : المعدلات المستعملة في سوق العمل**

1- **التشغيل** :توجد هناك العديد من المعايير التي يقاس بها التشغيل في اقتصاد ما ومن هذه المعايير نجد :

- معدل النشاط الاقتصادي T.A: يعبر عن مدى مساهمة القوى العاملة أو الفئة النشيطة في النشاط الاقتصادي و يحسب بالطريقة الآتية :

معدل النشاط الاقتصادي = (القوى العاملة/ الحجم الإجمالي للسكان) ×100

إلا أن حسابه بهذه الطريقة لا يعبر عن النشاط الحقيقي للسكان لان يدمج أفراد لا يسمح لهم القانون بمزاولة العمل .لذلك يفضل اللجوء إلى معيار أكثر دقة و هو معدل النشاط الصافي الذي يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 فرد من السكان الذين هم في سن العمل و يعبر عنه رياضيا بالصيغة التالية: $TA = \frac{PA}{PAT}$

- معدل الشغل و معدل التشغيل (العمالة)[1]:أن معدل الشغل TOعبارة عن مقياس يبين لنا عدد المشتغلين من كل 100فرد و مقلوبه عبارة عن معدل الإعالة أي عدد الأفراد الذين يعيلهم شخص واحد بالمتوسط ويعبر عنه رياضيا بالشكل الآتي :

- معدل التشغيل TE : هو نسبة السكان المشتغلين من السكان في سن العمل و يعكس هذا المؤشر مدى قدرة الاقتصاد على استخدام اليد العاملة الموجودة و ضعف هذا المعدل دلالة على هدر الموارد البشرية و التي تعتبر من أهم الموارد و يعبر عنه رياضيا بالصيغة التالية

$$TE = \frac{PO}{PAT}$$

- **ثالثا :البطالة:** نظرا لأهمية هذه الظاهرة و تعدد جوانبها و تأثيراتها من اقتصادية و سياسية و اجتماعية و حتى ثقافية تعتبر البطالة من أهم المؤشرات التي تستخدم في تحليل وضعية سوق العمل .

تعريف البطالة: أن منظمة العمل الدولية أعطت تعريفا للبطالة على أن العاطل هو ذلك الفرد الذي يكون في سن العمل و لا يعمل و راغب فيه ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد لكنه لا يجده و يستثنى من هذا التعريف الحالات التالية[2] :

[1] البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره ، ص : 181

[2] رمزي زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص:39

- العمال المحبطين وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل ولكنهم لم يحصلوا عليه و يأسوا من كثرة ما بحثوا لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل ويكون عددهم كبير خاصة في فترات الانكماش الاقتصادي الوطني دون إرادتهم في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت
- العمال الذين لهم وظائف ولكنهم أثناء إحصاء عملية البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة بسبب المرض أو العطل
- العمال الذين يعملون أعمال إضافية غير مستقرة وذات دخول منخفضة وهم من يعملون لحساب أنفسهم
- الأطفال، المرضى، العجزة، وكبار السن الذين أحيلوا على التقاعد
- الأفراد القادرين عن العمل ولا يعملون مثل الطلبة والذين بصدد تنمية مهاراتهم
- الأشخاص الذين لهم من الثروات والمال ما يجعلهم في غنى عن العمل
- الأشخاص العاملين بأجور معينة وهم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل وسجلوا أنفسهم ضمن دوائر العاطلين.

و البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء[1] يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 15 سنة و 64 سنة .
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي،وتشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
- أن يكون في حالة بحث عن عمل ،حيث انه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك

و تعرف البطالة اقتصاديا أنها التعطل (التوقف) الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما برغم القدرة و الرغبة في العمل و الإنتاج [2]

- معدل البطالة: يعرف معدل البطالة (T C) بأنه نسبة غير المشتغلين من القوى العاملة إلى إجمالي القوى العاملة. $TC = \frac{STR}{PA}$

أنواع البطالة : تأخذ البطالة أنواع كثيرة يمكن حصرها فيما يلي :

- **البطالة الدورية** : عبارة عن الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوى العاملة متأثرا بحركة الاقتصاد و مسيرة نموه وينشا هذا النوع كنتيجة لمرور أي اقتصاد بمراحل تمثل الدورة الاقتصادية فعند مرور الاقتصاد في مرحلة الركود ينخفض الناتج الوطني و هو يعني تعطيل جزء من قوة

[1] بن فايزة نوال،**إشكالية البطالة و دور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005 حالة الوكالة الوطنية للتشغيل** ،مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3،2009،ص:15.

[2] هيثم الزعبي-حسن أبو الزيت،**أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**،دار الفكر للطباعة و النشر ، عمان ، 2000، ص: 145

العمل إلى أن ينتقل الاقتصاد مرة أخرى إلى حالة النمو و الازدهار و بالتالي فان نسبة البطالة سوف تنخفض.

- **البطالة الموسمية:** عبارة عن الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوى العاملة نتيجة انكماش الطلب على سلع معينة خلال فترات معينة غير مواسم ازدهارها و نمائها يواجه بعض العمال بطالة و تعطل في مواسم معينة بسبب انتهاء موسم سلعهم أو حرفهم.
- **البطالة المقنعة** : عبارة عن الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوى العاملة نتيجة وجودهم في أعمال ووظائف لكن إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر و هنا يتم التفريق بين البطالة المفتوحة أو السافرة أو الظاهرة وهي جميع الأنواع التي سبق ذكرها لان تأثيرها واضح و يمكن قياسها و اكتشافها أما البطالة المقنعة فيصعب اكتشافها أو قياسها .

➢ **رابعا الأجور**

تعريف الأجر[1]: يعتبر الأجر عبارة عن ثمن العمل الذي يحدد في الغالب مسبقا أي قبل مزاولة العمل كما قد يتحدد في السوق . أما المشرع الجزائري و في قانون 90-11 [2] فقد اعتبر العامل بأنه ذلك الشخص الذي يبذل مجهودا يدويا أو فكريا مقابل اجر في إطار التنظيم و لحساب موظف .

إذن الأجر يتمثل من الناحية الاقتصادية في المدفوعات التي يتلقاها العامل مقابل أداء عمل محددا معتمدا على مهارته و على سلوكه نحو العمل أي أن الآجر يتحدد وفقا لخصائص العامل و العمل كمحفز للإنتاجية.

أنواع الأجور [3]: تختلف تقسيمات الأجور حسب المعيار المستخدم في التقسيم و هي كالأتي:

أ. الأجور حسب النوعية:

الأجر العيني: هو الذي يكون في شكل غذاء ، كساء أو إيواء ، كما كان الحال في نظام الرق و قد يكون بنسبة **الأجور** معينة من المحصول الزراعي.

الأجر النقدي: هو الأجر الذي يقدمه صاحب العمل إلى العامل بالنقود المتداولة ، و هو الأجر السائد بصورة عامة في ظل نظام العمل بأجر.

ب. حسب القدرة الشرائية :

الأجر الاسمي : المراد به ذلك المقدار من النقود أو القيمة المالية المقبوضة عوض العمل المقدم .

---

[1] مولود حشمان، **محددات الأجر في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية**،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعةالجزائر ،2000،ص:18

[2] قانون 90-11 المؤرخ في 21افريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل المعدل و المتمم، الجريدة الرسمية، رقم 17،سنة 1990

[3] بوشارب لامية ،**دراسة اقتصادية قياسية لمحددات الاجر الادنى في الجزائر خلال الفترة 1970-2006**،مذكرة ماجيستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر،2006،ص:12.

الأجر الحقيقي : هو مقدار ما يمكن أن يشتري العامل من حاجيته بمقدار أجره الاسمي كما يمثل تلك النسبة من الأجر بالنسبة لمؤشر الأسعار .

ت. الأجور حسب طرق تحديدها :

الأجر الزمني : هو الأجر الذي يقدر بالساعة أو اليوم دون النظر ظاهريا إلى ما ينتجه العامل

الأجر بالقطعة : هو الأجر المحسوب على أساس القطعة بصرف النظر عن الوقت المستغرق في الإنتاج

المكافأة : هي مبلغ من النقود يعطى للعامل الذي حقق نتيجة تتعلق بحسن سير العمل و انضمامه في المؤسسة و مثالها المكافآت التي تعطى للعمال الذين يحققون اقتصاد في نفقات الإنتاج أو في تحسين نوعيته أو زيادته

- **خامسا الإنتاجية**

تعريف الإنتاجية :هي العلاقة بين الإنتاج و بين عوامل الإنتاج التي ساهمت في تحقيقه، وهي معيار لقياس درجة حسن استغلال الموارد ،و يمكن قياس الإنتاجية بأكثر من طريقة ، على أساس الناتج للفرد أو الناتج لكل ساعة عمل ، أو على المستوى الاقتصاد ككل من خلال تقسيم الناتج الوطني الإجمالي على عدد العاملين واهم معايير الإنتاجية هو معيار إنتاجية العمل الذي يربط بين الناتج و العمل ، و تعتبر إنتاجية العمل هي نسبة استخدام نسبة كمية الإنتاج إلى عدد العمال المشتغلين أو عدد ساعات العمل وهذه الإنتاجية تعتبر من حيث الجوهر كمقياس لكفاية المشروع الإنتاجي التي يعبر عنها عادة بمقدار الناتج للعامل الواحد أو الساعة الواحدة أو لأي وحدة زمنية أخرى ، و لكنها لا تعد مقياسا للمجهود البشري المبذول

أهمية إنتاجية العمل

هناك إجماع على أن المقياس الأشمل و الأكمل لأداء الاقتصاد الوطني لأي دولة هو معدل ارتفاع إنتاجية العمل فيها من سنة إلى أخرى ، و يكون هذا هو أهم المؤشرات بحيث يعتبر الاقتصاد قاصرا إذ لم تتحسن الإنتاجية للعامل حتى لو تحسنت باقي مؤشرات الاقتصاد الأخرى

العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل :

تتسم العوامل التي تؤثر في الإنتاجية بالتعدد ، و يمكننا أن نحدد العوامل الرئيسية التي تؤثر في إنتاجية العمل، و التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على إنتاجية العمل في التالي:

مجموعة العلاقات الاجتماعية–الاقتصادية :ما هي إلا تعبير عن واقع علاقات الملكية الموجودة في المجتمع و تؤثر هذه العلاقات بشكل مباشر أو غير مباشر على إنتاجية العمل لذا يجب التفريق بين العوامل المباشرة و العوامل غير المباشرة التي تؤثر بشكل مباشر على زيادة الإنتاجية هي التأهيل ، الوعي ، نظام التعاون داخل العملية الإنتاجية ، نظام الحوافز المادية و المعنوية .

أما العوامل غير المباشرة فهي تتمثل بالعوامل التابعة للبناء الفوقي في المجتمع ، علما أن جميع هذه العوامل ذات علاقات و تأثير متبادل مع بعضها البعض، و الشكل التالي يوضح لنا بعض العوامل الاجتماعية الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل:

الشكل رقم06:بعض العوامل الاجتماعية –الاقتصادية التي تزيد من إنتاجية العمل

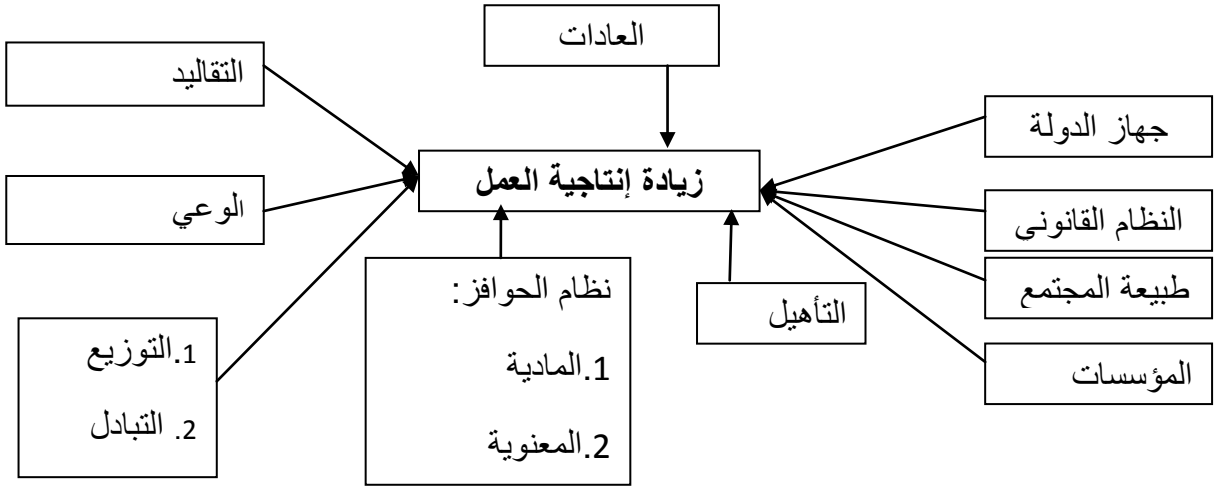

المصدر: محمد طاقة ، حسين عجلان حسن، **اقتصاديات العمل**، مكتبة الجامعة، الشارقة، عمان، 2008، ص:171

المطلب الثالث:مركبات سوق العمل

- **أولا :عرض العمل من طرف العمال**

1- **مفهوم عرض العمل**[1]: يصدر عن العمال (أو العائلات) حيث أنه لا يمكننا الفصل بين خدمة العمل و العامل الذي يقدمها ، فظروف العمل و طبيعته و عدد الساعات الأسبوعية للعمل و طلب العامل نفسه لوقت فراغ كلها عوامل إلى جانب عامل الأجور و التكاليف تدخل في تحديد ظروف عرض العمل ، و تكون دالة عرض العمل وفقا للشكل الأتي:

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**،الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، مصر،1997،ص:11

الشكل رقم07: منحنى عرض العمل

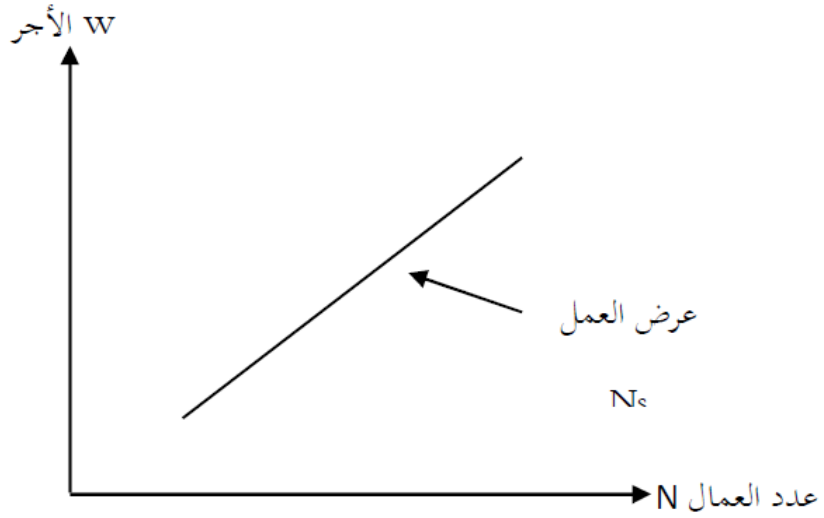

المصدر:بن طجين محمد عبد الرحمان ، **دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة 2011،ص:06

2- **تصنيف عرض العمل** :يصنف عرض العمل حسب ما جاءت به لائحة الأمم المتحدة كما يلي[1] :

أ.أصحاب العمل : و هم الأفراد الذين يديرون نشاطا اقتصاديا معينا لحسابهم الخاص و يشغلون آخرين تحت إدارتهم.

ب.العاملون لحسابهم:وهم العاملون الذين يديرون نشاطا اقتصاديا لحسابهم دون أن يقوموا بتأجير آخرين.

ت.الأجراء: و هم الأشخاص الذين يعملون في الأنشطة الاقتصادية العامة أو الخاصة ويحصلون لقاء عملهم تعويضا يكون على شكل اجو راو رواتب أو عمولات أو مواد عينية .

ث.العمال العائليون :و هم الأشخاص الذين يقومون بالعمل تحت إدارة احد أفراد الآسرة بمقابل أو بدون مقابل .

ج.آخرون : و هم العاملون الذين يصعب تحديد حالتهم على ضوء ما تقدم .

3- **قانون عرض العمل**[2] : ينص قانون العمل على أن كميات العمل التي يرغب الأفراد في تقديمها تزداد مع زيادة مستوى الآجر، ولكن إلى حد معين من الأجور ، ففي الحالات الاستثنائية و بعد مستوى معين من الآجر فان أي زيادة في الأجر تؤدي إلى انخفاض كميات العمل التي يرغب العمال في تقديمها ، أي أن العلاقة في الحالات الاعتيادية طردية بين الآجر وكمية العرض ،

[1] محمد طاقة و حسن عجلان حسين ، اقتصاديات العمل،مرجع سبق ذكره ، ص:47.

[2] مدحت القريشي ،**اقتصاديات العمل** ، ط1، دار وائل للنشر ، الأردن ،2007، ص :80 .

أما في الحالات الاستثنائية فالعلاقة تصبح عكسية بين الأجر و كمية العرض من العمل ، وذلك لان العامل بعد مستوى معين من الدخل قد يميل إلى تفضيل وقت الراحة على العمل.

4- **العوامل المحددة لعرض العمل** :يتأثر عرض العمل بمجموعة من العوامل منها متغيرات اقتصادية و أخرى اجتماعية نوجزها في مايلي :

أ.حجم السكان :يؤثر حجم السكان في عرض العمل ، إذ كلما ازداد حجم السكان يزداد عدد الأشخاص القادرين على العمل ، و العكس صحيح.

ب.ساعات العمل: حيث يزداد عرض العمل بزيادة عدد الساعات المخصصة للعمل.

ت.نسبة السكان في سن العمل :كلما زادت هذه النسبة زاد عرض العمل ، و العكس صحيح .

ث.حرية اختيار العمل : ظروف و طبيعة العمل ، كفاءة العمل و العوامل المؤثرة فيها ، التعليم و الإعداد المهني ، تقسيم العمل وظروف المعيشة .

ج.الهجرة : يؤثر انتقال العاملين في المتوفر من الأيدي العاملة ، كما يؤثر في نوع الخبرات الموجودة و مدى تخصصها .

- **ثانيا :الطلب على العمل من طرف المؤسسات**

1- **مفهوم الطلب على العمل** : إن الطلب يتمثل في طلب المنتج لخدمات العمل كما ان طلب المنتج لخدمة العمل يعتمد على طلب السوق للتي يساهم العامل في إنتاجها ، لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل بأنه طلب مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في إنتاجها .وتأخذ دالة الطلب على العمل الشكل الأتي:

الشكل رقم08: منحنى الطلب على العمل.

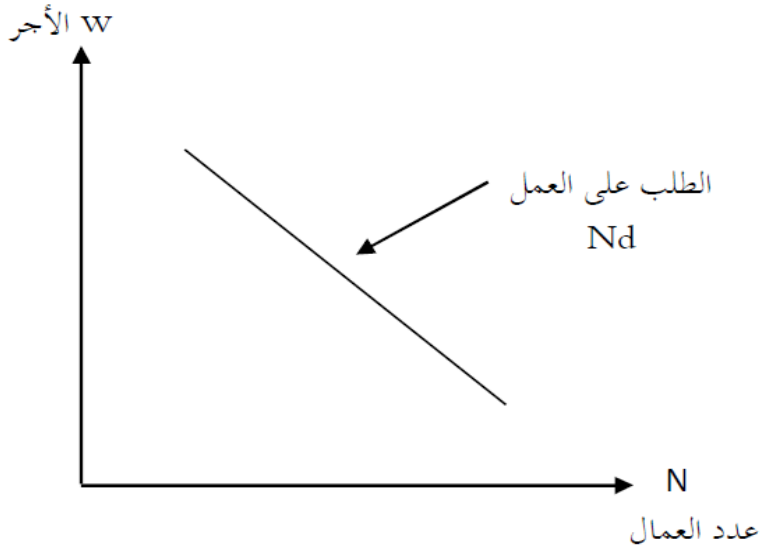

المصدر: بن طجين عبد الرحمان ،نفس المصدر السابق،ص:06.

2- **قانون الطلب على العمل** : ينص قانون الطلب على العمل على أن العلاقة بين كمية العمل المطلوبة و معدل الأجر الحقيقي علاقة عكسية ، أي كلما زاد معدل الأجر الحقيقي مع افتراض ثبات العوامل الأخرى ذات العلاقة كلما انخفضت الكمية المطلوبة من العمل ، و العكس صحيح ، والطلب على العمل من قبل أصحاب العمل يعتمد على الأجر الحقيقي من جهة وعلى الإنتاجية .

3- **الطلب على العمل في الأمد القصير** : إن طلب المؤسسة الإنتاجية عل العمل في الأمد القصير يعتمد على الافتراضات التالية [1]:

1. أن صاحب العمل يسعى لتعظيم الربح.
2. أن المؤسسة تستأجر عاملين اثنين للإنتاج هما: العمل و رأس المال.
3. أن الأجر بالساعة يمثل التكلفة الوحيدة لعنصر العمل.
4. أن كل من سوق العمل و سوق السلع المنتجة هي أسواق تنافسية.

وبذلك يمكن اعتبار معدل الأجر ثابت و معدل سع السلعة ثابت ويتحقق شرط توازن المؤسسة في الأمد القصير عند الشرط التالي : MPL=W/P

حيث: MPL الإنتاجية الحدية للعمل ، W الأجر النقدي ، P مستوى الأسعار .

أي أن تشغيل العاملين يزداد إلى الحد الذي يتساوى فيه الناتج الحدي للعمل مع الأجر الحقيقي للعامل.

4- **الطلب على العمل في الأمد الطويل** :في الأمد الطويل يستطيع المنتج تغيير رأس المال و العمل معا ، ولذلك يقوم بمزج الكميات المناسبة من رأس المال (K) و العمل (L) بحيث يحقق المستوى الأدنى من تكلفة الإنتاج و المستوى الأعلى من الأرباح [2]

وشرط التوازن في الإنتاج لدى المؤسسة هو أن يكون :

الإنتاجية الحدية رأس المال/ رأس المال = الإنتاجية الحدية للعمل / العمل، أي:

$$\frac{MPK}{R} = \frac{MPL}{W}$$

[1] مدحت القريشي ،نفس المرجع السابق ، ص:32

[2] بلعباس رابح ، مرجع سبق ذكره ، ص: 38

5-العوامل المحددة للطلب (عدا الأجور): هناك العديد من العوامل التي تؤثر في الطلب على العمل عدا الأجور و أهمها :

1. معدل النمو الاقتصادي.
2. الاستثمار
3. التطور التكنولوجي.
4. التقاعد
5. الوفيات
6. القوانين و الأنظمة.
7. نوع النشاط الاقتصادي .
8. درجة التطور و التخلف الاقتصادي.
9. زيادة و انخفاض معدل النمو السكاني.

6-مرونة الطلب على العمل الأجرية :تمثل مرونة الطلب على العمل مدى استجابة الطلب على العمل للتغيرات الحاصلة في الأجور الحقيقية ، و تقاس مرونة الطلب على العمل من خلال حاصل قسمة نسبة التغير في كمية الطلب على العمل على نسبة التغير في معدلات الأجور كما في المعادلة التالية :

مرونة الطلب على العمل بالنسبة للاجر = نسبة التغير في الطلب على العمل /نسبة التغير في الاجر.

$$ED_L = \frac{\Delta L\%}{\Delta W\%} = \frac{\Delta L / l}{\Delta W / w}$$

حيث: ED_L تمثل مرونة الطلب على العمل الأجرية ، L كمية الطلب على العمل، Wمعدل الأجر .

و معلوم أن مرونة الطلب على العمل تكون دائما سالبة، و ذلك بسبب العلاقة العكسية بين الطلب على العمل و معدل الأجر ، و ما يهم الاقتصاديين هو القيمة المطلقة للمرونة لذلك تهمل الإشارة .

فإذا كانت القيمة المطلقة لمرونة الطلب على العمل اكبر من الواحد صحيح نقول أن الطلب على العمل مرن ، أي أن زيادة مقدارها 1% في الأجور تؤدي انهيار هائل في الطلب على العمل قد تفوق نسبته 1%.

أما إذا كانت القيمة المطلقة لمرونة الطلب اقل من الواحد صحيح ، فنقول أن الطلب غير مرن ، وذلك يعني أن زيادة مقدارها 1% في الأجور قد تؤدي إلى انخفاض في الطلب على العمل بنسبة تقل عن 1%.

العوامل المؤثرة في مرونة الطلب على العمل الأجرية : يمكن تلخيص العوامل التي تؤثر على مرونة الطلب على العمل بالنسبة للأجور في التالي :

1. تغير مرونة الطلب السعرية للسلع المنتجة.
2. إمكانية استبدال العمال بعناصر الإنتاج الأخرى .
3. تغير مرونة منحنيات عرض عناصر الإنتاج الأخرى.
4. نصيب أجور العمال في التكاليف الإنتاجية .

- **ثالثا :التوازن في سوق العمل :**

بعد التطرق لكل من العرض و الطلب في سوق العمل ، ننتقل إلى التوازن في هذا السوق ، هذا التوازن الذي يحدث نتيجة تفاعل كل من قوى الغرض و الطلب في هذا السوق ، الأمر الذي ينتج عنه تحديد مستوى الأجور و ساعات العمل المعروضة و المطلوبة ، بمعنى أن التوازن في سوق العمل يتمثل في في عدد ساعات العمل التي يرغب في عرضها و بيعها في السوق و التي تتساوى مع عدد الساعات التي يرغب أصحاب العمل في شراءها او استخدامها ، أي أن التوازن في سوق العمل يتحدد عند تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب على العمل ، و يكون ذلك وفقا للشكل الآتي :

الشكل رقم09: منحنى التوازن في سوق العمل.

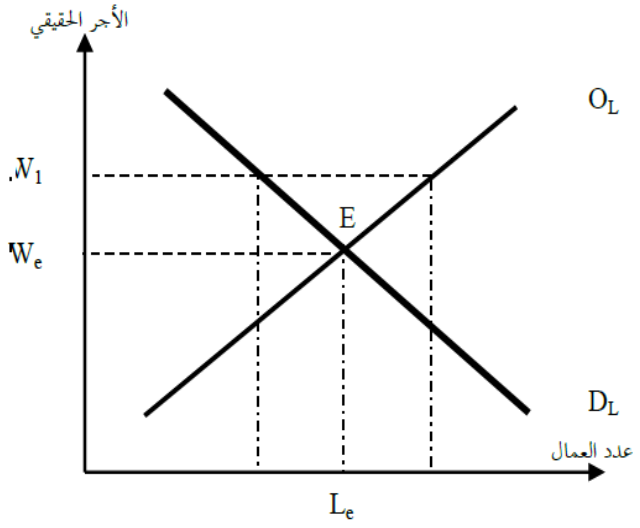

المصدر: مدحت القريشي ،**اقتصاديات العمل** ، ط1، دار وائل للنشر ، الأردن ،2007،ص:112.

المبحث الثاني : النظريات الاقتصادية المفسرة لسير أسواق العمل.

نظرا للتطور الهيكلي لسوق العمل فإن أي تحليل لسير هذا السوق يبقى دائما في تغير ، حيث أن المدارس التقليدية(الكلاسيكية ، الكينزية) قامت بتحليل هذا السوق على أساس أنه تنافسي تتقاطع منحنى الطلب و العرض ، بطريقة تحدد مستوى الأجر التوازني و مستوى التشغيل ، إلا أن هذا التحليل لم يستطع تفسير زيادة البطالة إلى معدلات غير مسبوقة منذ أوائل السبعينات لذلك ظهرت العديد من النظريات الحديثة التي سعت لتفسير الاختلال في سوق العمل اعتمادا على صياغة بعض الفرضيات المتعلقة بهيكل سوق العمل و آلية التوازن الداخلي لهذا السوق

المطلب الأول:النظريات التقليدية لسوق العمل

- **أولا :سوق العمل في الفكر الكلاسيكي**

1. **فرضيات التحليل الكلاسيكي** يقوم التحليل الكلاسيكي لسوق العمل على العديد من الفرضيات منها.[1] :

1- حركية السوق تؤدي إلى الاستقرار ، و حدوث توازن التشغيل الكامل بصفة تلقائية و مستمرة دون أي داعي إلى تدخل الدولة .

2- دالة الإنتاج هي التي تحدد حجم الإنتاج عن طريق العلاقة بين مستوى التشغيل و مستوى الإنتاج.

3- العرض يخلق الطلب حيث أن كل وحدة عرض تشكل تلقائيا وحدة للطلب اي حتمية و تلقائية التوازن .

4- ثبات الناتج الوطني الكلي .

5- كمية النقود هي التي تؤثر في المستوى العام للأسعار و ليس العكس .

6- الفترة القصيرة الأجل.

2. **دالة الإنتاج**[2]: إن القاعدة الأساسية التي ينطلق منها التحليل الكلاسيكي لسوق العمل هي دالة الإنتاج فهي التي تحدد مستوى العمل و معدل الأجور ، كما أنها تربط حجم الإنتاج الكلي بمتغيرات عوامل الإنتاج المتاحة لإنتاج السلع و الخدمات مجتمعة في المعادلة التالية:

$$Y=F(L, K, T, \ldots\ldots)$$

[1] ضياء مجيد الموسوي ،**النظرية الاقتصادية ، التحليل الاقتصادي الكلي** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992، ص:52.

[2] محمد شريف المان ، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي ،** منشورات بيرتي ، الجزائر ، 1994.ص:86

قام الكلاسيك بتحليل دالة الإنتاج في المدى القصير ، حيث يعتبرون كل العوامل ثابتة ما عدا العمل هذا يعني أن حجم الإنتاج الكلي يتحدد بحجم اليد العاملة المستخدمة (L) و تكتب رياضيا بالشكل Y=F(L).و شكل دالة الإنتاج يكون على النحو التالي :

الشكل رقم 10: دالة الانتاج عند الكلاسيك .

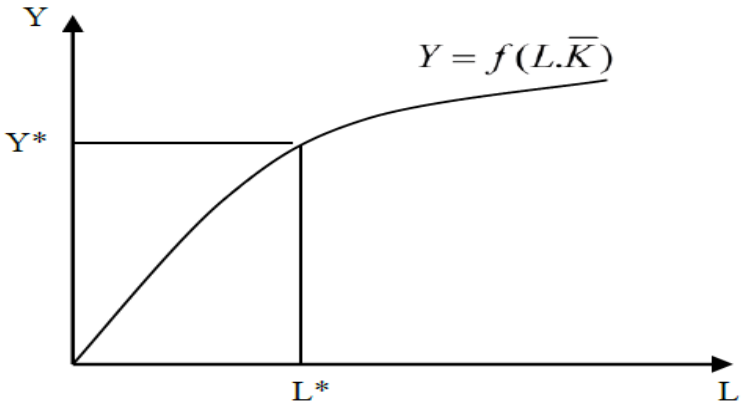

المصدر: محمد شريف المان ، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي** ، منشورات بيرتي ، الجزائر ، 1994،ص:92.

و بما أن حجم الإنتاج يتحدد حسب حجم العمل فمن اللازم البحث عن توازن سوق العمل الذي يتحدد فيه حجم اليد العاملة المستخدمة في فترة ما

3. **الإنتاجية الحدية للعمل**[1] :تساوي الإنتاجية الحدية للعمل (MPL) ميل المماس لدالة الإنتاج ، و هي مشتق دالة الإنتاج عند عنصر العمل ، و الملاحظ أن المستقيم الممثل للإنتاجية الحدية للعمل متناقص بزيادة حجم التوظف إشارة إلى تناقص إنتاجية العمال بزيادة حجم التوظف و الاستخدام و الشكل التالي يوضح :

[1] أسامة بشير الدباغ ، **البطالة و التضخم: المقولات النظرية و مناهج السياسة الاقتصادية** ،دار الأهلية ، الأردن ،2007، ص:36

الشكل رقم11 : الإنتاجية الحدية للعمل

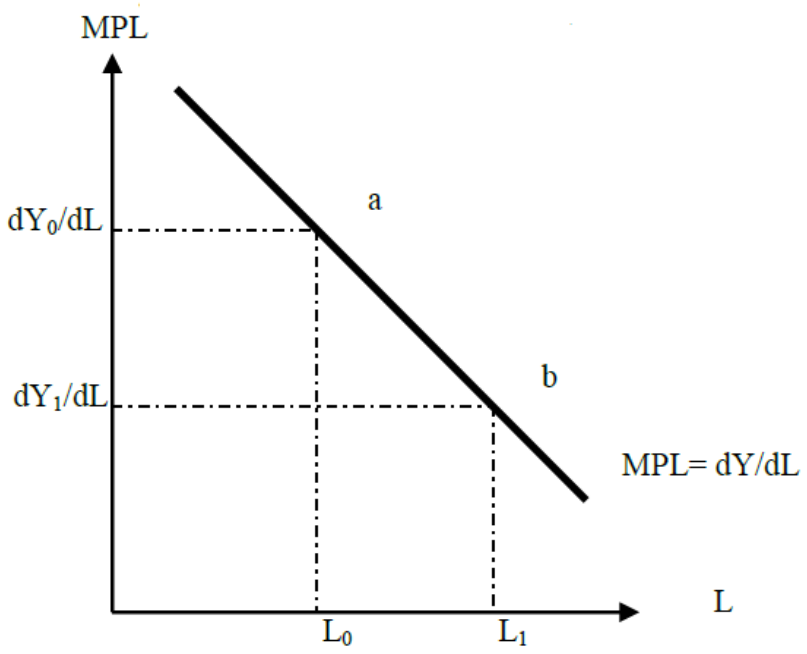

المصدر: أسامة بشير الدباغ ، **البطالة و التضخم: المقولات النظرية و مناهج السياسة الاقتصادية** ،دار الأهلية ، الأردن ،2007،ص:36.

4. **توازن سوق العمل عند الكلاسيك** :يتحقق التوازن في سوق العمل عند معدل الأجر الحقيقي الذي يتساوى فيه طلب و عرض العمل، ويتحقق هذا التوازن عند مستوى الاستخدام التام والذي يجعل بالإمكان تصفية السوق من العاطلين عن العمل

سندرس كل من العرض و الطلب على حدى ، ثم نتطرق إلى وضع التوازن :

أ. **عرض العمل :**

في رأي الكلاسيك يرتبط عرض العمل ايجابيا بمعدل الأجر الحقيقي (Taux de salaire réel) ويعني معدل الأجر الحقيقي من وجهة نظر العامل : القدرة الشرائية للأجر الاسمي أو النقدي ، فإذا رمزنا إلى معدل الأجر الاسمي بالرمز W و إلى المستوى العام للأسعار بالرمز P والى معدل الأجر الحقيقي ب w فان هذا الأخير يتحدد كما يلي: $w = \frac{W}{P}$

$$Ls = f^s\left(\frac{W}{P}\right)$$

و دالة عرض العمل فتكون على الشكل :

و تكون دالة عرض العمل عند الكلاسيك على الشكل الأتي :

الشكل رقم12 : دالة عرض العمل عند الكلاسيك

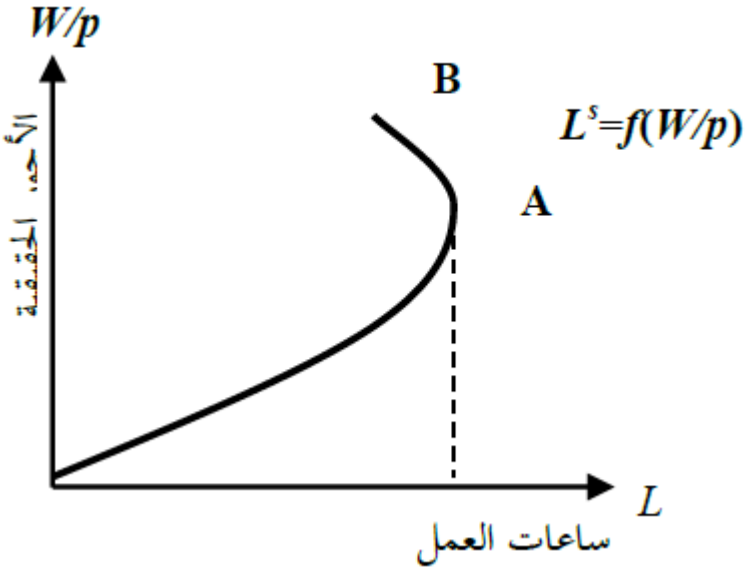

SOURCE : BERNARD Bernier.YVES Simon ,**Initiation à la macro économie,**8éme édition, DUNOD , 2001p :325.

ب. الطلب على العمل :

يصدر الطلب على العمل من طرف المنتجين ، و يرتبط أيضا بمعدل الأجر الحقيقي ، كما بالنسبة للعرض و لكن بعلاقة عكسية كما يلي :

$$L^d = f^d(w) = f^d\left(\frac{W}{P}\right)$$

ويكون شكل دالة الطلب بيانيا :

الشكل رقم13: دالة الطلب على العمل عند الكلاسيك

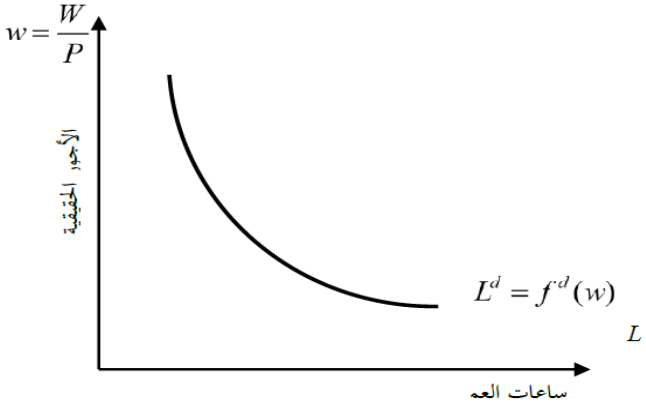

Source : BERNARD Bernier.YVES Simon ,**Initiation à la macro économie,**8éme édition, DUNOD , 2001,p :326.

ت. التوازن:

يتحقق التوازن في سوق العمل عندما يتساوى عرض العمل Ls مع الطلب على العمل Ld عند مستوى الأجر الحقيقي W/P الذي يقبله كل العمال و المنتجين ، يمكن توضيح ذلك بيانيا :

الشكل رقم14 : التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك:

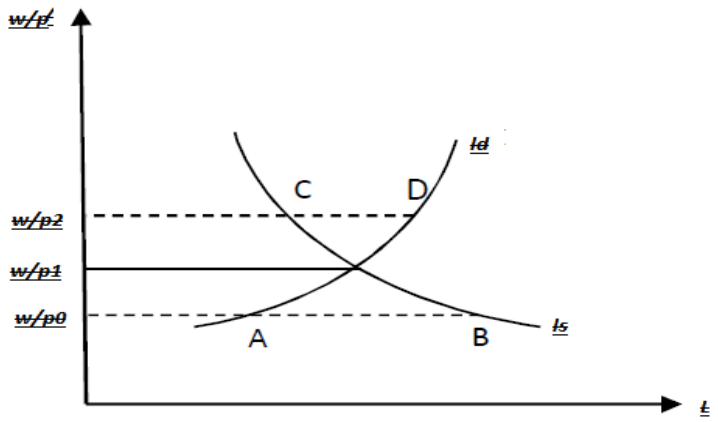

المصدر : ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص: 44

من الشكل السابق يتبين لنا وجود ثلاث مستويات للأجر الحقيقي، كل مستوى يعكس حالة من حالات سوق العمل وهي كالتالي:

أولا :عند مستوى الأجر w/p_0 يكون حجم الطلب أكبر من حجم العرض ، و هذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص في العمال القادرين و الراغبين في العمل بقدر المسافة (A-B) يؤدي بالمنتجين إلى التنافس للحصول على عمال ، ذلك ما يؤدي بالجور الحقيقية إلى الارتفاع بتأثرها بارتفاع الأجور الاسمية.

ثانيا :عند مستوى الأجر w/p_2 عند هذا المستوى يكون عرض العمل اكبر من الطلب عليه ، و هذا ما يعني أن سوق العمل يعاني من فائض في عدد العمال القادرين و الراغبين في العمل (بطالة) و يقدر هذا الفائض بالمسافة (C-D) مما يؤدي بالمنتجين إلى تخفيض الأجر الاسمي الذي يؤدي إلى تخفيض الأجر الحقيقي.

ثالثا : عند مستوى الأجر التوازني w/p_1 يعتبر هذا المستوى هو السعر التوازني الذي نحصل عليه من تقاطع المنحنيين (وهي النقطة الوحيدة التي يتعادل فيها منحنى الطلب مع منحنى العرض) و يقابل ذلك المقدار العمل التوازني L_1 حيث لا تكون بطالة و لا احتياج في سوق العمل أي أن سوق العمل في حالة استخدام تام ، ذلك أن أي شخص يرغب و قادر على العمل يمكنه الحصول على عمل عند الأجر السائد[1]

[1] عمر صخري ،**التحليل الاقتصادي الكلي** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، الجزائر ،2000، ص:44

تقييم النظرية الكلاسيكية:

يعتبر كينز أول اقتصادي قام بانتقاد التحليل الكلاسيكي سواء من حيث الفرضيات أو الآليات وفيما يلي أهم الانتقادات [1]:

1. من الخطأ الاعتقاد بوجود حالة الاستخدام التام (التشغيل التام)
2. عدم قابلية الأجور للاستخدام بصورة مستمرة .
3. العامل الأكثر تأثير على التوازن هو الدخل و ليس مستوى الأسعار .
4. الطلب هو الأساس و ليس العرض.
5. أن فكرة المنافسة الكاملة ما هي إلا نموذج نظري فقط لا وجود لها في الواقع
6. يرفض كينز فكرة : حيادية النقود ، التحليل في الفترة القصيرة ، حتمية التوازن التلقائي من دون تدخل الدولة .

أي أن تحليل المدرسة الكلاسيكية يتميز بقصور واضح تجلى في الفرضيات التي غالبا ما لا تتوفر عليها أسواق العمل ، كما هي بعيدة كل البعد عن الواقع الاقتصادي كالمرونة العالية للأجور ، و النظرة الايجابية للطلب ، وبعض المسلّمات مثل أن سوق العمل يتوازن تلقائيا و من دون تدخل الدولة و ذلك عند مستوى الاستخدام الأمثل ، و التاريخ الاقتصادي يشهد أن تطبيق هذه الأفكار في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أدى إلى انهيار جل اقتصاديات العالم بما فيها الدول الصناعية في أزمة الكساد العالمي ، أين ارتفعت معدلات البطالة في الدول العظمى لتتجاوز سقف 30%.

- **ثانيا :التحليل الكينزي لسوق العمل**

تنسب هذه النظرية إلى العالم الاقتصادي **جون مينارد كينز**، و الذي أصدر كتابه الشهير" **النظرية العامة في التوظيف و سعر الفائدة و النقود** "،و قد وصف الكثير من الاقتصاديين النظرية العامة لكينز بأنها نظرية للكساد و البطالة ، حيث كانت القضية الأساسية في النظرية تتمحور في كيفية إنقاذ العالم الرأسمالي من ويلات البطالة و ضمان تحقيق التوظيف الكامل .

1- <u>فرضيات النظرية الكينزية :</u>

يرتكز التحليل الكينزي على النقاط التالية :

1. تحلل الدخل و الاستخدام عن طريق الطلب الكلي الفعال، و أن مستوى التوازن الاقتصادي للاستخدام و الإنتاج و الدخل قد يكون فيما دون الاستخدام التام.
2. يقلل التحليل الكينزي من أهمية سياسة مرونة الأجور و الأسعار كعوامل مهمة في توجيه النشاط الاقتصادي

[1] بريبش السعيد، **<u>الاقتصاد الكلي ، نظريات نماذج وتمارين محلولة</u>** ، دار العلوم ، الجزائر ، 2007، ص:88

3. تؤكد على أن الاقتصاد لا ينظم نفسه بنفسه تلقائيا ، و أن التدخل الحكومي يصبح ضرورة حتمية لإعادة الاقتصاد إلى وضعه الصحيح .

كما يرى كينز أن العامل المحدد لمستوى التوظيف ليس الأجر الحقيقي و إنما هو مستوى الطلب الفعال و أن البطالة تحدث لعدم كفاية الدخل الوطني مما يستلزم بالضرورة العمل على زيادته حتى يزيد الطلب الفعال و يكون كافيا للوصول إلى حالة التشغيل الكامل.أي أن التشغيل الكامل لا يتحقق إلا إذا كان الطلب الكلي كافيا لاستيعاب الناتج .

الطلب الكلي الفعال :

يمثل الطلب الفعال احد أهم المرتكزات التي يقوم عليها التحليل الكينزي ، و يشير مفهوم الطلب الفعال إلى الدور الذي تلعبه خطط الإنفاق في تحديد مستوى كل من الإنتاج و الاستخدام و الدخل ، وقد كان التحليل الكينزي في إطار الاقتصاد المغلق فهو لم يركز على اقتصاد مفتوح على التجارة الخارجية ، و بناء على هذا يمكن تقسيم الإنفاق الكلي إلى إنفاق استهلاكي و إنفاق استثماري ، أي أن الطلب الفعال عند كينز يشير إلى ذلك المستوى من الإنتاج و الدخل الذي يسمح بتلبية رغبات الاستهلاك و الاستثمار محققا الشرط التالي : $y=AE=C+I$

حيث : y: مستوى الانتاج و الدخل .

AE:الانفاق الكلي.

C: الانفاق الاستهلاكي .

I: الانفاق الاستثماري .

و هو ما يعبر عنه بيانيا بالتقطع الكينزي في الشكل التالي :

الشكل رقم15: منحنى الانتاج و الدخل عند كينز

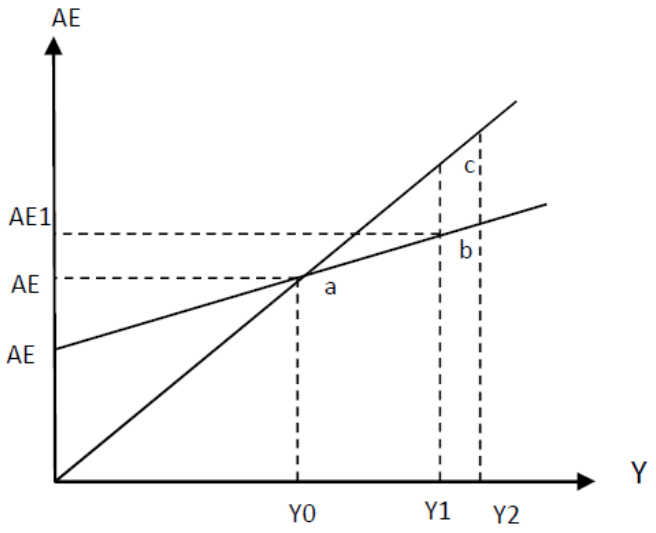

المصدر: اسامة بشير الذباني ، مرجع سبق ذكره ، ص: 104

و يبين الشكل أن دالة الإنفاق اقل انحدارا من الخط المرسوم بزاوية قدرها 45°و ذلك تبعا لفرضية تسرب بعض من الدخل إلى الادخار ، فكلما ارتفع الدخل ارتفع الإنفاق الاستهلاكي و لكن بمقدار أقل حيث تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة مستوى الادخار[1]

وعموما فقد يوصل كينز إلى أن المستوى التوازني للدخل سيكون في غالب الأحيان اقل من مستوى التوظيف الكامل ، لان كمية الادخار والتي تتناسب مع مستوى التوظيف الكامل ستكون اكبر دائما من الكمية المستثمرة ، الأمر الذي يعني أن النظام محكوم عليه بالبطالة المستمرة و التعرض لازمات .

2- توازن سوق العمل عند كينز:

لم يستطع كينز أن يتجاهل الحشود من البطالين ، الذين عايشهم مطلع الثلاثينات ، من مختلف شرائح المجتمع ، فأعطى تحليلا مناقضا لذلك الذي جاءت به المدرسة الكلاسيكية وتوصل إلى أن البطالة إجبارية و ليست اختيارية ، و لمعرفة و فهم منهج التحليل الكينزي لسوق العمل وذلك بدراسة كل من العرض و الطلب .

أ. <u>الطلب على العمل في التحليل الكينزي :</u>

فيما يتعلق بالطلب على العمل لم يختلف كينز في تعريفه عن الكلاسيك ، حيث يرى كينز أن طلب المؤسسات على اليد العاملة دالة متناقصة لمعدل الأجر الحقيقي[2] : $L^d = f(w) = f(W/P)$، مع $\frac{SLd}{SW} < 0$

ومن أجل أن يحقق المنتج أكبر ربح ممكن فإنه يقوم بتحديد كمية الإنتاج إلى الحد الذي يصبح فيه الإنتاج الحدي لعنصر العمل متساوي مع الأجر الحقيقي:MPL=W/P

ب. عرض العمل عند كينز:

إذا كانت دالة الطلب على العمل الكينزية لا تختلف عن دالة الطلب الكلاسيكية فالأمر غير ذلك بالنسبة لدالة عرض العمل. و يعود سبب هذا الاختلاف لأن كينز يعتبر في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من اجل رفع مستوى الاستخدام ، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار ، مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتا و يعتبر كينز هذا الاتجاه من العمال رشيدا و ذلك رغبة منهم في الحفاظ على أجورهم النسبية .

و يتعلق العمال كذلك بأجورهم الحقيقية و ليس الاسمية فقط لذلك فهم يتقبلون انخفاض أجورهم الحقيقية عن طريق ارتفاع المستوى العام للأسعار، و لكنهم لا يتقبلون هذا الانخفاض عن طريق انخفاض أجورهم الاسمية ، لان الأول يتأثر به جميع العمال تقريبا بالتساوي بينما ينعكس انخفاض أجورهم الحقيقية على مجموعة من العمال فقط ، و من هذا التحليل يستنتج جمود الأجر الاسمي و ينظر إليه على أنه عامل خارجي في النموذج .

---

[1] رمزي زكي ،مرجع سبق ذكره، ص:298

[2] بربيش السعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص: 197.

وقد أرجع كينز وجود أعداد كبيرة من العاطلين الذين يرغبون في العمل و القادرين عليه ، و لا يجدون إليه سبيلا إلى أن سوق العمل تعرض لبعض التشوهات بسبب وجود نقابات حالت دون حرية انخفاض الأجور إلى مستويات تنافسية [1] ، و شكل دالة العرض كالأتي :

الشكل رقم 16: دالة عرض العمل عند كينز

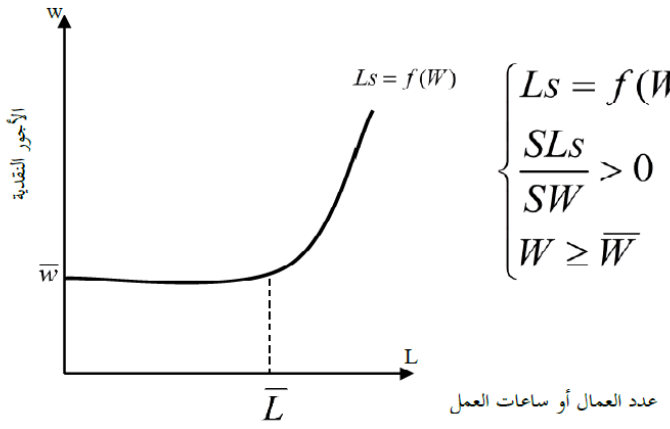

المصدر :محمد شريف المان ، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي ، مرجع سبق ذكره ، ص:272.

يكون عرض العمل لا نهائي المرونة طالما كان العامل عاطلا ، و من ثم فان مستوى التوظيف لا يتوقف على جانب العرض بل على جانب الطلب ، و بالتالي فان حجم التوظيف يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال و هذا ما يوضحه الشكل :

الشكل رقم17 : الطلب الكلي الفعال عند كينز

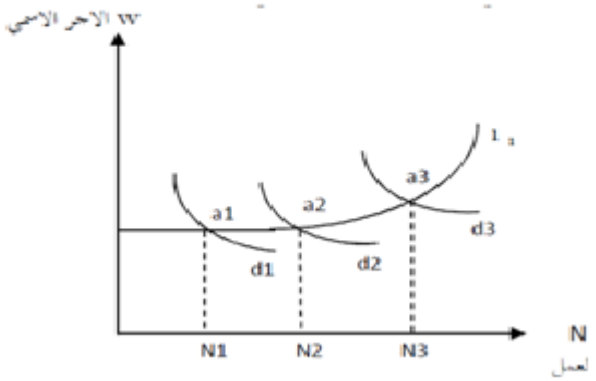

المصدر: علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها** ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2005،ص:42.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،مرجع سبق ذكره ، ص: 337

من الشكل يتضح أن الزيادة في الطلب الكلي تؤدي الى الزيادة في الطلب على العمل ، فمثلا من d1 إلى d2 يترتب عليه الارتفاع بمستوى التوظيف ، و يتحقق التوظيف الكامل عند النقطة a3 فقط حيث يكون مستوى الطلب ممثلا بالمنحنى d3 ، و يكون مناظرا لمستوى الطلب الكلي الفعال

توصل كينز إلى أن حالة الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد و البطالة و تعجز آليات السوق استرجاع التوازن تلقائيا ، كما كان الكلاسكيون يتوقعون في فترة الأزمة التي دامت طويلا والتي تعدت الأجل القصير الذي تبناه الفكر الكلاسيكي ، ولذا توصل كينز إلى حل هذا المشكل عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير وتتمثل هذه السياسات والآليات في تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق العام [1]

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة لسوق العمل

➢ *أولا: نظرية رأس المال البشري:*

من المفاهيم التي كثر الحديث عنها في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، مفهوم رأس المال البشري الذي يعتبر من المفاهيم التي لاقت رواجا كبيرا و اهتماما من طرف المفكرين الاقتصاديين في مختلف دول العالم و قد ربط تحقق النمو و التنمية الاقتصادية و البشرية بمدى اهتمام الدولة بهذا المفهوم ، إن مفهوم رأس المال البشري يعود إلى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات والمفكر الاقتصادي مينسر جاكوب (Mincer Jacob) هو أول من استخدم عبارة "الرأسمال البشري" في مقال نشره سنة 1958، لكن الظهور الحقيقي للنظرية الجديدة هو كان من خلال مقال " الاستثمار في الرأسمال البشري" الذي نشره الاقتصادي تيودور شولتز (Schultz Théodore) سنة 1961.

و يقصد برأس المال البشري انه المخزون غير المادي المتراكم لدى الفرد و المستعمل بطريقة أو بأخرى ، انه استثمار و مجهود ناتج عن اختيار الشخص و يمكن تقييم الاستثمار في الرأسمال البشري بالفرق بين الإنفاق على التعليم و التكوين و الأجرة المتحصل في حالة دخوله في الحياة العملية ، أو المداخيل التي يحققها في المستقبل إذا عمق أكثر في استثماره لتوسيع مذكرة معلوماته العامة و المتخصصة[2]،أي أن الاستثمار في الرأسمال البشري يهدف إلى الحصول على مداخيل اكبر من التكاليف التي يتطلبها ، و يقوم بها إما الفرد ذاته (التكوين الأساسي ، الخبرات ، و التكوين خارج المهنة التي يؤديها الفرد).او تقوم بها المؤسسة (من خلال التكوين المستمر)

و رغم تركيز دراسات شولتز في مجال الاستثمار في رأس المال البشري على التعليم،إلا أن الكثير من المفاهيم المطبقة في مجال التعليم يمكن تطبيقها على المجالات الأخرى من الاستثمار البشري

---

[1] سعدية قصاب ، **إختلالات سوق العمل و فعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004**،أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2007،ص:20.

[2] سعدية قصاب ، نفس المرجع، ص:88.

أما" بيكر "فقد اهتم بدراسة بعض المتغيرات المحددة والمحفزة للاستثمار في رأس المال البشري ومن أمثلة هذه المتغيرات العمر المتوقع للفرد، الاختلاف في الأجور، درجة الخطر، السيولة، المعرفة، ويقدم تحليل الاستثمار البشري تفسيرا موحدا لعدد كبير من الظواهر التطبيقية مثل شكل العلاقة بين العمر والإيرادات، وتوزيع الإيرادات، فتؤدي معظم الاستثمارات في رأس المال البشري إلى زيادة الإيرادات ولكن في عمر متقدم نسبيا، لأن العائد المحقق من الاستثمار يعد جزءا من الإيرادات، وتنخفض هذه الاستثمارات في المدى القصير، لأن التكلفة تضخم من الإيرادات في ذلك الوقت.

الانتقادات التي وجهت لنظرية رأس المال البشري :

حاول عدة اقتصاديين إثبات هذه النظرية تطبيقيا حيث قاموا بعدة دراسات معظمها قياسية و توصلوا إلى نتائج تخالف ما جاءت به هذه النظرية ومن ثم وجهت لهذه النظرية الانتقادات التالية [1]:

1. التصرفات التمييزية التي يصدرها أرباب العمل في السوق ، حيث تبين الدراسات الأمريكية الخاصة بالأجور أن هناك فروقات ضخمة بين النساء و الرجال على كل مستويات الأجور ، حتى و إن كان للجنسين نفس المستوى التعليمي و التكويني .
2. ظاهرة انقسام سوق الشغل ، حيث نجد مثلا انقساما بالنسبة للعمر ، فالشباب هم الأكثر حظا في الاستثمار في مجال التعليم و التكوين مقارنة بالكبر منهم سنا ، حيث لا يمكن للتكوين أن يكون ذا مردود لهم إلا في فترة قصيرة عكس الشباب .
3. هناك الخصائص الفردية للأشخاص و التي تلعب دورا مهما في الحصول على عمل ، مثل تلاؤم العامل مع منصب العمل .

ويكفي أن نشير أن نظرية رأس المال البشري هي النظرية الجزئية الأولى التي حاولت إيجاد تفسير لاختلالات سوق العمل في فترة الستينيات أما النظرية الثانية التي حاولت تفسير الظاهرة في نفس الفترة هي نظرية البحث عن عمل .

- **ثانيا :نظرية البحث عن عمل[2] :**

ترجع صياغة هذه النظرية إلى مجموعة من الاقتصاديين من أمثال: Pervy,Phelps,Gordon, HALL و قد استطاعت هذه النظرية في السبعينيات أن توفر إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل، حيث تسعى إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل .وتُبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض المعرفة التامة وهو فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل، ذلك أن هذه

[1] مهدي كلو ،**الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة ، دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا** ،رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2003، ص: 11

[2] محمد لموتي ، **البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية و اقتصادية للفترة 1970-2007**، مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2007، ص:21

النظرية تؤكد صعوبة توفر المعلومات الكاملة عن سوق العمل، الأمر الذي يترتب عنه حالة عدم التأكد عند اتخاذ القرار مما يدفع الأفراد إلى السعي للتعرف على هذه المعلومات .و تتسم هذه العملية بسمتين أساسيتين:

- عملية مكلفة ماديا لكل من العمال و المؤسسات، حيث أن العملية تتطلب نفقات تتعلق بالبحث و الانتقال من قبل· العمال، ونفقات إجراء الاختبارات من قبل رجال الأعمال؛
- تحتاج إلى وقت طويل والى تفرغ من قبل الأفراد لجمع هذه المعلومات.

و طبقا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم و التفرغ من اجل البحث و جمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم و هيكل الأجور المقترن بها و من ثم فانه وفقا لهذه النظرية فان البطالة السائدة في الاقتصاد تعد سلوكا اختياريا ينتج عن سعي العمال إلى الحصول على أجور أعلى و فرص عمل أكثر ملائمة كما أنها ضرورية من اجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة و الاستخدامات المختلفة ، و من ناحية أخرى فان أصحاب العمل يفضلون الاحتفاظ بالوظائف الشاغرة لبعض الوقت بدلا من شغلها و ذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر الملائمة لشغل الوظائف الشاغرة لديهم ، و بالتالي فان الباحث عن عمل يستفيد من هذه العملية حيث أنها تمكنه من الوظيفة و الأجر المناسبين ، و تتوقف فترة البطالة فترة البحث عن العمل وفقا لهذا التحليل على الأجر الذي يتوقع الفرد أن يحصل عليه نتيجة لتحسين معلوماته بأحوال سوق العمل و على قدرة الإعانة التي يحصل عليها المتعطل و كذلك الظروف الاقتصادية في المجتمع.

الانتقادات التي وجهت الى نظرية البحث عن عمل :

على الرغم من الجديد الذي أضافته نظرية البحث عن عمل في تفسير أسباب البطالة إلا أنها لا تخلو من بعض من بعض النقائص و التي تتمثل في ما يلي [1]:

1. عدم تطابق هذه النظرية مع الواقع الاقتصادي فالنظرية تدعي أن سبب التعطل هو رغبة الأفراد في البحث عن وظائف أفضل ، غير أن الملاحظ عن سبب البطالة عند السواد الأعظم من البطالين يعود بالدرجة الأولى إلى تسريح العمال ، خصوصا في فترات الركود الاقتصادي .
2. أثبتت غالبية الدراسات التي أجريت في الدول الصناعية أن فرصة حصول الأفراد على عمل جديد ترتفع في حالة عملهم بالفعل و تنخفض بدرجة ملحوظة في حال بقاءهم عاطلين .

[1] يحيات مليكة ، **اشكالية البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)** ، اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ص : 40

3. من منطق البحث عن عمل ، احتمال الخروج من البطالة يرتفع بزيادة فترة التعطل ، و لكن الواقع و الدراسات التجريبية أثبتت العكس ، فكلما ارتفعت مدة التعطل كلما قلت فرص التوظف.
4. تهتم هذه النظرية بتحليل البطالة الإرادية (الاختيارية) ، و بالتالي فهي تقدم تفسيرا جزئيا لمشكل التشغيل غير الكامل من جهة و من جهة أخرى فهي تهمل أثر اللاتوازنات الكلية على سوق الشغل

- **ثالثا :نظرية الأجور الكفأة :**

تقوم هذه النظرية [1]على أن إنتاجية العامل تتوقف على مستوى الأجر الحقيقي ، حيث يعتبر Leibenstein ان انتاجية العامل الواحد هي دالة متزايدة في الأجر الحقيقي في كتابه «Back-wardness and Economic Growyh » ، أن أصحاب العمل يقومون بدفع أجور للعمال أعلى من الأجور التوازنية في السوق ، و ذلك بتشجيع العمال لزيادة إنتاجهم مما يزيد من عرض العمال لقوة عملهم

و يمكن حصر أسباب رفع الأجور من طرف أصحاب العمل في هذه النقاط[2] :

أ. الرغبة في اجتذاب العاملة ذات المهارات و الكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية .
ب. تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم لأنه كلما زاد الأجر شجع العامل على التمسك أكثر بوظيفته ،وذلك لان المؤسسة التي تدفع أجور أعلى تسعى من وراء ذلك إلى التقليل من وتيرة الانصراف الإداري للعمال ، وكذلك الاقتصاد في المال و الوقت كي لا تزيد من تكلفة توظيف و تكوين عمال جدد .

- **رابعا: نظرية تجزئة سوق العمل :**

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصاديين P.B.doeringe و M.Piore وكان ذلك بعد الدراسات العديدة التي قاما بها على الاقتصاد الأمريكي، و هما من الأوائل الذين قاموا بتطوير معنى السوق الداخلي و تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرص تجانس وحدات العمل ، و هو احد الفروض الأساسية في النظرية التقليدية ، و تهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة ، فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات بطالة مرتفعة في قطاعات أخرى ، تفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعيار درجة الاستقرار التي يتمتع بها سوق العمل ، و ترجع أسباب هذه التجزئة إلى أسباب تاريخية ترجع إلى تطور النظام الرأسمالي من التنافس إلى الاحتكار ا والى التغيرات التقنية ،كما تفترض ان عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال و التحرك داخل كل سوق ، و لا يتحقق ذلك و ذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد و الوظائف بكل منهما [3].

---

[1] شلالي فارس ، مرجع سبق ذكره ، ص: 29

[2] BERNARD Bernier.YVES Simon ,**Initiation à la macro économie,**8éme édition, DUNOD , 2001,p :337

[3] علي عبد الوهاب نجا،**مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها** ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2005، ص:55.

- **السوق الرئيسي** : هو سوق المؤسسات كبيرة الحجم التي تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة رأس المال بجانب عمالة على درجة عالية من المهارة و تعمل هذه المؤسسات على الاحتفاظ بهم لما اكتسبوه من مهارات أثناء عملهم و من ثم يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل و أجور أعلى كما تتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار.
- **السوق الثانوي** :هو سوق المنشآت صغيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل، ويتسم هذا السوق بانخفاض الأجور ووجود ظروف غير مواتية للعمل، فضلا لتعرضه لدرجة أكبر من التقلبات وفقا لظروف النشاط الاقتصادي، ومن ثم يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة، خاصة في ظل الافتقار إلى التشريعات التي تنظم هذا السوق.

إذن في حالة وجود بطالة فان تحاليل التقسيم تأخذ بعين الاعتبار مختلف معدلات البطالة بالنسبة لكل فئة من المجتمع ، و الفئة الأكثر تضررا بالبطالة هي تلك التي تنتمي إلى السوق الثانوي ، مع العلم أن البطالة التي تمس اليد العاملة في السوق الرئيسي تكون في حالة الركود الاقتصادي و بنسب ضئيلة . وفي حالة ما إذا أراد العامل من السوق الرئيسي البحث عن عمل في السوق الثانوي فان احتمال بقائه في حالة بطالة ضعيف جدا ، و تسمى البطالة التي يفسرها السوق المزدوج بطالة الانتظار ، التي تمس العامل الذي ينتمي إلى السوق الرئيسي و الذي أقيل من عمله و يرفض البحث عن عمل في السوق الثانوي مثل هذه البطالة يمكن تسميتها بالبطالة الإرادية ، و هو ما يحدث كذلك لعمال السوق الثانوي ، و منه يتبين أن المرور من السوق الثانوي إلى السوق الرئيسي أمر شبه مستحيل ، فإذا أراد عامل الانتقال من السوق الثانوي إلى الرئيسي ، فليس له الخيار سوى المرور بفترة بطالة .

- **خامسا نظرية العقود الضمنية :**

تقترن هذه النظرية بأعمال مؤسسيها و أبرزهم AZARIADIS (1975) BAILY (1975) FORDON (1974) ، حيث تقوم هذه النظرية على أساس أن الاتفاقيات الملزمة بين العمال و أصحاب العمل قد تكون غير رسمية أو ضمنية و أهم ما تراه هذه النظرية هو عدم مرونة الأجور لأنها لا تتأثر بانخفاض الطلب على العمل و هذا يعود إلى [1]:

- الأجور لا تتغير بدلالة تغيرات الطلب على العمل ، ذلك لان المستخدمين يقدمون عقود للعامل تضبط تقلبات قيمة المنتج خلال الدورة الاقتصادية .
- عندما ترتفع أسعار المنتج فإن الأجور تبقى تحت قيمة منتج العمال، و المستخدمون يحتفظون بالفرق كقسط تأمين، أما في حالة الظروف الأقل إنعاشا يقوم المستخدم بتعويض العمال وذلك بتقديم نسبة معينة منزوعة من هذا الإيراد المؤمن.
- للمؤسسات موقف حيادي اتجاه الخطر، فهي تهتم بالمجموع الكلي للأجور المقدمة خلال

[1] يحيات مليكة، نفس المرجع السابق، ص:40.

عدة فترات .بالتالي فهي على استعداد لتسوية كافة التقلبات التي يمكن أن تطرأ، بينما ينفر العمال من هذا الخطر ويفضلون أجرا ثابتا.

لمبحث الثالث : هيكلة سوق العمل في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة

إن أي تغير في الظروف المحيطة بالاقتصاد من شأنه أن يؤثر عليه ، و في ظل التطور العلمي و التكنولوجي الحاصل في العالم و اندماج أغلب الاقتصاديات في الاقتصاد المبني على المعرفة، كان له الأثر على مختلف مركبات سوق العمل و هذا ما سنحاول معرفته من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول: تغيرات القوى العاملة في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة

أصبح الاقتصاد المبني على المعرفة يشكل تحديا يحتم على الاقتصاديات الحديثة رفعه وتشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصال «*TIC*» إحدى صور هذا الاقتصاد إنتاجا وعملا؛ حيث تطورت جودة المنتجات والخدمات بشكل رهيب؛ وتطورت أساليب العمل وطرق التعاملات التي تنتج هذه السلع والخدمات سواء داخل المؤسسة أو خارجها. في السياق نفسه تسير التوجهات الجديدة للاقتصاد المبني على المعرفة في اتجاه التركيز على النشاط والمهنة الأساسية للمؤسسة؛ وتبني استراتيجيات تحث على إعادة التمركز والتخلص من النشاطات ذات القيمة المضافة المتدنية.

- **أولا : مفهوم العمل في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة :**

أفرز الاقتصاد المبني على المعرفة و ما تضمنه من وسائل و تقنيات متقدمة العديد من الآثار على العمل و يتمثل هذا التأثير في الجوانب التالية[1] :

- أن التكنولوجيا عموما أدت و تؤدي إلى تقليل الجهد العضلي و ساعات العمل أي توفير وقت فراغ اكبر مما يتيح للعامل تجديد نشاطه ، و تطوير معارفه و مهاراته و قدراته .
- أن التقنيات المتقدمة و الأساليب و الوسائل التي ترافق استخدامها في إطار الاقتصاد المبني على المعرفة أدت إلى تغيير العلاقة بين العامل و صاحب العمل ، و العمل الذي يؤديه ، بحيث برزت أنماط جديدة لممارسة العمل
- ارتفاع مداخيل العاملين الذين يتاح لهم العمل في النشاطات التي يتم استخدام التقنيات و الأساليب المتقدمة، نظرا لارتباط أداء العمل هذا فيها بمستوى معارف و مهارات أعلى
- تتيح مضامين الاقتصاد المبني على المعرفة و التقنيات و الأساليب التي تستخدم في إطاره إلى زيادة إنتاجية العامل و زيادة دخله ، و تحسين حياته ، و يتيح التطور و التجديد و التنويع في

[1] فليح حسن خلف ،مرجع سبق ذكره ، ص:248

النشاطات الاقتصادية الفرصة و الإمكانية للانتقال المهني حيث يتم الانتقال من المهن و المهارات ادني إنتاجية و دخلا إلى المهن و المهارات الأعلى إنتاجية و دخلا .

أما مفهوم الوظيفة في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة فقد عرفت من قبل الباحثين[1] على أنها ما هي إلا طريقة واحدة لتحديد العمل ومع تقدم نظام الثروة القائم على المعرفة فإننا نتقدم نحو مستقبل يعمل فيه مزيد من الناس ولكن دون أن يكون لمعظمهم وظائف. و هذا الواقع أصبح متوفرا حتى في الدول النامية التي تطوّرت فيها الاتصالات وانتشرت فيها الإنترنت السريع مع أجهزة الكمبيوتر قريبًا، حيث بدأنا نلحظ الكثير من أصحاب المعارف والمهارات والخبرات يعملون دون وظائف، حيث يرتبطون بعدة مكاتب مزوّدة للخدمات التي بدورها توظف معارفهم ومهاراتهم وخبراتهم في عملياتها التسويقية والتنفيذية وتدفع لهم الكثير مقابل ذلك، وبالتالي فهم يعملون ويحققون إيرادات كبيرة دون وظيفة الأعمال الجديدة التي يطرحها عصر الثورة المعرفية لا ترتبط بمكان ولا زمان، حيث يمكن العمل من المكتب أو المنزل ، كما يمكن التسوق والاستثمار والتجارة أيضًا من أي مكان، فالثورة المعرفية نقلت كل ذلك إلى العالم الافتراضي الذي من الممكن النفاذ له والتعامل معه بمجرد وجود شبكة إنترنت سريعة وتوفر أجهزة كمبيوتر مزوّدة ببرمجيات حديثة.

وما يلاحظ في هذا الاقتصاد هو وزيادة قوة العمل المعرفية وذلك نتيجة لعدة عوامل منها: الإبداع، العولمة، ثقافة المستهلكين، ومحددات أخرى لتغيير سوسيو اقتصادي كبير، حيث تؤثر مرورا بدورة كاملة في النمو الاقتصادي مرورا بتغييرات هامة تمس الأسواق والصناعاتثم تؤثر على الوظائف وأنماط العمل وأنماط التنظيمات من خلال ظهور أنواع جديدة من المؤسسات مثل المؤسسات الافتراضية

- **ثانيا :خصائص القوى العاملة في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة :**

تتصف القوى العاملة في الاقتصاد المبني على المعرفة بمايلي [2]:

أ. **ارتفاع مستوى المهارات :** يعتمد الاقتصاد المبني على المعرفة على التكنولوجيا المتقدمة التي شهدت معدلات مرتفعة من النمو. وكذلك على ارتفاع معدلات الإنفاق على البحث والتطوير. وبسبب ذلك فان نسبة مرتفعة من عمالة صناعات المعرفة هم ممن تلقوا مستويات عالية من الدراسة والتدريب من المهندسين والعلماء والفنيين. وقد فسر ثوينغ وفيرديير (Thoenig and 2003, Verdier)، تميز عمالة المعرفة بارتفاع مستوى المهارات، لأن العولمة تؤدي إلى تزايد مخاوف

[1] رياض عيشوش ، فواز واضح ،**البطالة معطيات و رهانات جديدة في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة حالة الجزائر** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، 15- 2011/11/16.

[2] عبد الرحيم فؤاد الفارس، **سوق العمل في اقتصاد المعرفة خواصها ودراسة لحالة الأردن**، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع " إدارة المعرفة في العالم العربي، جامعة الزيتونة، الأردن" 26-2004/4/28

التقليد والاعتداء على المواقع الاحتكارية التي تتمتع بها دول الشمال من قبل دول الجنوب (الدول النامية).

الشكل رقم 18: تطور الصناعات التي تعتمد على مهارات التكنولوجيا في الدول المتطورة

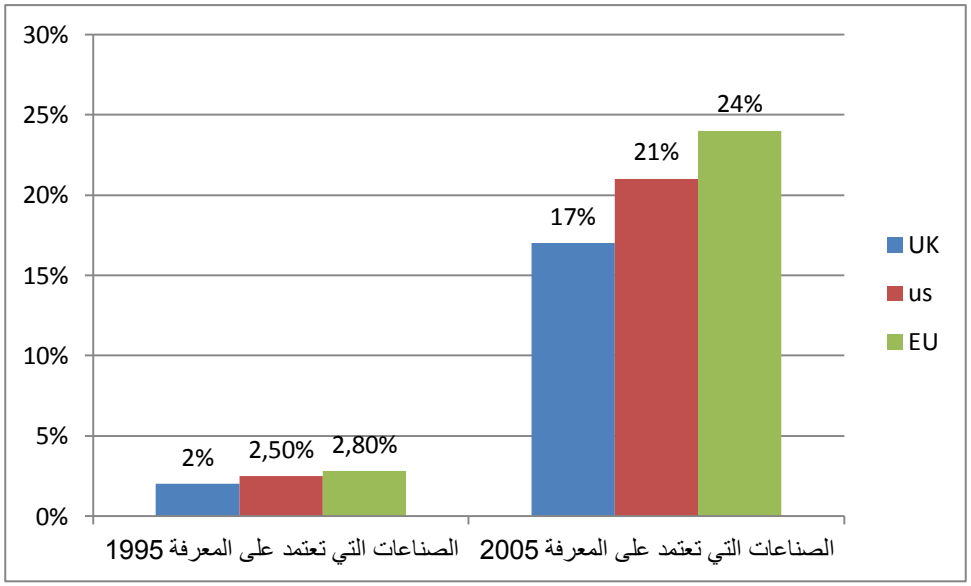

Source: Katrina rudiger, towards a global labour market globalization and knowledge economy.pdf

ب. **تعدد الجنسيات** : مع النمو الذي شهدته صناعة المعرفة أخذت الحدود الجغرافية بين الصناعات تتلاشى وحصلت اندماجات وتحالفات بين الشركات المنتجة لأنواع مختلفة من مكونات المعرفة.

ت. **تغير أسلوب التوظيف أو البحث عن عمل:** حيث أن التوسع في استخدامات الكومبيوتر والانترنت أدى إلى توجه عدد متزايد من العمال وأصحاب العمل إلى خدمات الكومبيوتر والانترنت لان الانترنت هو أرخص الطرق للحصول على معلومات عن الوظائف المطروحة في سوق العمل والحصول على معلومات من الأشخاص الباحثين عن عمل.

المتطلبات التي يجب توفرها لليد العاملة في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة :

لقد اهتمت الدول العاملة على زيادة حصة عمال المعرفة في جميع نواحي الاقتصاد بأكملها (عمال المعرفة هم العمال الذين يستخدمون المعرفة لتحويل الأفكار إلى منتجات و خدمات) لذلك الاتجاه الحالي للاقتصاد المبني على المعرفة هو زيادة هؤلاء في سوق العمل عن طريق الاعتماد على إجراءات إستراتيجية منها [1]:

[1] أبو القاسم حمدي ، **التنمية الإستراتيجية لكفاءات الموارد البشرية في ظل الاقتصاد المبنى على المعرفة** ،أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، ص:56

- الاهتمام بالتعليم القاعدي أساسا و باقي المستويات الأخرى بعد ذلك ، و الهدف من ذلك هو تزويد الأفراد بمهارات التفكير الإدراكي و التقني .
- الاهتمام أيضا بالتعليم التنظيمي داخل المؤسسات لان العمل أصبح يتطلب مهارات و كفاءات أكثر من مجرد الحصول على شهادات.

من خلال ما سبق نستنتج أن فئة عمال المعرفة هي التي ستحوز مستقبلا على اغلب الوظائف ، وستساهم بشكل واضح في التنمية الاقتصادية و أهم المهارات التي يجب توفرها في اليد العاملة مستقبلا سوف نلخصها في الجدول الأتي :

الجدول رقم05 :ثلاثية المهارات الضرورية للقوى العاملة المعرفية

المهارات الأساسية		مهارات التفكير		الصفات الشخصية	
الصفة	البيان	الصفة	البيان	الصفة	البيان
القراءة	استيعاب المعلومات المكتوبة	التفكير الخلاق	توليد الأفكار الجديدة	المسؤولية	تحمل المسؤولية في تحقيق الأهداف
الكتابة	توصيل و نقل الأفكار في وسائط كتابية	صنع القرار	تحديد الاهداف و طرق الوصول اليها	القابلية الاجتماعية	احترام و تقبل الآخرين
الرياضيات	أداء العمليات الرياضية و اختيار الحلول المناسبة			الادارة الذاتية	الالتزام بالجانب الاخلاقي في العمل
الاستماع	تلقي الرسائل الشفهية و تفسيرها				
المخاطبة	الاتصال الشفهي				

المصدر: ريتشارد جودي ، **تخطيط القوى العاملة في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة** ، تنمية الموارد البشرية في ظل اقتصاد مبني على المعرفة ،الطبعة الأولى ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة ، 2004،ص:179.

يبين الجدول أعلاه أهم ثلاث مهارات يجب على اليد العاملة حيازتها حتى تتمكن من التنافسية في أسواق العمل في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة

- **ثالثا :تأثير الاقتصاد المبني على المعرفة على المؤسسات الاقتصادية :**

قد أدت مضامين الاقتصاد المبني على المعرفة إلى تغيير أداء المؤسسة الاقتصادية بشكل كبير و لعل أهم هذه التغييرات ما يلي[1] :

[1] عزاوي أعمر،مصيطفى عبد اللطيف ، **تأهيل الموارد البشرية في ظل التقانات و تحديات العالم الاقتصادي الجديد** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية ، جامعة ورقلة ، 09-2004/03/10 .

- تغييرات في الأداء الإنتاجي :حيث مست العديد من الأنشطة المؤداة في المكاتب والمؤسسات وأدت إلى خفض التكلفة ووقت تحليل العمليات، وقد تطورت برامج التخطيط والصنع والتحكم التي شكلت الأساس لنظم المعلومات التي ستهدف إمداد مديري العمليات بالمعلومات اللازمة لإدارة العمليات بفاعلية أكبر.
- تغير في الأداء التسويقي : حيث اشتركت الآلات في الأنشطة التسويقية مما سيزيد من خدمة العملاء
- تغير في التنظيم: حيث أثبتت تجارب الشركات الناتجة – وليست فقط نظريات الإدارة الحديثة – أن النجاح الإداري كان وليدا لمجموعة متكاملة من التوجهات والتحولات التنظيمية الحديثة، فقد كان الانتقال من بيئة بطيئة التغير ومن نموذج تنظيمي ميكانيكي جامد إلى بيئة ديناميكية سريعة التغير تتزايد فيها عوامل عدم التأكد ودرجة المخاطرة وتتطلب نموذجا تنظيميا عضويا مرنا، ويمكن استشراف أهم انعكاسات التطورات التكنولوجية تنظيميا في بعض العناصر الأساسية التالية:
  - ستزداد العمالة غير المباشرة وأخصائيو البحوث والتطوير و القائمين على الصيانة.
  - ستظهر الحاجة إلى تغير الأداء بالوظائف الجديدة.
  - ستظهر الحاجة إلى تمكين العاملين في أداء الوظائف دون الرجوع إلى الإدارة
  - سيتغير هيكل الموارد البشرية بسبب تزايد الأتمتة.

وبالتالي فإن العوامل البيئية والتنظيمية والتقنية، تشكل بيئية عملية شديدة التنافسية ويمكن أن تتغير هذه العوامل بسرعة وبطريقة غير متوقعة، وبالتالي فان المؤسسات بحاجة إلى الاستجابة وبشكل متكرر وسريع للمشاكل وللفرص.

- **رابعا : التغير في القطاعات الإنتاجية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة**

1- القطاع الزراعي و الاقتصاد المبني على المعرفة : إن القطاع الزراعي يعتبر قطاعا رئيسيا باعتباره المصدر الأساسي الذي يسهم في توفير المواد الغذائية التي تلبي أكثر احتياجات المجتمع أهمية و ضرورة كما أنه يساهم في خلق فرص عمل بصفة مستمرة و برز استخدام النتائج التي أفرزها الاقتصاد المبني على المعرفة بمضامينه و معطياته في هذا القطاع إلى ما يلي:

- التوسع في استخدام الآلات والحديثة كذلك الأسمدة و المخصبات التي رفعت إنتاجية الأرض و زادت في الإنتاج الزراعي بنسبة كبيرة .
- استخدام العديد من التطورات العلمية و التكنولوجية و ذلك في استصلاح الأراضي و انتخاب سلالات نباتية و حيوانية و بذور محسنة ذات إنتاجية مرتفعة

و اختصارا فقد اثر الاقتصاد المبني على المعرفة أثرا ايجابيا على النشاط الزراعي إلا أن العمل في الزراعة يكاد يقتصر على النوعية العالية و يرتبط بالعمل الذهني و بالتالي فالقطاع الزراعي أصبح لا يسهم في خلق عدد كبير من فرص العمل في سوق العمل .

2- **الصناعة في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة :** يعتبر قطاع الصناعة مهما باعتباره محرك النمو الأساسي للاقتصاد إذ ارتبطت عملية النمو و التقدم الذي يتحقق للاقتصاد بهذا القطاع تحديدا و قد عرفت النشاطات الصناعية تغيرا نتيجة التقدم الواسع و المتسارع في المعرفة العلمية كما برزت عديد من النشاطات الصناعية المعتمدة أساسا على مضامين هذا الاقتصاد ،و ما تتضمنه من ثروة في المعلومات و البرمجيات و الاتصالات و غيرها ، و تتمثل بعض هذه الصناعات في صناعة الكمبيوتر و الالكترونيات الدقيقة

لذلك فان هذه الصناعات أصبحت أكثر جلبا و امتصاصا للقوى العاملة في مختلف أسواق العمل العالمية

3- **تطور القطاعات الخدمية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة :** ترتفع أهمية الخدمات بالمعنى الواسع و التي تشمل النشاطات التوزيعية أو التجارية و كذلك الخدمات المالية و الخدمات الإدارية و الخدمات التعليمية و الصحية في كل من الاقتصاديات المتقدمة و النامية حاليا و بالذات في ظل معطيات اقتصاد المعرفة و مضامينه حيث يجري التوسع في تقديمها الكترونيا و بسرعة فائقة يصعب تحديدها كميا بسبب سرعة التغيرات التي تتحقق فيها ، و تختلف أهمية الخدمات في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة في الدول النامية و تساهم في تكوين الدخل و توفير فرص العمل و ذلك لضعف القطاعات الإنتاجية الأخرى في استيعاب اليد العاملة أما في الدول المتقدمة فتزداد أهميتها نتيجة لتطور الاقتصاد و زيادة طلبه على الخدمات لأجل تلبية حاجيات القطاعات الإنتاجية الأخرى حتى تمارس عملها لذلك فهي تساهم في خلق فرص عمل

المطلب الثاني:أثر الاقتصاد المبني على المعرفة على كل من الإنتاجية و الأجور

مما لا شك فيه أن مضامين الاقتصاد المبني على المعرفة و بما أنها قد أثرت على العمل و أساليبه و أدت إلى تغيُر أداء بعض الوظائف و اختفاء بعض منها و استحداث نوع أخر ، فهي حتما أنها ستغير في إنتاجية العمل و التي ستؤدي إلى تغير سياسة الأجور .وقد تأثرت إنتاجية اليد العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية ولكن بدرجات متفاوتة تبعا لدرجات استخدامها لمضامين الاقتصاد المبني على المعرفة و الشكل الواضح يوضح إنتاجية اليد العاملة في الدول المتقدمة كونها السباقة في تبني الاقتصاد المبني على المعرفة

الشكل رقم19 : إنتاجية اليد العاملة في الدول المتقدمة

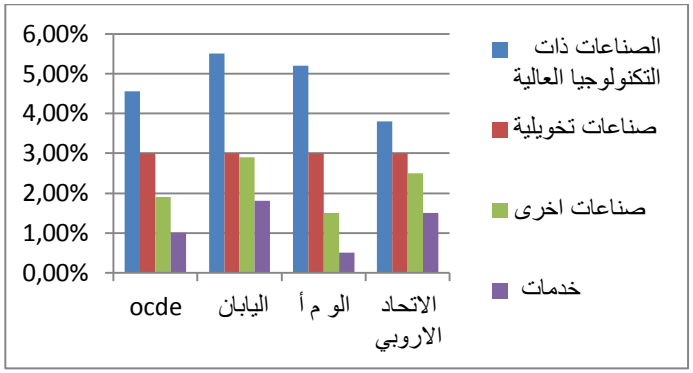

SOURCE: La technologie, la croissance et l'emploi dans l'économie fondée sur le savoir ,la stratigie de l'ocde pour l'emploi, ocde,1998

من الشكل يتضح أن إنتاجية اليد العاملة عرفت تغيرا ايجابيا في مختلف القطاعات ، ففي الصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا الإنتاجية تحسنت بحوالي نسبة 5% في مختلف الدول المتقدمة و في مختلف القطاعات الأخرى سجلت ارتفاعات بنسب متراوحة ما بين 1% و 3%.و حتى على مستوى المؤسسة الاقتصادية فقد عرفت إنتاجية العمل تحسنا ملحوظا بعد الاعتماد على مضامين الاقتصاد المبني على المعرفة و الشكل الأتي يبين تغير إنتاجية العمل للمؤسسات الاقتصادية بعد تطبيق نتائج البحث و التطوير

الشكل رقم20 : إنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الدول المتقدمة بعد تطبيق أنشطة البحث و التطوير

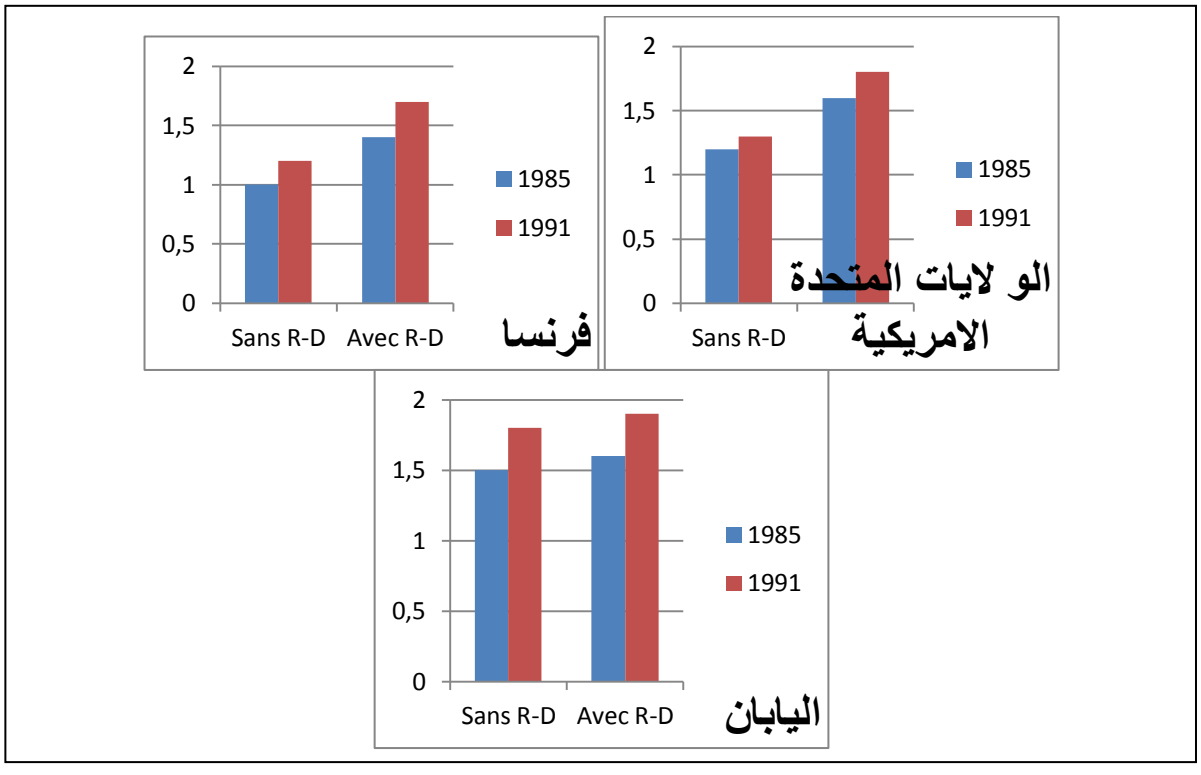

SOURCE: La technologie, la croissance et l'emploi dans l'économie fondée sur le savoir ,la stratigie de l'ocde pour l'emploi, ocde,1998

إن تطبيق نتائج البحث و التطوير قد اثر على إنتاجية المؤسسة الاقتصادية و الاهتمام بمضامين الاقتصاد المبني على المعرفة و تطورها سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاجية بنسب أكثر لاحقا.

ما رأيناه في الشكلين السابقين هو تأثير الاقتصاد المبني على المعرفة على إنتاجية العمل من جانب الاقتصاد الجزئي و لان إنتاجية العمل على المستوى الكلي لا يمكن قياسها من خلال إنتاجية كل فرد و إنما من خلال الناتج الإجمالي الخام و الشكل التالي يوضح تطور كل الناتج الإجمالي الخام و العمالة و إنتاجية العمل خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2010:

الشكل رقم21 : تطور الناتج الإجمالي المحلي و إنتاجية العمل و العمالة في الدول المتقدمة و النامية

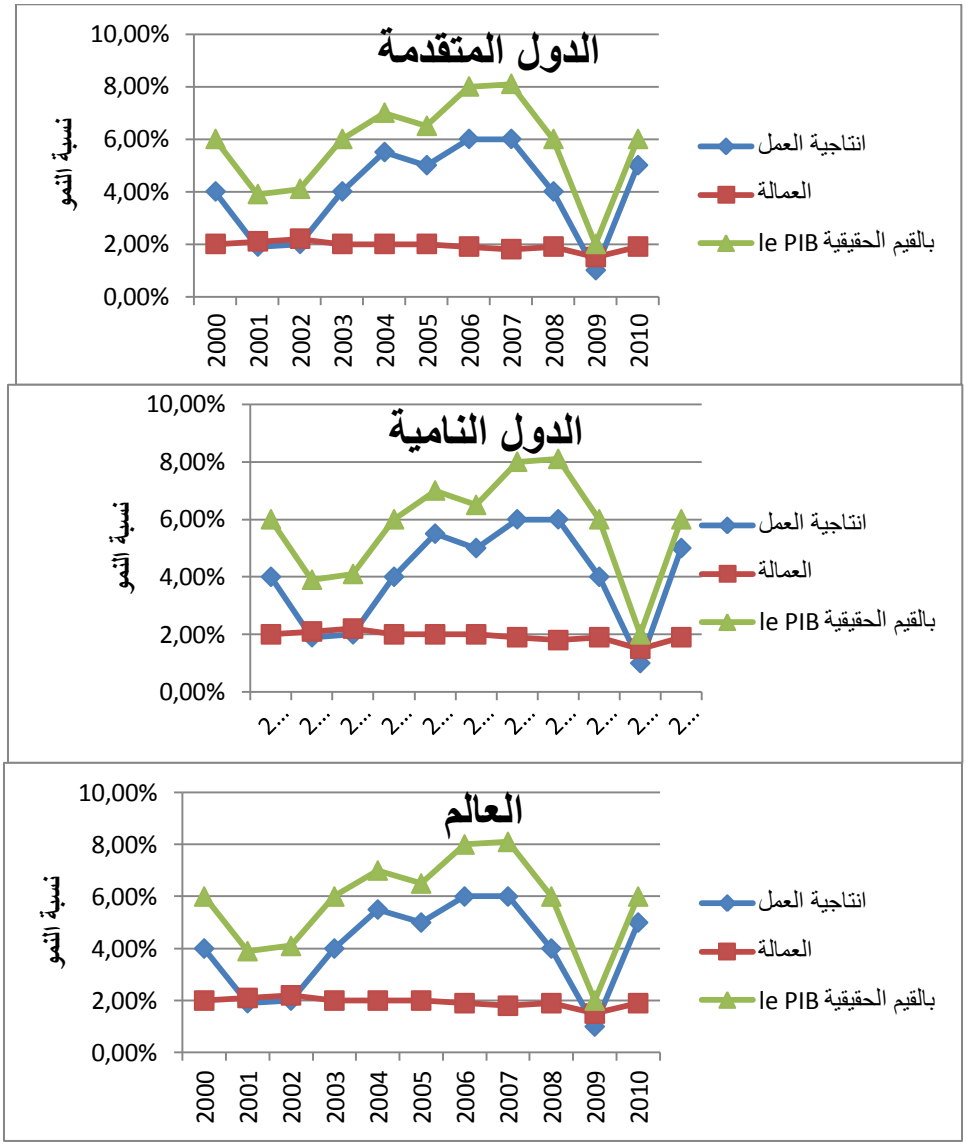

المصدر: اتجاهات الأجور في العالم و تطورات سياسة الاجور و نمو الإنتاجية و العمالة ، المكتب الدولي للعمل ، الدورة 310 لمجلس الادارة ، جنيف ، مارس 2011.

حقق العالم اجمع إنتاجية العمل ازدادت بمعدلات سنوية حوالي 3% و توسعا في نطاق العمالة بنسبة 2% سنويا على حد السواء و نتيجة لذلك ارتفع الناتج الإجمالي بنسبة 5% و خاصة بين سنتي 2004 و 2007 .

و شهدت الاقتصاديات النامية الأداء الأقوى حيث ازدادت إنتاجية العمل بمعدلات بلغت بين 5 و 6% و نسب عمالة قاربت 2% و تجاوز نمو الناتج المحلي 7 % و بلغ 8.1% سنة 2008

أما في سنة 2009 فقد تحول نمو الناتج الإجمالي إلى أرقام سلبية و استمرت العمالة في النمو على نحو متواضع و شهدت الدول المتقدمة التراجع الأشد حدة . على عكس الاقتصاديات النامية بقي كل من نمو الناتج المحلي الإجمالي و معدل العمالة ايجابيا

لا يمكن الإنكار أن مضامين الاقتصاد المبني على المعرفة كان لها الدور البالغ في ارتفاع معدلات كل من الناتج الإجمالي و العمالة و إنتاجية العمل إلا أن انخفاضها في سنة 2009 كان من أثار الأزمة الاقتصادية التي مست العالم ، كذلك فان التراجع الحاد في إنتاجية العمل في العالم هو جزئيا نتيجة تراجع العمالة في الاقتصاديات المتقدمة (ذات الإنتاجية العالية) في حين استمرت في النمو في الدول النامية (ذات إنتاجية أدنى) و بالتالي فان العمالة من الدول النامية قد استأثرت بجزء اكبر من العمالة على المستوى العالمي مما أدى إلى خفض متوسط الإنتاجية ، و يمكن تفسير انخفاض إنتاجية اليد العاملة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة أن ذلك يعود أساسا إلى عدم الاندماج فعليا في الاقتصاد المبني على المعرفة و عدم الاهتمام بمضامينه من الاهتمام بالتعليم و التنسيق بين مخرجاته و سوق العمل كذلك عدم الاهتمام بالبحث و التطوير و ضعف الاستخدام لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال .

الأجور في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة :

اتسمت اتجاهات الأجور بفصل نمو الأجور عن المكاسب في إنتاجية العمل تقريبا في جميع الاقتصاديات حتى المتقدمة منها و الشكل التالي يوضح النمو العالمي للأجور خلال الفترة الممتدة من 2006-2009

الشكل رقم 22: النمو العالمي للأجور

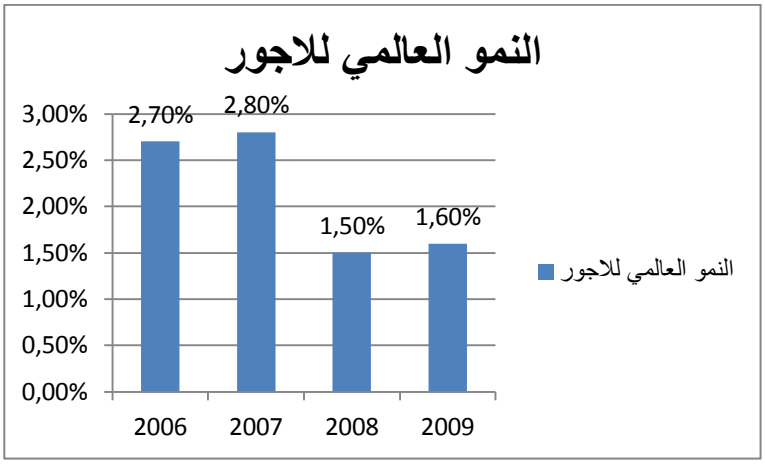

المصدر:نفس المرجع السابق .

يعكس الشكل تفاوت نمو الأجور إذ شهدت سنة 2008 انخفاض نمو الأجور في العالم و خاصة الدول المتقدمة التي شهدت وقوع الأزمة الاقتصادية و الشكل التالي يوضح أكثر نمو الأجور و كذلك علاقتها بإنتاجية العمل

الشكل رقم23:تراكم الأجور و نمو إنتاجية العمل

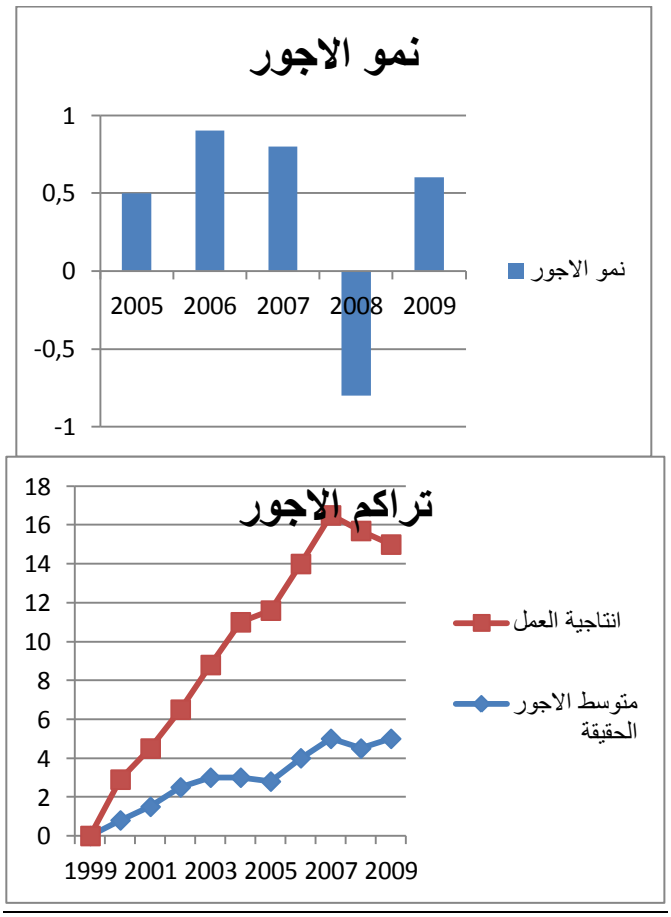

المصدر: نفس المصدر السابق .

الشكل نلاحظ أن متوسط الأجور ارتفع بنسبة 5.2% في العقد الأخير في حين ارتفعت الإنتاجية و خلال نفس الفترة ب 10.3% أي بوتيرة فاقت الضعف تقريبا مقارنة مع الأجور و هذا عائد عن انفصال نمو الأجور عن نمو الإنتاجية (التي تتأثر أساسا بمضامين الاقتصاد المبني على المعرفة كما سبق و أن ذكرنا) و ارتباط الأجور أساسا بقدرة العمال على المفاوضة .

خلاصة :

مما سبق يمكن القول أن هناك تنوعا واضحا و ثراءً فكريا للمفاهيم التي تميز المؤشرات التي تحلل سوق العمل ، إضافة إلى أن سوق العمل يتميز بخصائص تميزه عن باقي الأسواق (النقدية و السلعية) و تجعل منه سوقا أكثر حساسية و تقلبا نظرا لارتباطه بعوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في جانبي الطلب و عرض القوى العاملة في سوق العمل ، و نظرا لكل هذا جاءت العديد من النظريات المفسرة لسير أسواق العمل فكانت النظريات التقليدية ترى أن سوق العمل في توازن تلقائي و انه لا وجود للبطالة الإجبارية إلا أن النظرية الكينزية تعترف بوجودها حيث أقرت بأنها ناتجة قصور الطلب الكلي الفعال .كما كان للنظريات الحديثة أثر بليغ في تفسير سوق العمل و كانت أكثر واقعية و على العموم فان المفكرين الاقتصاديين حاولوا تقديم تفسيرات و بعض السياسات لإعادة التوازن لسوق العمل في فترات و مناطق وحالات اقتصادية مختلفة .

و الاقتصاد المبني على المعرفة هو الأخر جاء بمفاهيم جديدة أثرت على منطق عمل الاقتصاديات في كل دول العالم و غيرت العديد من المفاهيم الكلاسيكية التي من بينها هو سوق العمل .
و بما أن الجزائر ليست بمنأى عما يحصل في العالم فكيف هي حالة سوق العمل في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة و ما هي الإجراءات و التدابير المتخذة لأجل ذلك كل هذا سنتطرق إليه في الفصل الموالي .

الفصل الثالث :

اندماج الجزائر في الاقتصاد المبني على المعرفة و تغير سوق العمل

تمهيد:

إن إعتماد أسواق العمل العالمية المتزايد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، وعدم الثبات في الوظائف التقليدية و استحداث متطلبات وحاجات جديدة على مواصفات و مهارات وكفاءات وخبرات الموارد البشرية التي سيعتمد عليها سوق العمل في سيره ، جعل الموارد البشرية التي أنجزت عمل الأمس غير قادرة على إنجاز عمل اليوم كونه يختلف اختلافا جوهرياً عن عمل الأمس، وستكون عاجزة أكثر في الغد إذا لم تجدد نفسها باستمرار وتخضع نفسها طوعاً للتدريب والتأهيل والتكوين المستمر ولإعادة التكوين كُلّما تطلب تطوّر وتحوّل سوق العمل ذلك.

و بما أن الجزائر ليست في عزلة عن ما يحدث في العالم الخارجي كان لزاما عليها مسايرة التطورات الحاصلة فيه و اعتمدت في ذلك عدة استراتيجيات كلها تصبو لتحقيق تنمية اقتصادية منها إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية " في ديسمبر 2008 و ترقية التشغيل في جوان 2008 لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى هذه الإجراءات و مدى فعاليتها على أرض الواقع لذلك قمنا بالتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي :

- **المبحث الأول : واقع الاقتصاد المبني على المعرفة في الجزائر**
- **المبحث الثاني : سوق العمل في الجزائر في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة**

المبحث الأول : واقع الاقتصاد المبني على المعرفة في الجزائر

لقد تبنت الجزائر منذ 2008 إستراتيجية تنموية تعتمد على الاقتصاد المبني على المعرفة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي ، وجعله يعتمد على أكثر فأكثر على قطاعات ذات محتوى معرفي مرتفع .

المطلب الأول : اندماج الجزائر في الاقتصاد المبني على المعرفة :

- **أولا أهمية التحول من اقتصاد الموارد إلى الاقتصاد المبني على المعرفة :**

يتسم الاقتصاد المبني على المعرفة بالقدرة على تركيز الجهود لإيجاد الأدوات الآليات اللازمة لخفض التكاليف ورفع الكفاءة والإنتاجية، وفي ذات الوقت تفجير طاقات الإبداع والابتكار والحماس لدى الأشخاص الذين تعتمد عليهم المؤسسة .وتمثل هذه القدرة جوهر تطوير وإدارة رأس المال الفكري وينطوي أيضًا على المعايير التي يمكن باستخدامها قياس وإدارة رأس المال البشري.

إن الاقتصاديين الكلاسيكيين قبل قرنين من الزمان عرفوا عوامل الإنتاج بأنها الأرض، العمالة ورأس المال إلا أنه الآن بدأت المعرفة وتقنية المعلومات تحل محل رأس المال والطاقة كموارد قادرة على زيادة الثروة .كما أن التطور التقني حول كثيرا من الجهد الذي يقوم بزيادة الثروة من الجهد الجسماني إلى الجهد العلمي والمعرفي .لذلك يكون الحديث عن أهمية وكيفية تحول الجزائر من الاقتصاد المعتمد على الموارد الاقتصادية غير المتجددة كالنفط والغاز إلى الاقتصاد المعتمد على تنمية الموارد البشرية عن طريق زيادة المعارف بأنواعها جدير بالاهتمام.

ولا يتعلق الأمر بالكيفية التي يمكن عن طريقها إيقاف الاعتماد بشدة على ما تهبه الطبيعة و التحول نحو اقتصاد يعتمد على ما تنتجه الموارد البشرية الكفؤة من المعارف، فاقتصاديات أوروبا الصناعية لم تترك الاقتصاد التقليدي عند التحول إلى التركيز على المعارف والتقنيات المتطورة، فالمواد الخام لا تزال حتى هذا العصر وستبقى هامة، ولكن الأهم منها الأفكار المبتكرة في كيفية استغلالها لزيادة المنافع الاقتصادية.

إن التحول نحو اقتصاد المعرفة بالنسبة للجزائر لا ينفصل عن نوعية الموارد البشرية كما أن المعادلة الاقتصادية التقليدية التي تحول الأرض والمال والعمالة إلى ثروة تصبح غير فعالة لأن التنافس العالمي في مجالات عدة من الاستثمارات أصبح يعتمد أكثر فأكثر على المهارة لإنتاج أكبر ما يمكن من رأس المال المعرفي المتاح الذي أصبح من آليات الاقتصاد في النمو وخلق الوظائف.

وللجزائر ميزة نسبية تفوق الثروة النفطية والغازية وتحتاج فقط إلى النظرة المتأنية وهي أنه مالا يقل عن أكثر من نصف السكان يصنفون في فئة الشباب وهي ثروة حقيقية، بحاجة إلى تمكينها من المعرفة الفعالة ذات الجودة العالية، والسؤال المطروح يكمن في كيفية تقديم أجود أنواع التعليم والمعرفة لهذه الفئة القادرة والمستعدة للابتكار والتجديد بما يضمن تشغيل هذه الموارد بطريقة فعالة

ولاشك أن الغاز والنفط يقدمان ميزة تفضيلية في الوقت الحالي ولكن الاقتصاد المبنى على المعرفة يمكن أن يقدم قيمة إضافية أكثر وبصفة دائمة .لذلك فإن الاهتمام بالمعارف عن طريق التدريب والتأهيل بالجودة العالمية العالية يجب أن يكون من أولويات الرؤية المستقبلية للسلطات
المعنية وأن الاستثمار في الموارد البشرية يعد ضرورة ملحة أكثر من أي وقت، لبناء اقتصاد معتمد على المعرفة البشرية .

- **ثانيا إستراتيجية الجزائر فيما يخص الاقتصاد المبني على المعرفة:**

كان للجزائر مساعي عديدة لوضع أرضية خصبة للاقتصاد المبني على المعرفة حتى يمكن التخلص و لو جزئيا من التبعية التامة لقطاع المحروقات ، و تبرز أهم هذه المساعي في الإصلاحات التي يعيش على وقعها قطاع البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال منذ 2000 إذ تتمثل هذه المساعي في الانجازات المتعلقة بالهاتف النقال و الثابت ، و برنامج أسرتك و نظام التدفق السريع إلا أن كل هذه الإجراءات لم تحقق الأهداف المرجوة و تقلص عدد ممولي التزود بالانترنت من 76% إلى 25% فيما لم تتجاوز نسبة التشغيل 1.8 بالمائة في حين يصل عدد الكفاءات إلى 11الف إطار بين مهندس و تقني
و لتحسين الوضع جاءت إستراتيجية "**الجزائر الالكترونية** "في ديسمبر 2008، و تندرج هذه الإستراتيجية ضمن الرؤية الرامية إلى بروز مجتمع العلم و المعرفة الجزائري ، مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات السريعة و العميقة التي يعيشها العالم ، و تهدف هذه الإستراتيجية إلى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني و الشركات و الإدارة ، كما أنها تسعى إلى تحسين قدرات التعليم و البحث و الابتكار
و لكي تتمكن هذه الإستراتيجية من تحقيق الأهداف المرجوة منها و في المدة المحددة ب خمس سنوات تمحورت في ثلاث عشر محور رئيسي[1] :

1. تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الإدارة:

بما أن الابتكارات تتواصل في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال بوتيرة متسارعة ، فكان لإدخال هذه التكنولوجيات و تعزيز استخدامها في الإدارة العمومية أثرا كبيرا في تحول أساليب تنظيمها و عملها مما قد يسمح بتحسين نوعية الخدمات المقدمة

ولذلك تم وضع خطط خاصة و أحيانا مشتركة بين مختلف الدوائر الوزارية لتحقيق هذه الإستراتيجية و هي تخص الجوانب التالية [2]:

- استكمال البنى الأساسية المعلوماتية،
- وضع نظم إعلام مندمجة ،

[1] الجزائر الالكترونية ، وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ، الجزائر ،ديسمبر 2008.
[2] الجزائر الالكترونية ، نفس المرجع .

- نشر تطبيقات قطاعية متميزة ،
- تنمية الكفاءات البشرية ،
- تطوير الخدمات الالكترونية لفائدة المواطنين و الشركات و العمال و الإدارات الأخرى.

و تتمثل أهداف هذا المحور في :

- عصرنة الإدارة من خلال إدخال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال .
- تقريب الإدارة من المواطن عن طريق تطوير الخدمات الالكترونية .

2. تسريع استعمال تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في الشركات :

استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال أضحى أمرا ضروريا من اجل تحسين الأداء و رفع القدرة التنافسية لدى المؤسسات الاقتصادية و تمكينها من الاستفادة من الفرص التي تتيح لها سوقا أوسع ، كما أن ذلك يوفر مصادر دخل جديدة و يمكن من تحسين العلاقات مع الزبائن و الشركاء ، أي يساعد بشكل عام على تحقيق فاعلية اكبر بفضل استخدام نظم تسيير المعارف

و لأجل ذلك تم الاعتماد على:

- دعم تملك تكنولوجيا المعلومات و الاتصال من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- تطوير التطبيقات لتحسين أداء المؤسسات
- تطوير عرض خدمات الكترونية من طرف المؤسسات

3. تطوير آليات وحوافز لتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات و شبكات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال:

من الضروري مواصلة عملية تعميم النفاذ إلى الانترنت، إذ يجب أولا توسيع هذا النفاذ من أجل السماح لكل مواطن بالاستفادة من الخدمات الالكترونية كما انه من الضروري إرفاق التجهيزات و التوصيلات ذات التدفق السريع و المضامين متعددة الوسائط ببرامج تكوين من اجل تسريع عملية تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال وقد تم وضع خطط لهذه الإستراتيجية تتمثل في :

- إعادة بعث عملية أسرتك عن طريق توفير حواسيب شخصية و خطوط توصيل ذات التدفق السريع مع توفير التكوين لكل فئات المجتمع .
- الزيادة بقدر معتبر في عدد الفضاءات العمومية الجماعية و محلات الانترنت و المنصات المتعددة الوسائط و الحظائر المعلوماتية .
- توسيع الخدمة العامة لتشمل النفاذ إلى الانترنت

4. دفع تطوير الاقتصاد الرقمي :

يتمحور الاقتصاد الرقمي حول ثلاث مكونات أساسية تتمثل في : البرمجية ، الخدمات و التجهيز

و يتمثل الهدف الرئيسي المسطر ضمن هذا المحور في تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيا الإعلام و الاتصال تطويرا مكثفا.و لتحقيق هذا المحور من إستراتيجية الجزائر الكترونية يستلزم ما يلي :

- توفير كل الظروف الملائمة لتثمين كل الكفاءات العلمية و التقنية الوطنية في مجال إنتاج البرمجيات و توفير الخدمات و التجهيز.
- وضع إجراءات تحفيزية لإنتاج المضمون .
- توجيه النشاط الاقتصادي في النشاط في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال نحو التصدير.

5. تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع و الفائق السرعة :

حسب إستراتيجية الجزائر فانه يجب أن تكون شبكة الاتصالات ذات التدفق السريع و الفائق السرعة قادرة على توفير القدرات اللازمة عبر كامل التراب الوطني بنوعية تستجيب للمقاييس الدولية و لتحقيق ذلك فان هذا يتطلب ما يلي :

- تأهيل البنية التحتية للاتصالات
- نوعية خدمات الشبكات

6. تطوير الكفاءات البشرية :

يجب إرفاق تعزيز البنى التحتية و تعميم النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات و الاتصال بإجراءات ملموسة في مجال التكوين و تطوير الكفاءات البشرية من اجل تعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و ضمان تملكها على جميع المستويات .و لتحقيق هذا الهدف وجب ما يلي :

- إعادة النظر في برامج التعليم العالي و التكوين المهني في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.
- تلقين تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات لجميع الفئات الاجتماعية .

7. تدعيم البحث – التطوير و الابتكار :

يستلزم الاقتصاد المبني على المعرفة قويا بين البحث و التطوير و الاقتصاد ، إذ أن الابتكار هو الذي يضمن تطوير المنتجات و الخدمات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال وضمان تملكها على جميع المستويات

8. ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني :

الهدف الرئيسي من هذا المحور يتمثل في تهيئة مناخ من الثقة يشجع على إقامة الحكومة الالكترونية و هذا الهدف يستلزم تحديد إطار تشريعي و تنظيمي ملائم.

9. الإعلام و الاتصال :

يضطلع الإعلام و الاتصال بدور هام و متنامي في الاقتصاد المبني على المعرفة ، حيث يشكل الإعلام قيمة أساسية تتحول عند تحصيلها إلى معرفة يضفي عليها الاتصال ثراء و أهمية اكبر

10. تثمين التعاون الدولي :

يتصف التعاون الدولي مع البلدان الأخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بعدد هائل من المشاريع المبعثرة و يتمثل هدف التعاون الدولي في تملك تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و المهارات وكذا إشعاع البلد و يتحقق ذلك ب:

- المشاركة الفعالة في الحوار و المبادرات الدولية .
- إقامة شراكات إستراتيجية بهدف تملك التكنولوجيا .

11. آليات التقييم و المتابعة :

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا المحور في تحديد نظام مؤشرات متابعة و تقييم تسمح بقياس مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة، و من جهة أخرى إجراء تقييم دوري المخطط الاستراتيجي الجزائر الكترونية .

12. إجراءات تنظيمية:

يستلزم تنفيذ هذه الإستراتيجية دعما مؤسساتيا هاما ، يأخذ بعين الاعتبار الطابع المتعدد الأبعاد لتكنولوجيات المعلومات و الاتصال ، و في إطار إصلاح قطاع الاتصالات الذي ترتب عنها تحويل وزارة البريد و المواصلات سابقا إلى وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال إلى جانب إنشاء شركتين منفصلتين هما اتصالات الجزائر و بريد الجزائر ، و إقامة سلطة ضبط من اجل الفصل بين الاستغلال و الضبط و رسم السياسة القطاعية .ويهدف هذا المحور أساسا إلى وضع تنظيم مؤسساتي متناسق يضمن التنفيذ الفعلي لمشروع الجزائر الكترونية

13. الموارد المالية :

يستلزم تنفيذ إستراتيجية الجزائر الالكترونية موارد مالية معتبرة لذا يجب استغلال جميع موارد التمويل استغلالا جيدا.

المطلب الثاني : ركائز الاقتصاد المبني على المعرفة في الجزائر:

كما سبق و استعرضنا أهم المحاور التي تم وضعها في سبيل تحقيق إستراتيجية الجزائر الكترونية يظل هذا مجرد إستراتيجية تم رصدها ، و نستعرض الآن أهم الأرقام و المؤشرات التي تصف حالة الاقتصاد المبني على المعرفة في الجزائر .

واقع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال:

احتلت الجزائر المرتبة 117 عالميا فيما يخص تقييم تأثير تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على التنمية ، و هذا حسب التقرير الصادر عن مركز التنافسية العالمية و الأداء بالمنتدى الاقتصادي العالمي [1]، و هي متأخرة في ذلك عن العديد من الدول العربية ، و رغم ذلك فان هذا القطاع يلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني و دليل ذلك مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام و التي قدرت سنة 2011 ب: 4% و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 06 : مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الناتج الداخلي الخام في الجزائر

رقم الأعمال بالمليار دولار	5.5
نسبة المساهمة في الناتج الداخلي الخام	%4
عدد الموظفين	140.000

المصدر: www.mptic.dz

الانترنت :

بلغ عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر سنة 2010 حوالي 5 ملايين مشترك ، كما بلغت النسبة المئوية بالنسبة لمجموع السكان حوالي : 12.5% ، ليقفز هذا العدد إلى 10ملايين مستخدم سنة 2011 و هذا حسب إحصائيات وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال .

بالرغم من التطور و التوسع في استخدام الانترنت إلا أن هذا العدد ضعيف مقارنة بالدول العربية الأخرى ، و يمكن إرجاع الأسباب إلى غياب ثقافة نشر التكنولوجية المعلوماتية ، بالإضافة إلى عامل مهم و هو احتكار الدولة من خلال مؤسسة " الجزائرية للاتصالات " ، و لهذا تعرف الانترنت في الجزائر عدة نقائص منها الانقطاع المتكرر و ضعف التدفق ...الخ و الجدول التالي يقدم نظرة على واقع الانترنت في الجزائر

[1] حسين شنيني ، **واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في كل من الجزائر و الإمارات خلال الفترة 2000-2010، دراسة مقارنة**، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، 2011، ص: 71.

جدول رقم 07 :إحصاءات حول الانترنت في الجزائر سنة 2011

البيان	العدد أو النسبة
مستخدمو الانترنت بالمليون	10
عدد السكان غير مستخدمين للانترنت بالمليون	28
عدد المشتركين في شبكة ADSL	1.6
عدد المدارس الموصولة بالانترنت	9000
نسبة الجامعات و معاهد التعليم العالي ، مراكز البحث الموصولة بالانترنت	%100
عدد المواقع الالكترونية في الجزائر	76000
نوادي الانترنت	5000

المصدر : وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصالwww.mptic.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تطورا ملحوظا في استخدام الانترنت خاصة على مستوى المدارس و الجامعات و مراكز البحث فالتغطية تامة، و رغم ذلك تبقى نقائص عديدة خاصة ضعف سرعة التدفق . قلة المواقع الالكترونية مقارنة بدول أخرى

الخطوط الهاتفية:

يعتبر مجمع اتصالات الجزائر المتعامل الوحيد في خدمة الهاتف و شرعت منذ 2005 في تنفيذ برنامج لرفع كثافة التغطية و حسب إحصائيات 2011 فقد قدرت نسبة دخول الهاتف الثابت إلى البيوت بحوالي 38% ، كما بلغت الاشتراكات حوالي 7 ملايين مشترك ، أما بالنسبة للاشتراكات في الهاتف النقال فقد عرف نموا سريعا منذ انطلاق هذه الخدمة ، و بلغت نسبة 96.4% سنة 2011 و بلغ عدد المشتركين حوالي 35 مليون مشترك مقابل 4 مليون مشترك سنة 2004 ، و لهذا يعتبر سوق الهاتف النقال في الجزائر من أكثر الأسواق نشاطا على المستوى الإفريقي .

و رغم هذا التحسن الذي تعرفه الجزائر في بنية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال إلا أن الجزائر لا تزال بعيدة كل البعد عن واقع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الدول المتقدمة و حتى في دول الجوار وتجلى ذلك من خلال تصنيف الاتحاد الدولي للاتصالات و الجدول التالي يوضح :

جدول رقم8 : مؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال للفترة 2009-2010

	الخطوط الثابتة لكل 100 ساكن	الهواتف النقالة لكل 100 ساكن	اشتراك الانترنت لكل 100 ساكن
فنلندا	26.77-23.33	144.15-156.40	86.89-82.49
اسبانيا	44.55-43.20	111.75-111.39	66.53-62.62
كوريا	59.24-56.11	105.38-99.96	83.70-81.60
تركيا	22.27-23.01	87.38-84.90	39.82-36.40
مصر	12.4-11.86	136.58-136.58	26.74-24.28
تونس	12.43-12.30	106.04-94.52	36.80-34.07
المغرب	11.73-11.12	100.10-80.01	49.00-41.30
الجزائر	**8.24-7.37**	**92.42-93.65**	**12.50-11.23**

المصدر :الاتحاد العالمي للاتصالات (ITU World Telecommunication / ICT Indicators Database)

واقع التعليم:

باعتبار المورد البشري هو الذي يعمل على تفعيل باقي الموارد المادية و التقنية ، و في سبيل ذلك وجب الاهتمام بالتعليم لأنه يعتبر الأداة الوحيدة التي تمد سوق العمل بكفاءات تتلاءم و متطلباته ، الجزائر عرف فيها التعليم تطورات عديدة عكست مختلف المراحل التي مرت بها البلاد اقتصاديا وحسب تطلعاتها التنموية وصولا إلى العولمة و متطلباتها لمواكبة التطورات العالمية الراهنة.

لذا سوف نعرض أهم التطورات التي عرفتها هياكل التعليم في الجزائر

جدول رقم09: هياكل التعليم في الجزائر

	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009
عدد المدارس الابتدائية /	17357	17429	17552	17680
عدد الأساتذة/	170207	116285	135744	138559
عدد المتمدرسين	4078954	3931874	3158117	3052523
عدد المتوسطات/	4104	4272	4579	4784
عدد الأساتذة/	11287	116285	135744	138559
عدد المتمدرسين	2443177	2595748	3158117	3052523

عدد الثانويات /	1538	1591	1658	1745
عدد الأساتذة/	29927	32636	35410	38646
عدد المتمدرسين	1035863	974748	974736	1171180

المصدر :وزارة التربية الوطنية www.men.dz

يعتبر التعليم في الجزائر في هذه المرحلة جيد مقارنة بدول نامية أخرى إذ يبلغ عدد التلاميذ الذين يحضرون للمدارس 98% و بلغت نسبة المتعلمين في الجزائر 70% مقارنة مع المعايير الدولية ،كما أن نسبة النجاح في شهادة البكالوريا فقد أصبحت ترتفع من سنة إلى أخرى.

التعليم العالي:

عرف التعليم العالي في الجزائر تغييرات جذرية سواء من حيث الهياكل أو الموارد البشرية و من اهم التغيرات التي طرأت نذكر:

- فتح أقسام تحضيرية للمدارس الوطنية في العلوم و التكنولوجيا و في العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، و كذا أقسام تحضيرية مدمجة في الإعلام الآلي و الهندسة المعمارية.
- إنشاء مدارس عليا جديدة مختصة في التكنولوجيا و الصحافة، و العلوم السياسية و الإدارة
- تحسين نوعية التأطير من خلال مواصلة تنفيذ مخطط تكوين المكونين.
- ارتفاع عدد الأساتذة الباحثين المتدخلين في مخابر البحث انتقل من 17000 سنة 2008 إلى 21000 سنة 2009، و عدد الباحثين الدائمين انتقل من 1500 إلى 1900 خلال نفس الفترة، بالإضافة إلى العمل الذي تمت المبادرة به قصد تعبئة الكفاءات الوطنية المقيمة بالخارج، و الذي تجسد من خلال وضع 20 شبكة موضوعاتية تشرك أيضا كفاءات محلية.
- ارتفاع الميزانية المخصصة لتمويل البحث العلمي حيث انتقلت من 50 مليار د.ج للفترة 2005-2009، إلى 100 مليار د.ج للخمس سنوات المقبلة
- يقدر عدد الطلبة المنتظر بمناسبة الدخول الجامعي في كل الأطوار ب1.164.137 طالب و سيؤطر هؤلاء الطلبة حوالي 35000 أستاذا، من بينهم 7000 أستاذ من المصف العالي و بمعدل نسبة تأطير تبلغ أستاذ واحد لكل 30 طالبا.
- في مجال التكوين في الدكتوراه و تكوين المكونين، تقرر فتح 7184 منصب تكوين في الماجستير و 2240 منصب في الدرجة الثالثة/ليسانس ماستر دكتوراه، و 2450 منصب للتخصص الطبي، كما سيبلغ عدد المدارس الخاصة بالدكتوراه 83 مدرسة ليغطي بذلك مجموع الاختصاصات.

واقع البحث و التطوير:

خلال الفترة التي سبقت 1998 كانت منظومة البحث العلمي و البحث و التطوير في الجزائر تتميز بالضعف و عدم الاستقرار إذ لم يخصص للبحث و التطوير سوى 0.28% من الناتج الداخلي الخام الأمر الذي نتج عنه العديد من السلبيات أهمها:

- قلة الإنتاج العلمي من منشورات و مجلات و دراسات علمية ،
- قلة براءات الاختراع المسجلة من طرف الباحثين لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية ،
- ضعف النماذج المبتكرة ف مراكز البحث و التطوير،
- ضعف علاقات التعاون بين قطاعي البحث و الإنتاج ،

و نظرا لأهمية البحث و التطوير في بناء اقتصاد تنافسي اعتمدت الجهات الوصية العديد من الإجراءات من عدة نواحي نذكر منها :

1. من الناحية التنظيمية و المؤسساتية : تم إصدار عدة مراسيم تنفيذية وذلك لأجل بلوغ الأهداف المسطرة و نذكر أهمها فيما يلي :

- المرسوم التنفيذي رقم 98-137 المؤرخ في 03-05-1998 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و التنمية التكنولوجية و تنظيمها و سيرها.
- المرسوم التنفيذي رقم 99-243 المؤرخ في 31-10-1999 المحدد لتنظيم اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي و سيرها .
- المرسوم التنفيذي رقم 99- 258 المؤرخ في 16-11- 1999 المتضمن لكيفيات إنشاء و تنظيم و تسيير المؤسسة العمومية ذات الطابع التكنولوجي.

و قد سمحت هذه النصوص و المراسيم القانونية ب:

- إعادة تنظيم كل وحدات و مخابر البحث وفقا للنصوص المنصوص عليها .
- إنشاء اللجان القطاعية الدائمة للبحث على مستوى الوزارات المعنية بالبحث .
- تنصيب مجلس الإدارة للوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و التطوير .

2. من الناحية المالية : من أجل بلوغ أهداف البحث العلمي و التطوير التكنولوجي و قد نصت المادة 21 من قانون 98-137 على رفع حصة الإنفاق على البحث و التطوير من 0.2 % إلى 1% من الناتج الإجمالي و قد عرفت الإعتمادات المخصصة لميزانية البحث و التطوير ارتفاعا ملموسا و الجدول التالي يوضح :

الجدول رقم10 : الميزانية المخصصة للبحث العلمي في الجزائر

السنوات طبيعة التمويل	متوسط 2005-1999	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع
تمويل محيط البحث و البرامج الوطنية للبحث (مليار دينار جزائري)	3.352	5.411	15.161	16.777	17.134	18.194	72.686
الاستثمارات (هياكل قاعدية و تجهيزات كبرى) (مليار دينار جزائري)	2.359	4.589	9.179	6.884	3.442	3.219	27.314
المجموع (مليار دينار جزائري)	5.711	10.000	24.350	23.661	20.576	21.413	100.000

المصدر :www.mesrs.dz

وقد سمحت هذه الاعتمادات المالية بتمويل مايلي :

- البرامج الوطنية للبحث ذات الصبغة القطاعية و المشتركة بين القطاعات.
- هيئات و مؤسسات البحث و التطوير.
- مؤسسات التعليم و التكوين العالي من اجل تطوير البحث.

3. من ناحية الموارد البشرية:إن سياسة تنمية الموارد البشرية، خلال الفترة الخماسية، ترمي إلى تجنيد الكفاءات العلمية الوطنية، لاسيما بواسطة:

- رفع عدد الباحثين الدائمين في هياكل البحث عن طريق وضع آليات جديدة محفزة لجلب اكبر عدد ممكن من الكفاءات
- الاستعمال الفعلي للموارد البشرية المؤهلة الموجودة ، لصالح نشاطات البحث حسبما تقتضيه التحولات الاقتصادية و الاجتماعية .
- الاستعانة بالكفاءات العلمية الجزائرية العاملة في الخارج.

لكن الشيء الملحوظ على أرض الواقع أنه و رغم الاهتمام بالبحث و التطوير في الجزائر بزيادة نسبة الإنفاق و المخصصات المالية إلا انه لا يمكن أن نلمس تأثير ذلك على سوق العمل حيث لا تطبق نتائج البحوث الأكادمية المتعلقة بالبطالة و تسيير أسواق العمل من طرف الهيئات المكلفة بذلك ، كذلك فإن هذا الإنفاق على البحث و التطوير و المقدر في أحسن الأحوال ب 2% من الناتج المحلي الإجمالي فإنه يوجه بنسبة عالية إلى الاستثمار المادي (هياكل و منشآت) على حساب الهدف الأساسي و هو البحث و التطوير .

المبحث الثاني :سوق العمل في الجزائر في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة

إن الاقتصاد المبني على المعرفة و كما أسلفنا انه له تأثيرات عديدة على التنمية الاقتصادية و لان أهم محرك لها هو العمل و الجزائر قررت الاندماج فيه فعليا ابتداء من سنة 2009 لذلك سوف نرى كيف تغيرت المؤشرات الخاصة بسوق العمل في السنوات الأخيرة .

المطلب الأول : تسيير سوق العمل في الجزائر ا

إن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل ، استلزم وضع هياكل متخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها و وضع برامج هدفها الأساسي خلق مناصب شغل، ومن المجهودات التي قامت بها لأجل هذا الهدف سنذكر:

1. الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM :

الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل و المكمل للأمر رقم 42/71 المؤرخ في 17 جوان 1971 و المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة و بهذا أصبحت الوكالة المرصد الوطني الوحيد للوزارة في مراقبة و تسيير سوق الشغل و في ديسمبر 2004 أُعلن عن إعادة تنظيم القانون الخاص بتسيير الوكالة الوطنية للتشغيل لتصبح مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تحدد مهامها و تنظيمها و سيرها عن طريق التنظيم بعد أن كانت مؤسسة عمومية ذات طابع إداري و ذلك بموجب القانون رقم 19/04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال و مراقبة التشغيل

و قد جاء هذا القانون ليعزز مكانة و دور الوكالة بصفتها الهيأة العمومية تنصيب العمال و تشغيلهم، و حتى تواكب التطورات و التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية ، استفادت الوكالة من مخطط تأهيل يهدف أساسا إلى ما يلي :

- تدعيمها بالإمكانات المادية و البشرية حتى تسهل عليها عملية تسيير سوق الشغل
- عصرنة طرق تسييرها تماشيا و التطورات التكنولوجية الراهنة
- تطوير و تحسين الخدمات التي تقدمها للمتعاملين سواء طالبي الشغل و أرباب العمل

أما من جانب التنظيم فان الوكالة مهيكلة بطريقة تسمح لها بالتواجد في كل مناطق الوطن و تتكون هياكلها من :

- المديرية العامة
- 11 وكالة جهوية

- 48 وكالة ولائية
- أكثر من 164 وكالة محلية في 2006 و وصل إلى 222 وكالة في سنة 2011
- و بالنسبة إلى تدعيم الوكالة بالموارد البشرية المؤهلة فقد انتقلت نسبة التاطير فيها من 16 % سنة 2006 إلى 64.49 % سنة 2010.

مهام الوكالة الوطنية للتشغيل :

تبعا للمرسوم السابق تكلف الوكالة الوطنية للتشغيل بالمهام التالية :

1) تطلع على وضعية السوق الوطنية لليد العاملة و تنظيمها و تطورها

و بهذه الصفة تقوم على الخصوص بما يأتي :

- تضع نظام للمعلومات يعمل على تقديم معلومات دقيقة منتظمة و موثوق بها عن تقلبات سوق الشغل و اليد العاملة
- تقوم بجمع الخبرات و التحاليل في مجال التشغيل و التي تدخل في صلاحياتها
- تطور أدوات تسيير سوق العمل و أدوات التدخل في عروض الشغل و طلباته و تضبط مقاييسها

2) تتلقى عروض و طلبات الشغل و تعمل على التوفيق بين هذه و تلك.

وتقوم من خلال هاته الصفة بما يلي :

- تتولى استقبال طالبي الشغل و أعلامهم و توجيههم
- تبحث عن عروض الشغل لدى الهيئات المشغلة و تجمعها
- تشارك في تنظيم برامج التشغيل النوعية التي تقررها الدولة و الجماعات المحلية و المؤسسات الأخرى المعنية و تساهم في تطبيقها .

3) تدرس في إطار التشريع المتعلق باستخدام العمال الأجانب و تفحص طلبات إدخال اليد العاملة الأجنبية قصد تسليم الرخص التي ينص عليها التنظيم المعمول به و تنظم الفهرس الوطني للعمال الأجانب و تسييره.

4) تطبق فيما يخص التدابير الناجمة عن الاتفاقيات الدولية في مجال التشغيل

و تعتبر الوكالة المحلية للتشغيل هي الخلية الأساسية في التنظيم ، و هي التي تستقبل المتعاملين معها سواء طالبي أو عارضي الشغل و يمكن تلخيص آلية عملها كما يلي :

- استقبال طالبي الشغل من الجنسين لتسجيلهم بعد جلسة الحوار الأولى حسب مؤهلاتهم و رغباتهم في المنصب الذين يسعون إليه أو توجيههم وفقا لاستعداداتهم إلى برامج أخرى
- تتلقى عروض الشغل و تعمل على ربطها بالطلبات ضمن بطاقة موزعة حسب المهن و القدرات و في هذا المجال فإنها تبادر إلى برمجة زيارات إلى أصحاب العمل من اجل تفعيل سوق الشغل

ونظرا للإصلاحات التي عرفتها الوكالة و كذا برنامج عصرنتها الذي تميز باستعمال مكثف لوسائل الإعلام الآلي والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال إلى جانب ربط كافة المرافق المحلية بشبكة الإنترنت في إطار برنامج رقمنة الخدمات الجاري تطبيقه.

و قد مكن برنامج إعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل من تحسين أدائها ونتائجها سواء من جانب استقطاب عروض العمل أو من جانب تنصيب طالبي العمل.وكعينة لهذا التطور نشير إلى أن[1]:

- عروض العمل المسجلة انتقل عددها من 24.533 عرضا سنة 2000، إلى 234.666 عرض سنة 2010، وقد بلغ هذا العدد 162.746 في شهر أوت 2011.
- عدد طالبي العمل الذين تم تنصيبهم من قبل الوكالة انتقل هو الآخر من 22.215 سنة 2000 إلى حوالي 182.000 سنة 2010 ، وقد بلغ هذا العدد 110.144 في شهر أوت 2011.

2. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في 1996 ، و هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة إنشاء مؤسسة ، يستفيد الشاب صاحب المشروع خلال مراحل إنشاء مؤسسته من :

- مساعدة مجانية (استقبال – إعلام – مرافقة – تكوين)
- امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الانجاز و الإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال)
- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية)

شروط الاستفادة من الجهاز :

الجهاز موجه للشباب ممن تتوفر فيهم الشروط التالية :

- أن يكون الشاب بطالا
- أن يتراوح سنه بين 19 و 35 سنة عندما يخلق الاستثمار (03) مناصب شغل دائمة على الأقل بما في ذلك الشركاء ، يمكن رفع سن مسير المؤسسة إلى 40 سنة كحد أقصى
- أن يكون لديه تأهيل مهني أو مهارة ذات صلة بالنشاط المرتقب ممارسته
- أن يقدم البطال مساهمة شخصية لتمويل مشروعه

[1] عرض وزير العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي ، **ملتقى حول نتائج و قرارات لجنة إدارة العمل وتفتيش العمل المعتمدة من قبل مؤتمر العمل الدولي** ، دورة الـ100 ، جنيف ، جوان 2011

و باستثناء النشاطات التجارية البحتة ، فان الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج و الخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري قد يصل حتى :10 مليون دينار جزائري ، أما صيغة التمويل فإنها موزعة على :

- قرض بدون فائدة من الوكالة
- قرض بفوائد مخفضة من البنك
- مساهمة شخصية من صاحب المشروع تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع

و تلعب الوكالة دورا توجيهيا و إعلاميا كبيرا بفضل شبكتها المتكونة من 53 فرع عبر كامل ولايات الوطن.

مهام الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

تضطلع الوكالة بالمهام التالية:

- تدعم و تقدم الاستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية
- تُسيّر وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لا سيما منها الإعانات و تخفيض نسب الفوائد في حدود الأغلفة المالية الوزير المكلف بالعمل و التشغيل تحت تصرفها .
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل و متابعة انجاز المشاريع و استغلالها .

3. هيئات أخرى :

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

بمقتضى الأمر الرئاسي 03/01 و المتعلق بتطوير الاستثمار أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في 20 أوت 2002 و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين و الأجانب على حد السواء و مهمتها الأساسية تسهيل الاستثمار و تبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة اتجاه المستثمر و كذا التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر و ضمن هذا الإطار فإنها تتولى المهام التالية[1] :

- تستقبل و تنصح و تصطحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية و الجهوية

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، مهام الوكالة ،www.andi.dz

- تطلع المستثمرين خاصة من خلال موقعها على الانترنت و ركائزها الدعائية و مختلف نقاط الاستعلامات بمناسبة تظاهرات اقتصادية منظمة في الجزائر أو في الخارج .
- تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك ، الضرائب) لقرارات التشجيع على الاستثمار
- تساهم في تنفيذ سياسات و استراتيجيات التنمية بالتعاون مع المصالح الاقتصادية المعنية

و يتجلى هذا في حجم الاستثمارات و عدد المشاريع بالإضافة إلى مناصب الشغل المستحدثة حيث يمكن تلخيص ذلك في الجدول الموالي :

جدول رقم11 :تطور الاستثمارات و مناصب الشغل لدى Andi

السنة	قيمة الاستثمار(مليون دج)	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل
2002	368882	3109	96545
2003	490459	7211	115739
2004	386402	3484	74173
2005	511529	2255	78951
2006	707730	6975	123583
2007	932101	11497	157295
2008	2401890	16925	196754
2009	307882	19729	155905
المجموع	***6106875***	***71185***	***998945***

المصدر : www.andi.dz

بالنظر إلى ما سبق ذكره أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أصبحت تعتمد على ركائز الاقتصاد المبني على المعرفة من الانترنت و السياسات التنموية الإستراتيجية منذ نشأتها و مع التطور الملحوظ التي تشهده التكنولوجيا في السنوات الأخيرة كل ذلك أدى إلى ارتفاع عدد المشاريع و بالتالي خلق مناصب عمل إضافية.

- **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014:**

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني الذي انطلق مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، و قد عزز هذا البرنامج بالبرنامج الخماسي التكميلي للفترة 2005-2009 وقد خصص لهذا البرنامج الإنمائي 20010-2014 ميزانية قدرها 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار و يشمل شقين اثنين :

- استكمال المشاريع الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكن ، الطرق و المياه بمبلغ 9700 مليار دج
- انطلاق مشاريع جديدة 11534 مليار دج[1] .

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% للتنمية البشرية و ذلك من خلال :

- ما يقارب 5000منشاة للتربية الوطنية ، 600.000 مقعد بيداغوجي جامعي و أكثر من 300 مؤسسة للتكوين و التعليم المهنيين .
- أكثر من 1500 منشاة قاعدية صحية
- مليوني وحدة سكنية
- توصيلات لشبكة الغاز الطبيعي و الكهرباء إضافة إلى تحسين التزويد بالماء الشروب
- أكثر من 5000 منشاة قاعدية موجهة للشبيبة و الرياضة

كما يخصص البرنامج للاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشات القاعدية في قطاعات الأشغال العمومية و النقل و كذلك لتحسين الخدمة العمومية من الجماعات المحلية و قطاع العدالة و الضرائب .

إضافة إلى ذلك يخصص البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الفلاحية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من خلال المعطيات السابقة و المسطرة من طرف الدولة من استثمارات ومشاريع، لابد أن يكون لها كل التأثير على معطيات سوق العمل، ذلك أن المشاريع الكبرى المسطر لها تحتاج إلى أيدي عاملة كثيفة، علاوة على ذلك فإن تشجيع مناصب الشغل يستفيد هو الأخر من 350 مليار دج من خلال الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، دعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل .وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيدرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي .كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل [2].

- **سياسات و برامج التشغيل الحكومية :**

عرفت سياسات التشغيل في الجزائر عدة برامج و صيغ منها برنامج عقود ما قبل التشغيل و برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية ESIL ،برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة عقود العمل في المنزل ...الخ و بما أن حدود دراستنا بعد2009 فسوف نتطرق إلى أخر برنامج و هو جهاز المساعدة على الإدماج المهني daip .

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**، بيان اجتماع مجلس الوزراء ، الجزائر ، 24 ماي 2010

[2] نفس المرجع السابق .

1. جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP :

يعتبر جهاز المساعدة على الإدماج المهني أحدث برنامج تسهر الحكومة على تطبيقه و تنفيذه ، حيث خرج إلى حيز التنفيذ بموجب المرسوم التنفيذي 126/08 المؤرخ في 19 أفريل 2008 ، حيث يهدف هذا الجهاز إلى :

- تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي الشغل المبتدئين .
- تشجيع كافة أشكال النشاط و التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما عبر برامج تكوين – تشغيل و توظيف .

1/ خصائص هذا الجهاز:

ما يميز هذا الجهاز عن الأجهزة التي سبقته هو انه موجه لعدة فئات من طالبي الشغل المبتدئين حسب مستوياتهم التعليمية و التكوينية و هي تشكل في مجموعها تقريبا كل فئات الشباب :

الفئة الأولى: الشباب حاملي شهادات التعليم العالي و التقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

الفئة الثانية: الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية و مراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربصا تمهينيا.

الفئة الثالثة : الشباب بدون تكوين و لا تأهيل .

و تتخذ عقود الإدماج الشكل الأتي :

- عقد إدماج حاملي الشهادات بالنسبة للفئة الأولى
- عقد إدماج مهني بالنسبة للفئة الثانية .
- عقد تكوين – إدماج بالنسبة للفئة الثالثة .

و ينصب المستفيدون من عقود إدماج حاملي الشهادات و عقود الإدماج المهني لدى المؤسسات العمومية و الخاصة و المؤسسات و الإدارات العمومية ، بينما ينصب المستفيدون من عقود تكوين – إدماج إما في ورشات الأشغال المختلفة التي تبادر بها الجماعات المحلية و مختلف قطاعات النشاط ، و أما لدى الحرفيين لمتابعة التكوين .

2/ مدة عقد الإدماج :

تحدد مدة عقد الإدماج حسب المرسوم رقم 126/08 كما ياتي :

- سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة بناء على طلب المستخدم في قطاع المؤسسات و الادارات العمومية
- سنة واحدة غير قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي .
- سنة واحدة غير قابلة للتجديد بالنسبة للتكوين لدى الحرفيين .

و خلال سنة 2011 تم تعديل مدة عقد الإدماج لتصبح كما يلي :

- 03 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة في قطاع المؤسسات و الإدارات العمومية .
- سنة واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي .
- سنة واحدة غير قابلة للتجديد بالنسبة للتكوين لدى الحرفيين .

3/ شروط الاستفادة من جهاز الإدماج المهني :

يجب على الشاب البطال الراغب في الاستفادة من جهاز الإدماج المهني أن يتوفر على الشروط التالية :

1. أن يكون طالب جديد للشغل (primo demandeur d'emploi).
2. أن يحمل الجنسية الجزائرية .
3. أن يتراوح سنه بين 18 و 35 سنة ، بالنسبة لعقود التكوين – إدماج السن المطلوب هو 16 سنة بشرط أن يقبل المرشح مزاولة التكوين
4. إثبات الوضعية إزاء الخدمة الوطنية
5. أن يكون حائزا على الشهادة و مثبتا لمستواه التعليمي ة التكويني
6. أن يكون مسجلا كطالب شغل لدى الوكالة المحلية للتشغيل التابعة لمقر سكناه.

4/ الأجر و المنح :

حسب المرسوم 126/08 يتقاضى المستفيدون من جهاز الإدماج المهني أجرة شهرية تتحدد بالاستناد الى الراتب الأساسي للأصناف و الأرقام الاستدلالية المنصوص عليها كمايلي :

- 55% للصنف 11، الرقم الاستدلالي 498 بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي.
- 50% للصنف 10، الرقم الاستدلالي 453 بالنسبة للتقنيين السامين .
- 36% للصنف 8، الرقم الاستدلالي 379 في الإدارات و الجماعات المحلية
- 47%للصنف 8، الرقم الاستدلالي 379 في المؤسسات الاقتصادية العمومية أو الخاصة .
- منحة شهرية تقدر ب 4000 دج بالنسبة للشباب المدمجون في إطار عقود تكوين إدماج

والملاحظ في هذا الجهاز فيما يتعلق بالأجور التي لطالما كانت بمثابة النقطة السوداء بالنسبة لبرامج التشغيل الحكومية أن الأجور تتماشى بنسب معقولة مع الأرقام الاستدلالية المنصوص عليها في منظومة الوظيفة العمومية، وهذا مايجعل الأجور في هذا الجهاز مرنة مع ارتفاع الأجور في قطاع الوظيفة العمومية، وحسب الوكالة الوطنية للتشغيل فإن الترجمة الحالية لهذه العوائد حسب التصنيف الحالي للأجور في الوظيفة العمومية تبين أن المستفيدين من عقود الإدماج في هذا الجهاز يتقاضون أجر شهري خام حسب التصنيف التالي:

–بالنسبة لعقود إدماج حاملي الشهادات:

- أجرة شهرية تقدر ب 15000 دج بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية .

- أجرة شهرية تقدر ب 10000 دج بالنسبة للتقنيين السامين

- بالنسبة لعقود الإدماج المهني ، يتقاضى المستفيدون أجرة شهرية تقدر ب 8000دج
- بالنسبة لعقود تكوين – إدماج ، يتقاضى المستفيدون أجرة شهرية تقدر ب 12000 دج

كما يستفيد الشباب المدمجون في إطار هذا الجهاز من أداء التأمينات الاجتماعية في مجال المرض و الأمومة و حوادث العمل و الأمراض المهنية ، كما يمكنهم الاستفادة من تكوين تكميلي من اجل تحسين مستواهم و تكييفهم لمناصب العمل .

و لكن هذا البرنامج يبقى مجرد برنامج أو سياسة لامتصاص البطالة و ليس لتسيير سوق العمل تسييرا يتماشى و اقتصاد المبني على المعرفة فركائز الاقتصاد المبني على المعرفة لا يتعدى استخدامها في استخدام وسائل الإعلام الآلي لضبط أعداد طالبي و عارضي العمل ،

المطلب الثاني : بنية سوق العمل في الجزائر في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة

في الاقتصاديات المبنية على المعرفة تصبح ديناميكية الطلب على العمل واضحة من خلال التحول في البنية القطاعية للقوى العاملة ، لذلك سوف نقوم من خلال هذا المطلب التعرف على بنية سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2009-2011

1-القوى العاملة

حسب التقرير السنوي للديوان الوطني للإحصائيات الخاص بسوق العمل لسنة 2011 فإن حجم القوى العاملة قد بلغ 26663000 شخص أي 72.2% من حجم سكان الجزائر، و يبلغ عدد المشتغلون 10662000 شخص مسجلا بذلك معدل نشاط اقتصادي يقدر ب: 40% يتميز معدل النشاط الاقتصادي بعدم التجانس بين الإناث و الذكور حيث يقدر ب 65.3% بالنسبة للذكور و 14.2% بالنسبة للإناث

الشكل رقم24 :بنية سوق العمل في الجزائر سنة 2011 (الوحدة بالآلاف)

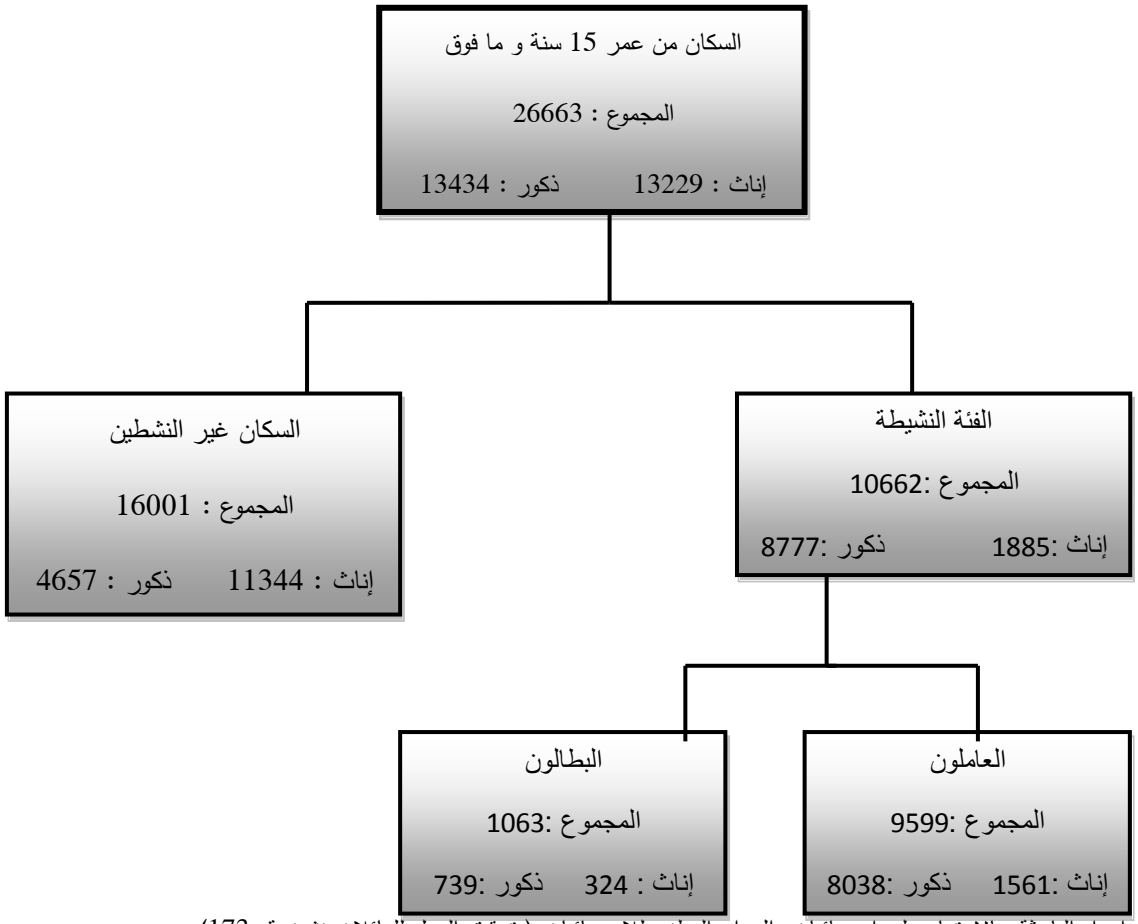

من إعداد الباحثة :بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (تحقيق العمل للعائلات نشرة رقم 173)

و قد عرف حجم القوى العاملة ارتفاعا محسوسا في السنوات الأخيرة كذلك الفئة المشتغلة شهدت هي الأخرى ارتفاعا محسوسا و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم25 : تطور القوى العاملة في الجزائر

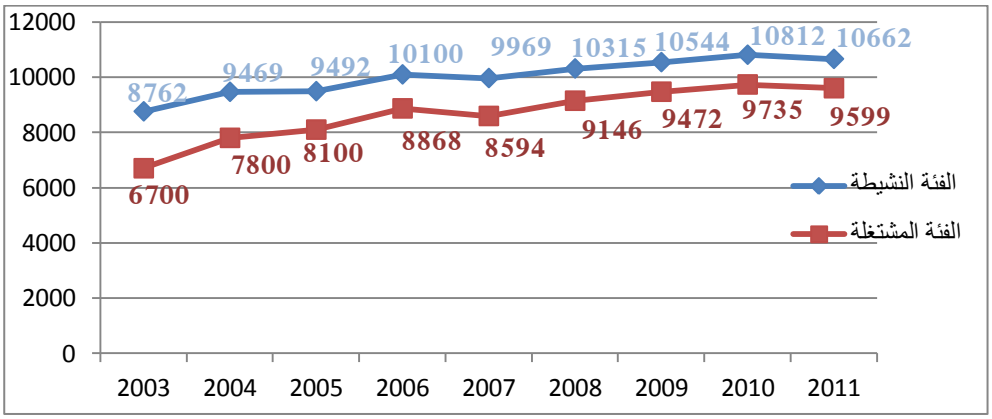

من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

تطور المؤشرات التي تخص القوى العاملة:

الشكل رقم 26: تطور المؤشرات الخاصة بالقوى العاملة في الجزائر

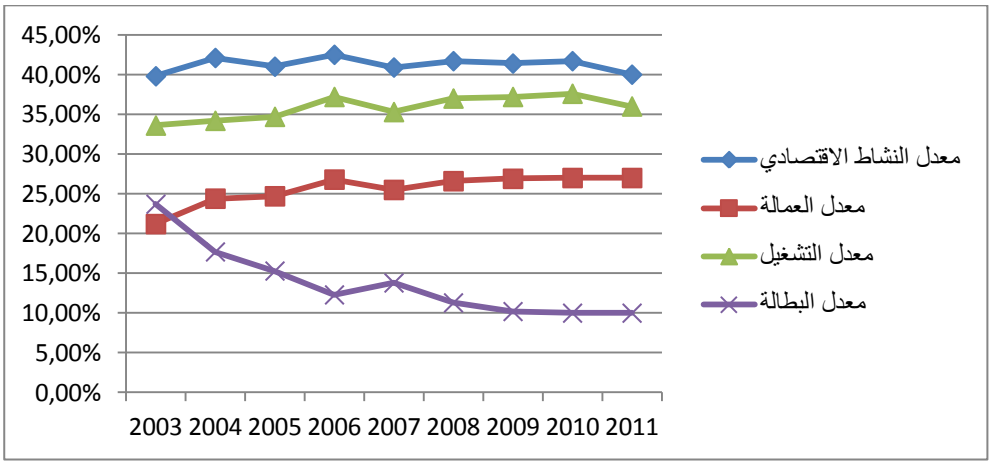

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

من الشكل يتضح :

- في ظل التغييرات الحاصلة في الاقتصاد من اعتماد متزايد على تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و تزايد عدد خريجي التعليم العالي إلا أن المؤشرات التي تخص القوى العاملة بقيت في نفس النسب عموما
- أنه و رغم زيادة حجم القوى العاملة إلا أن معدل النشاط الاقتصادي يعرف استقرارا في حدود 40% .
- معدل العمالة و الذي يعكس نسبة الفئة المشتغلة بالنسبة إلى إجمالي السكان يسجل هو الأخر ارتفاعا في السنوات الأخيرة ، كذلك بالنسبة لمعدل التشغيل
- أما معدل البطالة فهو في انحدار مستمر ليسجل أفضل مستوى له منذ الاستقلال ب 10% و ذلك في سنتي 2010 و 2011

2-العمالة (الفئة المشتغلة) في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة :

1- توزيع القوى العاملة حسب الجنس :

يعتبر تصنيف العمالة وفقا للجنس من المعايير المهمة جدا ، حيث يعطي لنا هذا التصنيف صورة شاملة عن الفئة الأكثر انتشارا في سوق العمل من جهة و الفئة المهمشة من جهة أخرى ، و فيما يلي جدول يوضح توزيع العمالة من حيث الجنس في العشرية الأخيرة.

جدول رقم13:توزيع العمالة في الجزائر من حيث الجنس خلال الفترة 2003-2011

	ذكور	النسبة	إناث	النسبة
2003	5751032	%86	933024	%14
2004	6439158	%82.6	1359254	%17.4
2005	6870348	%85.4	1173873	%14.6
2006	7371939	%83.1	1496864	%16.9
2007	7247367	%84.3	1346876	%15.7
2008	7718000	%84.4	1428000	%15.6
2009	8025000	%84.7	1447000	%15.3
2010	8261000	%84.9	1474000	%15.1
2011	8038000	%83.7	1561000	%16.3

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات. www.ons.dz/emploi.

بمجرد النظر في معطيات الجدول يتضح أن العمالة من جنس الذكور لها الغالبية في السيطرة على مناصب العمل و يتجلى ذلك في النسب المئوية التي تبين أن الذكور يستحوذون على نسبة 85% بالمتوسط و يمكن الاستعانة بالشكل الأتي لإبراز الفرق بين النسبتين :

الشكل رقم27: نسبة العمالة حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011

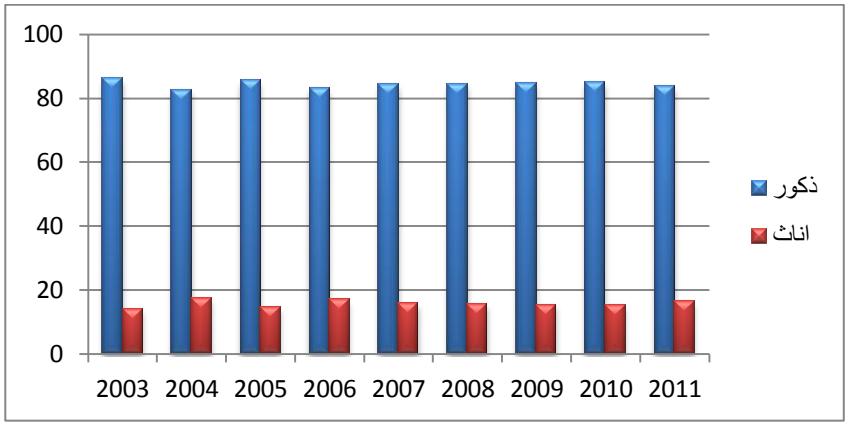

من إعداد الطالبة اعتماد على معطيات الجدول السابق

رغم المساواة بين الجنسين في التعليم بمختلف أنواعه و مراحله وانتشار الوعي و الثقافة كذلك المستويات العلمية التي بلغتها المرأة و التمكن من استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و حتى فرص الحصول على منصب شغل إلا أننا نجد أن نصيب المرأة من العمالة مازال ضعيفا مقارنة بالرجل ، لكن الشيء الملحوظ كذلك أن هذه النسبة (مساهمة المرأة في سوق العمل) بدأت تشهد تحسنا ملحوظا و في ظل اهتمام الجزائر بالاقتصاد المبني على المعرفة بمختلف ركائزه قد يكون لذلك الأثر في تساوي أو تقارب نسب الجنسين في سوق العمل مستقبلا

2- توزيع العمالة حسب الفئات العمرية خلال الفترة 2003-2011

من خلال هذا التقسيم سنحاول التعرف على الفئة العمرية المسيطرة على مناصب العمل معتمدين في ذلك التقسيم المعتمد من طرف الديوان الوطني للإحصائيات

الجدول رقم13: توزيع العمالة في الجزائر حسب فئات العمر في الجزائر خلال الفترة 2003-2011

السنوات/ العمر		24-15	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	50 فما فوق
2003	العدد	1192900	10364661	1041010	977556	807590	651461	977078
	النسبة	**17.9**	**15.6**	**15.5**	**14.6**	**12.1**	**9.7**	**14.6**
2004	العدد	1593332	1275676	1157632	1054982	880621	704841	1137328
	النسبة	**20.6**	**16.2**	**14.8**	**13.5**	**11.3**	**9.1**	**14.6**
2005	العدد	1523072	1357067	217917	1055709	950859	743339	1196258
	النسبة	**18.8**	**16.9**	**15.1**	**13.1**	**11.8**	**9.2**	**15**

2006	العدد	1671075	1360371	1305236	1253100	1205074	825347	1248600
	النسبة	**18.8**	**15.3**	**14.7**	**14.1**	**13.6**	**9.3**	**14**
2007	العدد	1579867	1477470	1292775	1080505	1086317	804121	1273189
	النسبة	**18.4**	**17.2**	**15.0**	**12.6**	**12.6**	**9.4**	**14.7**
2008	العدد	1358000	1332000	1152000	1019000	958000	805000	1125000
	النسبة	**17.5**	**17.2**	**14.9**	**13.1**	**12.4**	**10.4**	**14.5**
2009	العدد	1731000	1673000	1355000	1169000	1116000	995000	1433000
	النسبة	**18.2**	**17.7**	**14.3**	**12.3**	**11.8**	**10.50**	**15.2**
2010	العدد	2293000	1694000	1437000	1211000	1123000	1060000	1516000
	النسبة	**17.3**	**17.4**	**14.8**	**14.4**	**11.5**	**10.9**	**15.5**
2011	العدد	1511000	1696000	1453000	1235000	1113000	1085000	1506000
	النسبة	15.7	17.7	15.1	12.9	11.6	11.3	15.7

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

بالتركيز على أرقام الجدول السابق يتبين ان الفئة المسيطرة على سوق العمل هي فئة الشباب، لكن تتبع الأرقام لا يعطي صورة واضحة، لهذا سنحاول تحويل معطيات الجدول السابق في أعمدة بيانية وفقاً للشكل الموالي:

الشكل رقم 28 :نسب العمالة في الجزائر حسب الفئات العمرية خلال الفترة 2003-2011

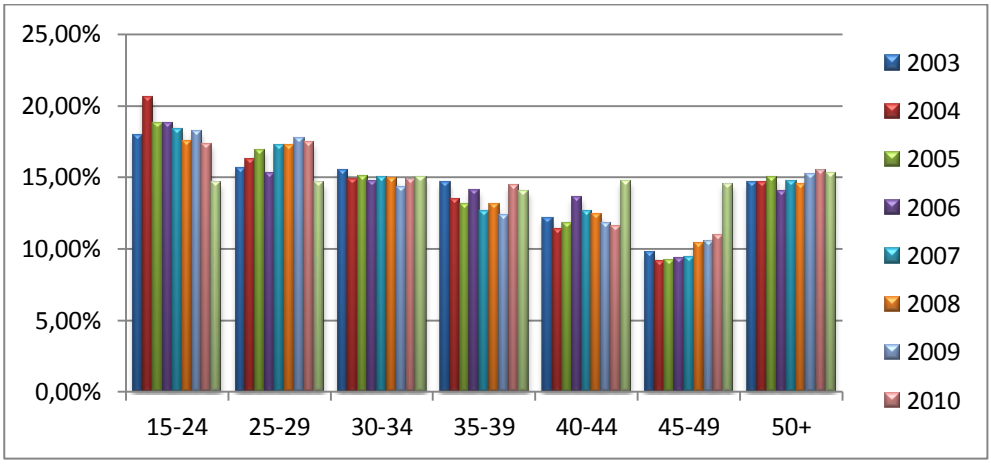

من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الشكل يمكن التمييز أن الفئة التي تستحوذ على الأغلبية من سوق العمل هي فئة الشباب في المجال العمري (24سنة إلى غاية 44 سنة) و نسبة هذه الفئات العمرية تشهد تزايد في السنوات الأخيرة

نظرا لمتطلبات سوق العمل التي أصبحت تعتمد على الإلمام بتكنولوجيا المعلومات و المستوى التعليمي العالي كذلك التكوينات الإضافية خلال مزاولة النشاط .

3- توزيع العمالة حسب النشاط الاقتصادي :

يعتبر هذا التصنيف من بين أهم تصنيفات القوى العاملة المشتغلة، ذلك انه يعطي فكرة حول توجهات العمال إلى قطاع ما على حساب قطاع آخر لوجود عدة أسباب مادية وغير مادية .ومن جهة أخرى يعطي هذا التصنيف فكرة حول القطاعات التي تولي لها الحكومة اهتمامات خاصة و الجدول الموالي يوضح تطور و توزيع عدد العمال وفقا للقطاعات، مدعمين الفكرة بالنسب المئوية التي من شانها إعطاء صورة أوضح :

الجدول رقم14 :توزيع العمالة في الجزائر وفقا للقطاعات الاقتصادية

القطاع / السنوات	الفلاحة		الصناعة		بناء و أشغال عمومية		تجارة و خدمات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
2003	1415340	**21.1**	804152	**12.7**	799914	**11.9**	3667650	**54.9**
2004	1617125	**20.7**	1060785	**13.6**	967568	**12.4**	4152934	**53.3**
2005	1381000	**17.2**	1059000	**13.2**	1212000	**15.1**	4393000	**54.5**
2006	1609633	**18.1**	1263591	**14.2**	1257703	**14.2**	4737877	**53.4**
2007	1170897	**13.6**	1027817	**12.0**	1523610	**17.7**	4871918	**56.7**
2008	1252000	**13.7**	1141000	**12.5**	1575000	**17.2**	5178000	**56.6**
2009	1242000	**13.1**	1194000	**12.6**	1718000	**18.1**	5318000	**56.1**
2010	1136000	**11.7**	1337000	**13.7**	1886000	**19.4**	5377000	**55.2**
2011	1034000	**10.8**	1367000	**14.4**	1595000	**16.6**	5603000	**58.3**

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم29 :نسب العمالة في الجزائر وفقا للقطاع الاقتصادي

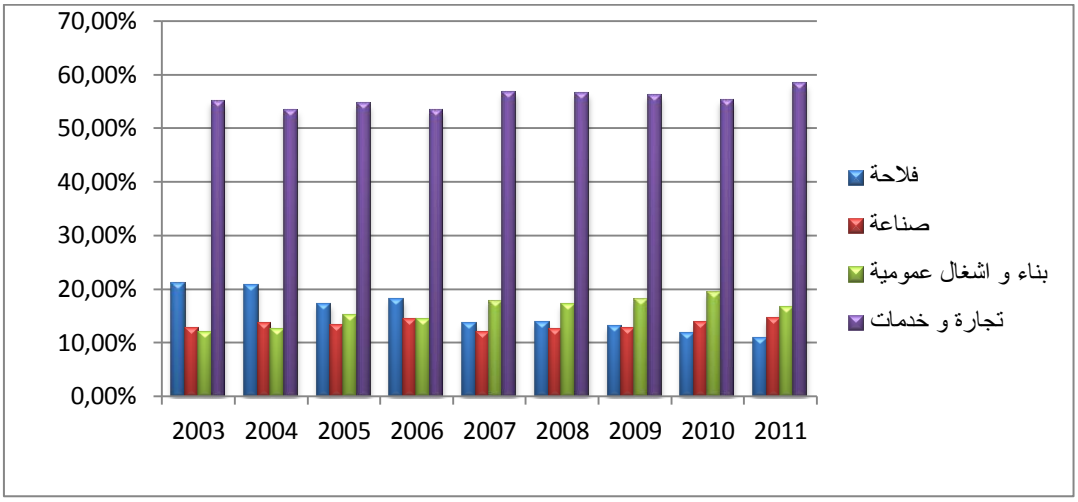

من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

من المعطيات السابقة في كل من الجدول و الشكل يمكن أن يستنتج ما يلي :

أن نسبة اليد العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية في تطور مستمر ، و قد عرفت هذه القطاعات تغيرات فقطاع الزراعة مثلا يسجل انخفاضا في نسبة اليد العاملة نظرا لتوجهها (اليد العاملة) إلى قطاعات أخرى فتأثير ركائز الاقتصاد المبني على المعرفة على هذا القطاع يمكن أن يأخذ شكلين أو بعدين حيث أن الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة و نتائج البحوث العلمية في المجال الزراعي أدت إلى الاستغناء عن اليد العاملة ، أما البعد الثاني لتأثير فهو الأمثل فالاهتمام بالبحث العلمي لتطوير المجال الزراعي و تطبيق نتائج هذه البحوث كذلك التكوين الزراعي من شانه زيادة الإنتاج الزراعي ليكون بديلا للتخلص من الاقتصاد الريعي في الجزائر وجلب يد عاملة أكثر للقطاع ، أما ارتفاع نسبة العمالة في قطاع البناء و الأشغال العمومية فلا يرجع ذلك إلى الاقتصاد المبني على المعرفة و إنما إلى مخططات الحكومة للسكن، أما في يخص توسع قطاع الخدمات و التجارة و استحواذه على أغلبية العمالة في سوق العمل فيمكن إرجاع إلى أنه يضم العديد من القطاعات كالإدراة ، النقل ، المؤسسات المالية،.....الخ علما أن كل القطاعات الأخرى تحتاج إلى هذا القطاع في تسيير شؤونها بالإضافة إلى أن هذا القطاع هو الأكثر تأثرا بالاقتصاد المبني على المعرفة نظرا للاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال .

4- توزيع العمالة حسب المنطقة الجغرافية:

وفقاً لهذا المعيار يمكن تقسيم العمالة إلى مجموعتين كبيرتين أساسيتين، مجموعة تضم الوسط المدني أو الحضري و أخرى تضم الوسط الريفي، وذلك بالاعتماد على بعض المعايير و المقاييس نذكر من بينها :

المنطقة الجغرافية، انتشار المشاريع الاقتصادية والخدمات الاجتماعية...الخ .يمثل الجدول الموالي تطور حجم العمالة بين الوسطين،

جدول رقم 15:توزيع العمالة في الجزائر خلال الفترة 2003-2011 حسب المنطقة الجغرافية

	حضر	النسبة	ريف	النسبة
2003	3386288	**52.2**	2797768	**41.8**
2005	4826063	**60.0**	3218157	**40.0**
2007	5288588	**61.5**	3305654	**38.5**
2010	6360000	**65.3**	3375000	**34.6**
2011	6297000	**65.6**	3302000	**34.4**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة يمكن تقييم هذا المعيار (المنطقة الجغرافية) بالسلبي لان ركائز الاقتصاد المبني على المعرفة من انتشار تكنولوجيا المعلومات و الاتصال التي جعلت من العالم قرية صغيرة حيث لا يوجد فرق بين المناطق الحضرية و الريفية ، كذلك التعليم فالإهتمام بالتعليم كان بنفس الدرجة بين المنطقتين رغم ذلك تبقى نسبة العمالة بين المنطقتين متفاوتة جدا

الشكل رقم30 :نسب العمالة في الجزائر حسب المنطقة السكنية خلال الفترة 2003-2011

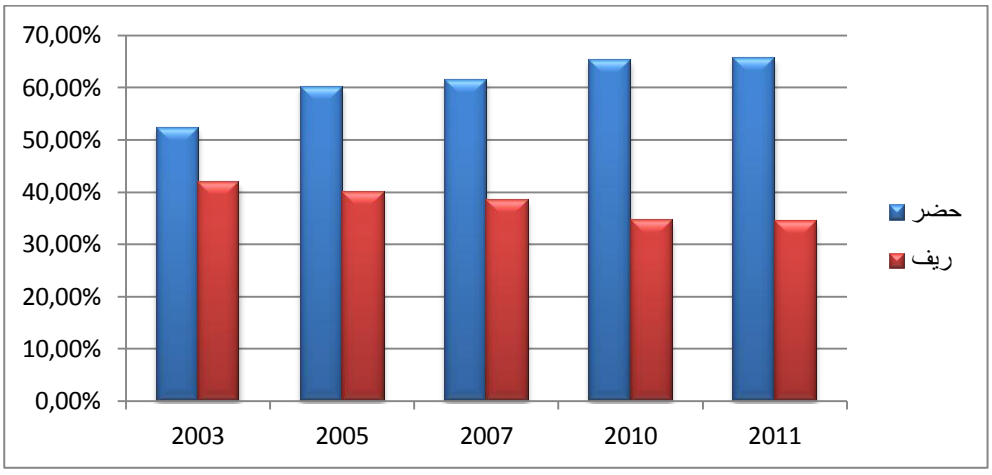

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

5- توزيع العمالة في الجزائر حسب القطاع القانوني :

الشكل رقم31 : نسب العمالة في الجزائر حسب القطاع القانوني

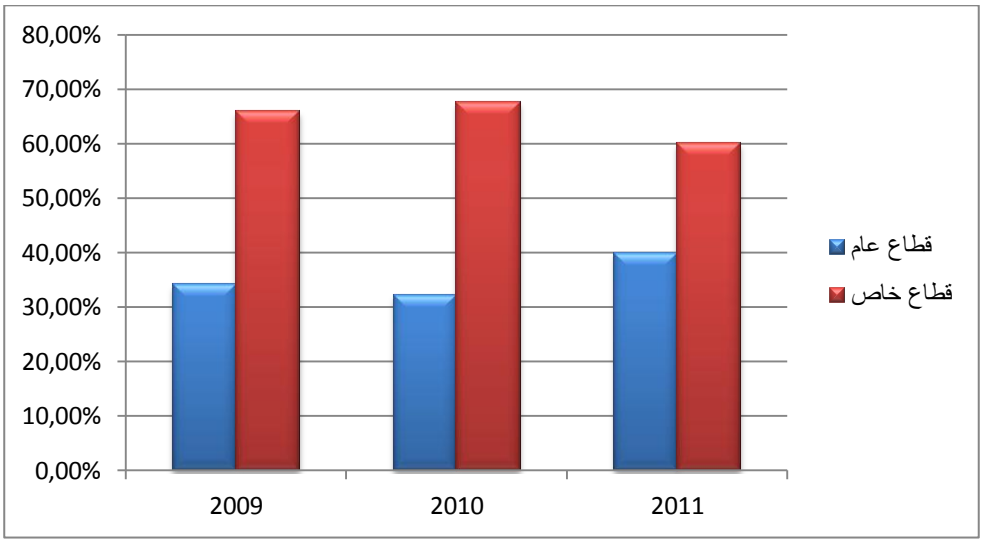

من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

إن قراءة الشكل أعلاه يسمح لنا بملاحظة أن مساهمة القطاع الخاص في احتواء القوى العاملة و خلق مناصب عمل أكثر من القطاع العام ، و يفسر هذا بالتوجه الإيديولوجي الذي تنتهجه الجزائر منذ العقديين الماضيين و المتمثل في خصخصة الشركات العمومية في إطار العولمة و الدخول إلى اقتصاد السوق ، كذلك القطاع كان يجلب القوى نظرا لمتوسط الأجور المرتفع مقارنة مع القطاع العمومي لكن مع التطور الذي شهده هذا الأخير من استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال كذلك الزيادات في الأجور التي عرفها القطاع العمومي بدا يؤثر ذلك على جلب القوى العاملة نحوه أكثر من القطاع الخاص .

6- توزيع العمالة حسب المستوى التعليمي، الشهادة العلمية ، سلم الرتب :

يعتبر هذا التصنيف هو الأهم في تحليلنا لان التعليم يعتبر من أهم ركائز الاقتصاد المبني على المعرفة و الشكل التالي يبين المستوى التعليمي للفئة المشتغلة في سوق العمل لسنة 2011

الشكل رقم32 : توزيع العمالة في الجزائر حسب التأهيل العلمي

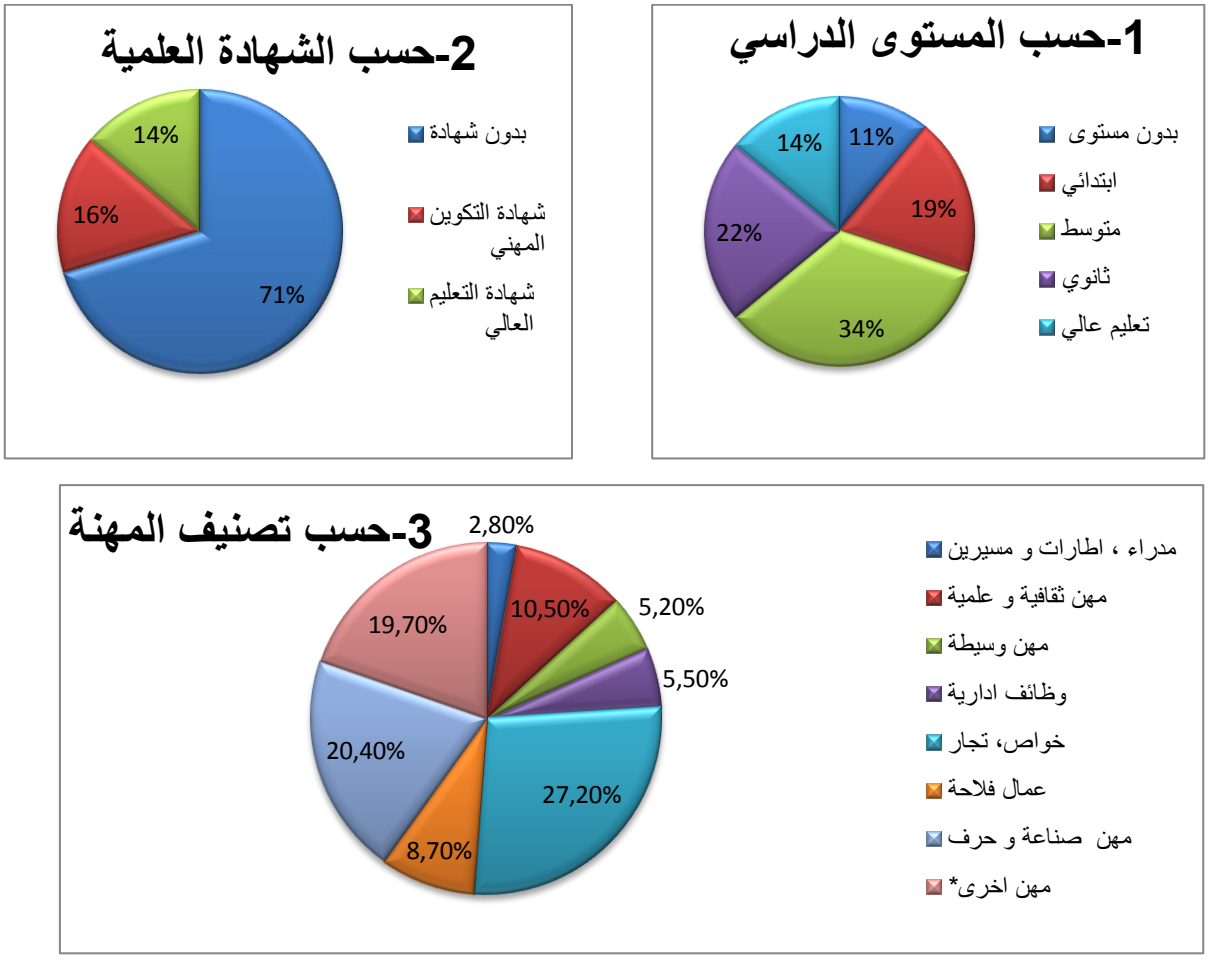

من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

من الشكل أعلاه يتضح أنه و رغم ارتفاع عدد خريجي التعليم العالي إلا أن مساهمته في سوق العمل تبقى معتبرة إذا ما قورنت بالفئات ذات المستوى المحدود.فنسبة أصحاب المستوى التعليم العالي لا يمثلون سوى 14% من إجمالي سوق العمل أما أكثر من 87% ممن لا يحملون تأهيلا علميا كافيا فهم يشكلون السواد الأعظم من سوق العمل ، كذلك من حيث الوظائف فأغلب الوظائف الموجودة في سوق العمل لا تحتاج مؤهلا علميا كبيرا ، بالرغم من اهتمام الدولة بالتعليم كذلك فان الاقتصاد المبني على المعرفة يعتبر التعليم احد أهم ركائزه إلا أن أثره غير واضح في سوق العمل

البطالة:

لقد عرفت البطالة في السنوات الأخيرة أدنى مستوياتها حيث بلغت 10% في سنة 2011 و فيما يلي سوف نتطرق إلى معرفة أنواع البطالة حسب:

1. البطالة حسب الفئة العمرية :

إن دراسة البطالة حسب الفئة العمرية للسكان يكشف لنا العديد من نقاط الضعف و القوة في السياسة الاقتصادية، حيث أن تفشي البطالة في أوساط الشباب يعتبر من بين أهم نقاط ضعف السياسة المنتهجة، ذلك أن هذه الفئة تعتبر طاقة اقتصادية وإنتاجية هائلة إذا ما حسن استغلالها .في الجدول الموالي يمكن إلقاء الضوء على تطور إعداد البطالين في الجزائر وفقاً لهذا المقياس.

جدول رقم16 : توزيع البطالين في الجزائر حسب الفئة العمرية خلال الفترة 2003-2011

		اقل من 20	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	50-54	55-59
2003	العدد	329136	666872	509289	245568	133532	75108	62516	40295	15954
	النسبة	**15.9**	**32.1**	**24.5**	**11.8**	**6.4**	**3.6**	**3.0**	**1.9**	**0.8**
2004	العدد	256907	505378	462633	206447	104297	58291	41583	24577	11422
	النسبة	**15.4**	**30.2**	**27.7**	**12.3**	**6.2**	**3.5**	**2.5**	**1.5**	**0.7**
2005	العدد	205417	481169	398779	176666	84257	43096	31613	19498	7791
	النسبة	**14.2**	**33.2**	**27.5**	**12.2**	**5.8**	**3.0**	**2.2**	**1.3**	**0.5**
2006	العدد	166414	369982	333483	170394	91115	48942	28415	25544	6533
	النسبة	**13.4**	**29.8**	**26.9**	**13.7**	**7.4**	**4**	**2.3**	**2**	**0.5**
2007	العدد	175247	421404	393024	187488	93151	48364	22192	24182	9613
	النسبة	**12.7**	**30.7**	**28.6**	**13.6**	**6.8**	**3.5**	**1.6**	**1.8**	**0.7**
2008	العدد	140000	388000	348000	149000	69000	34000	19000	15000	7000
	النسبة	**12.0**	**33.2**	**29.8**	**12.7**	**5.9**	**2.9**	**1.6**	**1.3**	**0.6**
2010	العدد	116000	349000	336000	140000	58000	33000	44000		
	النسبة	**10.8**	**32.4**	**31.2**	**13.2**	**5.4**	**3.0**	**4.1**		
2011	العدد	95000	342000	323000	134000	74000	36000	32000	27000	
	النسبة	**8.9**	**32.1**	**30.4**	**12.6**	**7.0**	**3.3**	**3.0**	**2.5**	

الشكل رقم33: نسب البطالين حسب الفئة العمرية خلال الفترة 2003-2011

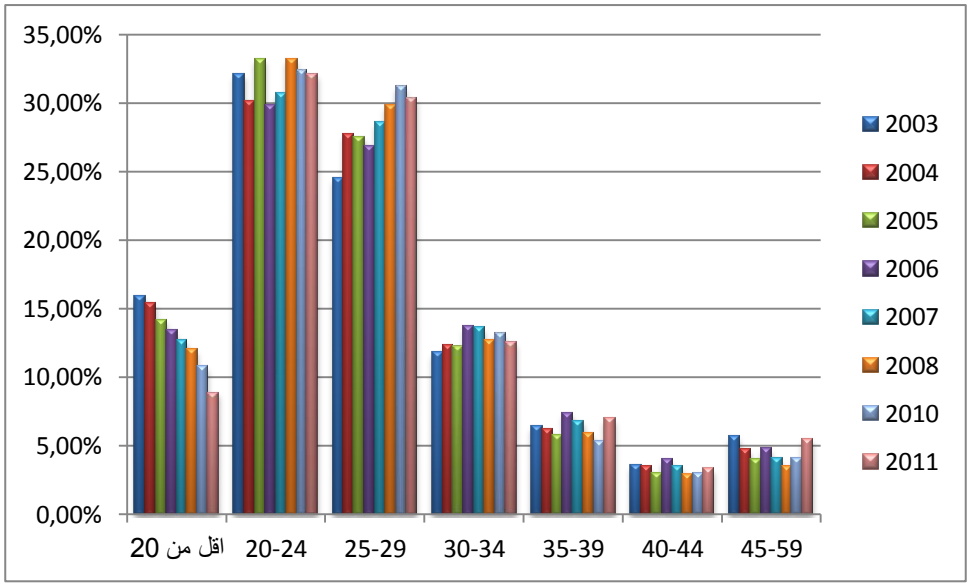

من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

أول ما يلاحظ من خلال الشكل السابق هو انتشار البطالة في أوساط الشباب الذين لا يتجاوز سنهم 35 سنة، حيث تعتبر بطالة هذه الفئة من بين اخطر أنواع البطالة التي تعود بالسلب على التنمية الاقتصادية للوطن من جهة و إلى انتشار الآفات الاجتماعية من جهة أخرى .ولكن من بين هذه الفئة يمكن التمييز بين مستويين أخطرهما بطالة الشباب بين سن 20 و30 سنة؛ التي تعتبر متذبذبة خلال فترة الدراسة من سنة إلى أخرى، وهذا راجع لكون هذه الفئة تضم الوافدين الجدد لسوق العمل سواء خريجي الجامعات مباشرة أو الشباب منهي الخدمة الوطنية حديثا، حيث عرفت بطالة حملة الشهادات تطورا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة ويرجع هذا إلى عدة أسباب نذكر من بينها:

- الانتقاء الصعب وعامل الخبرة :حيث أصبح أرباب العمل وخاصة الخواص منهم يحذرون من حملة الشهادات، وذلك راجع للتدني الملحوظ الذي عرفه التعليم العالي و المهني خلال السنوات الأخيرة .وما زاد الطين بلة، ضعف الطلب الخارجي على الأيدي العاملة وفي المقابل استيراد الأيدي العاملة ذات المستوى و الخبرة العاليين، وذلك راجع لنفس السبب المذكور سابقا
- التقويم الخاطئ لمتطلبات السوق من الأيدي العاملة :ويرجع هذا لعدم وجود إستراتيجية واضحة تربط التعليم بسوق العمل، حيث أصبح الاعتماد في مخرجات التعليم على الجانب الكمي بدلا من النوعي.

2. البطالة حسب الجنس:

الجدول رقم17 : توزيع البطالين حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011

	ذكور	النسبة	إناث	النسبة
2003	1934910	**82.7**	404539	**17.3**
2004	1759933	**84.7**	318336	**15.3**
2005	1370415	**82.0**	301119	**18.0**
2006	1199074	**82.8**	249213	**17.2**
2007	988288	**79.6**	252553	**20.4**
2008	1071975	**78.0**	302659	**22.0**
2009	868000	**74.2**	301000	**25.8**
2010	729000	**67.7**	348000	**32.3**
2011	739000	**69.5**	324000	**30.5**

تدل معطيات الجدول على أن البطالة تتفشى في أوساط الذكور أكثر من الإناث .حيث أن حصة الإناث من البطالة يتراوح بين الخمس و الربع تقريباً، ولكن تجدر الإشارة إلى أن البطالة في صفوف الذكور تتراجع على العموم من 1759933 سنة 2003 إلى 868000 سنة 2008 وفي المقابل فإن عدد البطالين النساء بقي في مستويات متقاربة 318336سنة2003 إلى 301000 سنة 2008 هذا ما يعني انخفاض نسب البطالة في صفوف الذكور على حساب نسب الإناث، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 34: نسب البطالين في الجزائر حسب الجنس في الجزائر

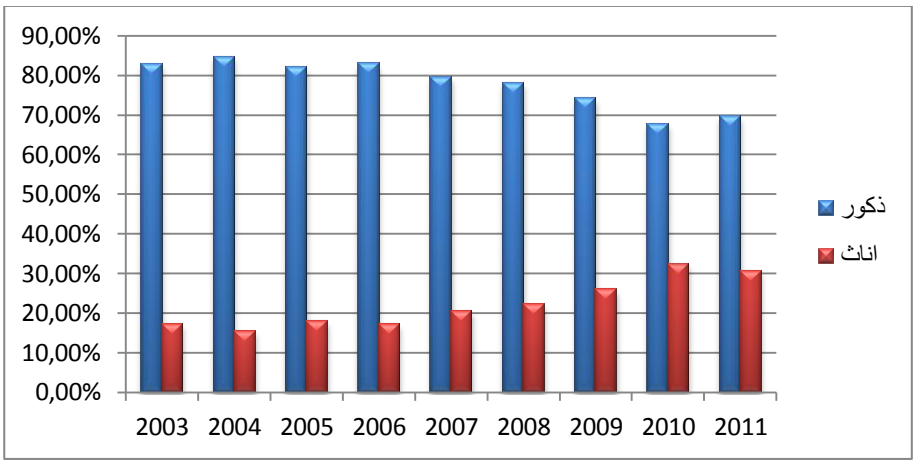

من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

من خلال الشكل السابق يمكن ملاحظة انخفاض نسب بطالة الذكور، حيث أن الأسباب المذكورة سابقا في تقسيم العمالة حسب الجنس تفسر جزء كبير من هذا الاختلاف بين الفئتين .ظف إلى ذلك فإن إستراتيجية إنشاء مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة شجعت العديد من الشبان حاملي بعض الشهادات المتعلقة بالحرف كالنجارة، الحدادة، البناء، الخزف...الخ على فتح منشئات امتصت أعداد كبيرة من البطالين من جانب الذكور.

3. البطالة حسب المنطقة الجغرافية

يستعان بهذا التصنيف لمعرفة أي المناطق تنتشر بها البطالة بشكل اكبر، هل هي تنتشر بين سكان الحضر أو سكان الريف، و ذلك للبحث عن أسباب البطالة في كل منطقة، و محاولة إيجاد الحلول المناسبة .الجدول الموالي يقسم الفئة غير المشتغلة حسب المنطقة الجغرافية (حضر، مدن).

الجدول رقم18 : توزيع البطالين في الجزائر حسب المنطقة الجغرافية

	حضر	النسبة	ريف	النسبة
2001	1455341	**62.2**	884108	**37.8**
2003	1223119	**58.85**	855151	**37.8**
2005	835056	**57.65**	613232	**42.35**
2007	878309	**63.9**	496354	**36.1**
2010	754000	**70**	322000	**30**
2011	746000	**70.2**	316000	**29.8**

المستنتج من الشكل أن نسب البطالين في المناطق الحضرية أكثر منه من المناطق الريفية و يمكن إرجاع ارتفاع معدلات البطالة في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية، إلى ارتفاع عدد سكان الحضر عن عدد سكان الريف، فبارتفاع عدد سكان منطقة ما ترتفع معها معدلات البطالة و العكس صحيح .أيضا ما حدث خلال التسعينات من إصلاحات هيكلية وما ترتب عنها من تسريح جماعي لعمال المؤسسات الكبيرة) حيث تقع كل المنشئات الصناعية في المناطق الحضرية (ظلت آثاره مصاحبة لسوق العمل لسنوات طويلة،إضافة إلى ذلك ظاهرة النزوح الريفي– قصد البحث عن وظائف أكثر تناسباً مع متطلبات بعض سكان الريف –زادت من تفاقم ظاهرة البطالة في صفوف سكان الحضر.

البطالة حسب المستوى التعليمي :

الشكل رقم35 : نسب البطالين حسب مستوى التأهيل العلمي

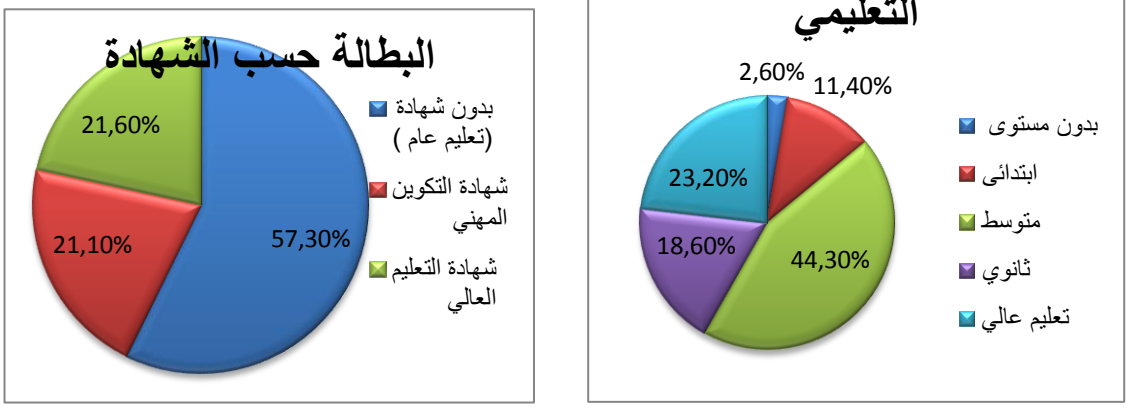

من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

من الشكلين أعلاه يتضح اكبر عدد من البطالين هو من فئة أصحاب المستوى التعليمي العالي أو حملة الشهادات العليا ، و رغم انخفاض نسبة البطالة إلى 10% إلا أنها لا تزال متفشية في أوساط الجامعيين و الشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم36 : معدلات البطالة حسب مستوى التأهيل العلمي

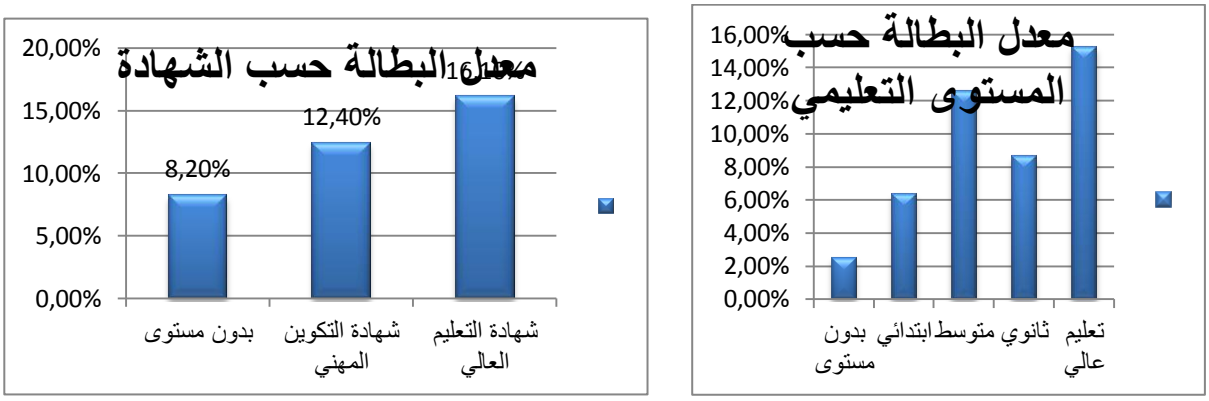

من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

تبلغ بطالة الجامعيين أكثر من 16% وقد ترجع الأسباب إلى عدم التنسيق بين الجامعة و سوق العمل إذ أن الجامعة أصبحت مجرد أداة تقوم بتكديس الإطارات بدون معرفة الاحتياجات الحقيقية و التخصصات الدقيقة" المطلوبة في سوق العمل لدى القطاع العام و القطاع الخاص، وهذا ما يجعل المتخرجين من

الجامعة لا يجدون من هم في حاجة إلى تخصصهم، وتحصيلهم العلمي لا فائدة تجدي منه و الجدول التالي يوضح نسب البطالة حسب التخصصات الجامعية :

الجدول رقم19: نسب البطالة في 2010 حسب التخصصات الجامعية

نسبة البطالة % التخصص الجامعي	ذكور	إناث	المجموع
فنون و آداب	**14.7**	**34.4**	**27.3**
علوم اجتماعية، اقتصادية ، حقوق	**14.0**	**43.7**	**28.7**
علوم دقيقة ، إعلام ألي	**9.8**	**28.6**	**18.1**
هندسة	**9.4**	**39.7**	**14.8**
صحة	**1.6**	**5.9**	**3.8**
شعب أخرى	**11.4**	**17.3**	**13.4**
المجموع	**11.1**	**33.6**	**21.4**

المصدر : WWW.ONS.DZ

من الجدول يتضح أن التخصصات العلمية والدقيقة اقل معاناة من مشكلة البطالة في حين أن أصحاب التخصصات الاجتماعية و الإنسانية معدلات البطالة في أوساطها متفشية جدا ، و هذا راجع إلى أن في إطار السياسة المنتهجة من طرف الدول و الانفتاح على الاقتصاد العالمي يتطلب يد عاملة قادرة على التجديد و الابتكار .

فالسياسة التعليمية في الجزائر ليست مبنية على البعد الاستراتيجي و دراسة احتياجات المجتمع و التخطيط لها و إنما هي عشوائية فعلا .لذلك فان عدم التنسيق بين متطلبات سوق العمل و مخرجات العملية التعليمية بمختلف أطوارها يتضح من خلال معدلات البطالة.و ما يمكن أن نلحظه أن كل الاقتصاديات التي اندمجت في الاقتصاد المبني على المعرفة تبع ذلك زيادة واضحة في الطلب على خريجي الجامعات و المعاهد ، أما في الجزائر فقد أظهرت الإحصائيات أن بطالة حاملي الشهادات حوالي 16% و هذا ربما يعتبر كمعيار من بين المعايير التي يمكن الاستدلال بها أن الجزائر لم تندمج فعليا في الاقتصاد المبني على المعرفة و الحل هنا ليس الحد من عدد الطلبة و المتخرجين بل البحث عن مصادر نموّ جديدة وقطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية ومحتوى معرفي مرتفع، بما يضمن أكثر ما يمكن من فرص العمل لأصحاب المهارات التقنية والكفاءات العلمية.

خصائص سوق الشغل في الجزائر [1]: سنقوم بإلقاء نظرة على سوق الشغل في الجزائر معتمدين على بيانات الوكالة الوطنية للتشغيل ، و يتمثل طلب الشغل في عدد الباحثين عن الشغل المسجلين في قائمة طالبي الشغل المحلية ، بينما عرض الشغل هو مناصب الشغل الشاغرة التي تعرضها المؤسسات و تسجلها مصالح التشغيل المحلية .

بلغ حجم الطلب المسجل على الشغل المسجل في مكاتب التشغيل المحلية سنة 2009 حوالي 963016 طلب شغل ، و قد عرضت المؤسسات الاقتصادية عامة و خاصة خلال نفس السنة 235606 عرض شغل ، و قد تمكنت مكاتب التشغيل من توظيف سوى 170858 بطال و بالتالي تلبية 70% من عروض الشغل . وقد تطورت هذه المؤشرات حسب مسؤولين إلى:

- انتقل عدد عروض العمل المسجلة إلى 234.666 عرض سنة 2010، وقد بلغ هذا العدد 162.746 في شهر أوت 2011.
- عدد طالبي العمل الذين تم تنصيبهم من قبل الوكالة انتقل هو الأخر إلى حوالي 182.000 سنة 2010 ، وقد بلغ هذا العدد 110.144 في شهر أوت 2011.

- طلب الشغل :

بلغ حجم طلب الشغل المتمثل في البطالين الذين هم في مسيرة البحث عن شغل سنة 2009 حوالي 963016 طالب شغل أي حوالي 90% من حجم البطالة في نفس السنة .

توزيع الطلب على الشغل حسب الجنس

الشكل رقم37 : الطلب على الشغل في الجزائر خلال سنة 2009

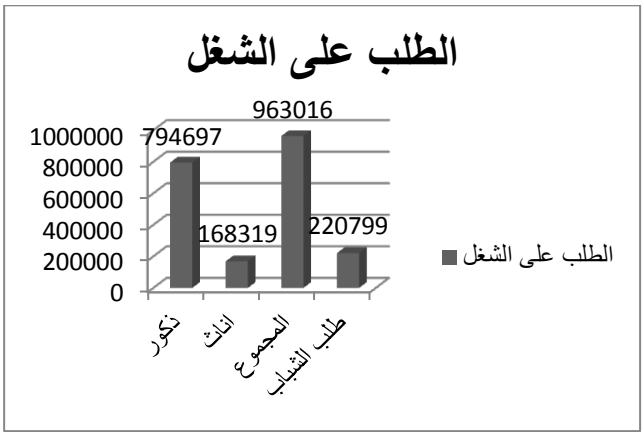

النسبة	الطلب على الشغل	
%82,52	794697	ذكور
%17,48	168319	إناث
%100	963016	المجموع
%22,93	220799	طلب الشباب

المصدر : الوكالة الوطنية للتشغيل .

[1] استخدمنا مصطلح سوق الشغل و ليس سوق العمل نظرا لأنه المصطلح المعمول به لدى الوكالة الوطنية للتشغيل

يتضح جليا من الشكل أن الذكور هم الفئة الأكثر تضررا من البطالة حيث حصتهم تبلغ 80% ، أما حصة الشباب (حسب المفاهيم التي تعتبرها الوكالة الوطنية للتشغيل تتحدد فئة الشباب بين 15 و 25 سنة) فقد بلغت حوالي ربع طالبي الشغل .

توزيع طلب الشغل حسب المستوى الدراسي :

الشكل رقم38 : الطلب على الشغل حسب المستوى الدراسي خلال سنة 2009

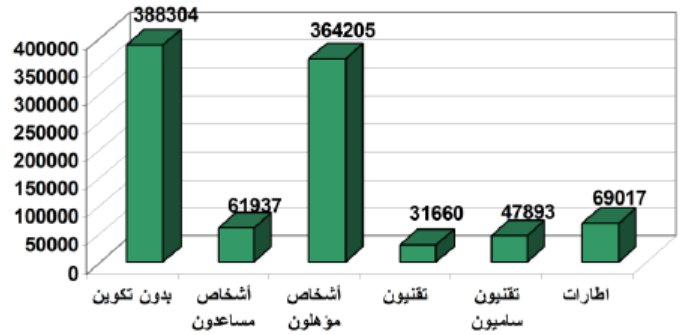

بدون تكوين	أشخاص مساعدون	أشخاص مؤهلون	تقنيون	تقنيون ساميون	إطارات	المجموع
388304	61937	364205	31660	47893	69017	963016
40,32	6,43	37,82	3,29	4,97	7,17	100,00

المصدر: الوكالة الوطنية للتشغيل

إن توزيع طلب الشغل حسب مستوى التأهيل يبين ما يلي :

- 40% (388304 طالب شغل) من طالبي الشغل من دون تكوين ، و هدا ما يصعب من عملية إدماجهم في سوق العمل بالإضافة أن نسبة كبيرة من طالبي الشغل لم تتجاوز أعمارهم 25 سنة فهم عديمو التكوين .
- حصة الأشخاص المؤهلين هي حوالي 37% من طالبي الشغل .

توزيع طلب الشغل حسب المستوى الدراسي :

الجدول رقم20 : توزيع الطلب على الشغل حسب المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	بدون مستوى	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
العدد	81943	568694	188783	123596	963016
النسبة	%8.51	%59.05	%19.60	%12.83	%100

المصدر: الوكالة الوطنية للتشغيل

قدر عدد حاملي الشهادات الجامعية المسجلين بأرشيف الوكالة الوطنية للتشغيل ب 123596 طالب شغل أما حصة الأسد فكانت من نصيب المتسربين من المدارس حيث بلغت نسبتهم 59.05% .

توزيع عرض الشغل حسب القطاع القانوني :

الشكل رقم39 : عرض الشغل حسب القطاع القانوني

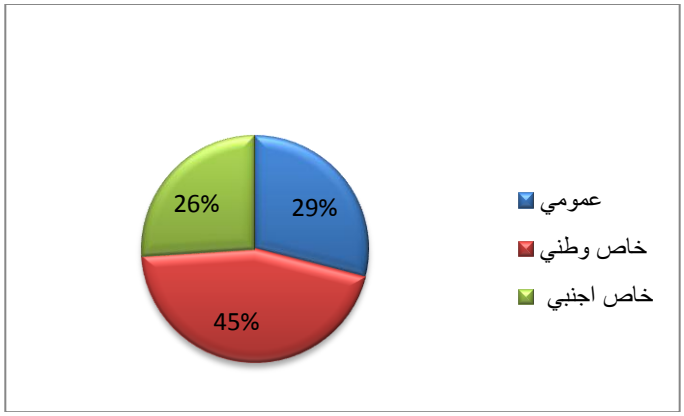

المصدر : الوكالة الوطنية للتشغيل

يساهم القطاع الخاص في امتصاص نسبة البطالة جنبا إلى جنب مع القطاع العمومي ، حيث شارك القطاع الخاص بحوالي 105617 عرض شغل أي بنسبة 45% من عروض الشغل الشاغرة ، كما شارك القطاع العمومي أيضا بعرضه لثلث مناصب الشغل ، كما أن المؤسسات الأجنبية تساهم بربع مناصب الشغل الشاغرة 61933 عرض شغل (26%) و هي مساهمة مهمة للقطاع الاجنبي في خلق مناصب شغل .

توزيع عرض الشغل حسب مدة العقد :

الشكل رقم40:توزيع عرض الشغل حسب مدة العقد

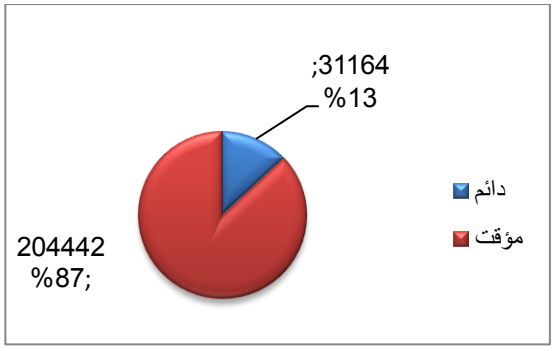

المصدر : الوكالة الوطنية للتشغيل

إن توزيع عروض الشغل حسب المدة أو النوع يبين إن أكثر من 87% من مناصب الشغل المعروضة هي مناصب مؤقتة ، و في المقابل حصة المناصب الدائمة لم تمثل سوى 13% من مجموع العروض المسجلة ، هذه الميزة تجعل من سياسة معالجة البطالة غير فعالة على المدى البعيد إذ من المتوقع أن

أعداد هائلة من لبطالين الذين وفقوا في الحصول على منصب شغل سوف يعاودون الرجوع الى عالم البطالة في المستقبل القريب .

توزيع عرض الشغل حسب فروع النشاط الاقتصادي[1] :

الشكل رقم41: توزيع عرض الشغل حسب فروع النشاط الاقتصادي

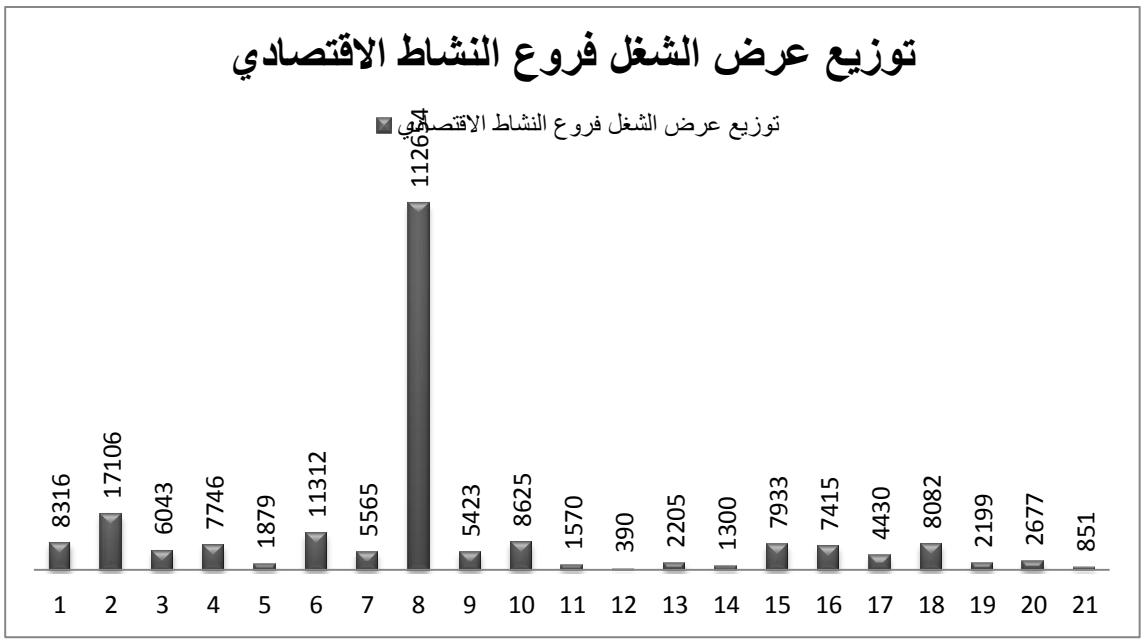

يبدو واضحا أن قطاع البناء و الأشغال العمومية يساهم بحصة الأسد في خلق مناصب شغل فهو القطاع الأكثر إنتاجا لمناصب شغل ب112654 منصب شغل ، وقد بلغت مساهمته في توليد مناصب الشغل بحوالي 47.8% ، لكن هذا القطاع لا يستخدم و بشكل فعال ركائز الاقتصاد المبني على المعرفة و الشيء الملحوظ كذلك إن مختلف الأنشطة و العروض المصنفة في الوكالة الوطنية للاقتصاد المبني على المعرفة كذلك العروض في القطاعات التي يمكن القول أنها تعتمد علية تكاد تكون منعدمة لا تتلاءم مع الاقتصاد المبني على المعرفة .

وكما سبق و أن ذكرنا فان الوكالة الوطنية للتشغيل أو مختلف أجهزة و صيغ التشغيل في الجزائر هدفها فقط الحد من البطالة و تخفيض نسبها حتى و لو أدى ذلك إلى خلق بطالة مقنعة و ليس هدفها إطلاقا التوجه نحو اقتصاد مبني على المعرفة من خلال تحسين وضعية سوق العمل الجزائري بوضع تخصصات و مهن جديدة تتطلب مهارة و تدريب و تعليم متقدم .

[1]فروع النشاط الاقتصادي هي :انظر الملحق أخر المذكرة

فسوق العمل في ظل هذا الاقتصاد يأخذ مفهوما مختلفا تماما عما كان سائدا من قبل فالتشغيل و البطالة تغير مفهومها و محدداتهما حيث انه في الدول التي عرفت اندماجا فعليا في هذا الاقتصاد أصبحت مشكلة البطالة نوعية و ليست كمية أي انه للقضاء على البطالة يُعتمد على رفع المستوى المهني و المعرفي للعامل وتسعى اليوم الدول المتقدمة، إلى تقديم نظم إعادة التشغيل للعاطلين عن العمل، وهي نظم لا تستند إلى (البحث) عن وظائف جديدة، وإنما تستند بالدرجة الأولى إلى تدريب العاملين والعاطلين عن العمل وتأهيلهم للعمل في مهن أخرى مطلوبة .أما في الجزائر فسياسة التشغيل المنتهجة لا تتجه نحو استخدام ركائز الاقتصاد المبني على المعرفة فلا يوجد أي تشجيع للتحصيل العلمي فالفوارق في رواتب المتخرجين الجامعيين لا تزيد بأكثر من 10% عن العاملين بمستويات علمية اقل و في هذا تشجيع للابتعاد عن الجامعة التي (تضيع 4 –6 سنوات من حياة الطلبة مقابل فروق زهيدة في نهاية المطاف) و حتى تلاميذ المتوسط بدؤوا يعون هذه الحقيقة ويلجأ بعضهم إلى الهرب من سلسلة غير مجدية من التعليم، الذي لا يمنح أحد المهارات التي تؤهله لمواجهة الحياة العملية، ولا يمنحه المستوى اللائق اجتماعيا واقتصاديا بعد تخرجه، وبدلا من ذلك يفضلون الانخراط المبكر بالحياة العملية، كي يكتسبوا المهارات التي يحتاجها سوق العمل .و هذا ما لاحظناه في البيانات السابقة حيث تمثل هذه الفئة حوالي 60% من طالبي الشغل في الجزائر

خلاصة:

الشيء الذي يمكن استخلاصه من تطرقنا إلىبعض الاحصائيات التي تخص الجزائر أنه يوجد اهتمام بتطوير ركائز الاقتصاد المبني على المعرفة ، خاصة ما تعلق بالتعليم وتطوير البحث العلمي وتبني التكنولوجيات الحديثة للمعلومات و الاتصال إلا أن هذا الاهتمام بقي مجرد أرقام و لم يترجم على أرض الواقع بصفة فعالة ، وخاصة في موضوع الدراسة المتعلق بسوق العمل ، فتأثير الاقتصاد المبني على المعرفة لم يتعدى سوى ارتفاع عدد خريجي الجامعة و ساهمت كذلك تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تسهيل و تنظيم عارضي و طالبي العمل لكن ما لاحظناه في نوعية الإحصاءات المقدمة لنا سواء من طرف الديوان الوطني للإحصائيات أو الوكالة الوطنية للتشغيل أنها لا تتماشى و خصائص الاقتصاد المبني على المعرفة حيث لم تستحدث تصنيفات جديدة سواء للمهن أو عارضي العمل ، فحتى يمكن للاقتصاد المبني على المعرفة تأثير على سوق العمل بشكل يسمح بجعل العنصر البشري قادر على خلق ثروة و قيمة مضافة للاقتصاد يجب أن توظف هذه الركائز بشكل عملي أكثر .

خاتمة

خاتمة:

جاء الاقتصاد المبني على المعرفة بمفاهيم جديدة أثرت على منطق عمل الاقتصاديات و أثرت بشكل واضح على كثير من المفاهيم الاقتصادية و لأن سوق العمل و مؤشراته يعتبر من المؤشرات الهامة التي تمكن من إعطاء صورة واضحة عن وضعية الاقتصاد ككل ، لهذا فقد نال هذا الموضوع درجة اهتمام كبيرة من طرف الباحثين و المنظرين الاقتصاديين و ذلك ما رأيناه من خلال عرض مختلف النظريات الاقتصادية التي تطرقت لموضوع توازن سوق العمل ، و قد تأثر سوق العمل بشكل كبير بهذه التغيرات التي طرأت على الاقتصاد كون ركائز الاقتصاد المبني على المعرفة من تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و التعليم و عمليات البحث و التطوير تعتمد و تؤثر بشكل مباشر على العنصر البشري الذي يعد أهم عنصر في العمل.

لقد حاولنا في هذا البحث التعرف على مضمون الاقتصاد المبني على المعرفة و كيف بإمكانه إحداث تنمية اقتصادية و كذلك ربطه مع سوق العمل باعتبار العمل هو أساس كل تنمية و فعلا ففي الدول المتقدمة قد أحدث الاندماج في هذا الاقتصاد تغيرات على سوق العمل يمكن القول عنها أنها نوعية فقد أدى إلى استحداث وظائف جديدة و تبني آليات تمكن من استيعاب سوق العمل لليد العاملة الماهرة .

و بالنسبة للجزائر فبالرغم من الجهود و المساعي المبذولة و المجسدة في برامج مختلفة سواء إذا تعلق الأمر بالاقتصاد المبني على المعرفة أو تسيير سوق العمل إلا أنها تبقى مجرد حلول مؤقتة إذ أن الأمر يتطلب إستراتيجية معرفية واضحة خاصة تستثمر في رأس المال البشري كعنوان جديد لتحقيق التطور و النمو .

أهم النتائج :

بعد عرض مختلف جوانب الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- الاقتصاد المبني على المعرفة ليس حديث النشأة حيث كان في مختلف مراحل التي عرفها الاقتصاد أما الشيء الجديد هو الدور الذي أصبحت تحتله المعرفة في كافة الأنشطة الاقتصادية وقد اكتسبت المعرفة هذه الأهمية في الاقتصاد نظرا لانتشار العولمة بشكل واسع بحيث أضحت المنافسة هي السمة الأساسية للاقتصاد لذا بات من الضروري على الاقتصاديات الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة حتى يتسنى لها المنافسة .
- الجزائر و رغم وضعها لإستراتيجية "الجزائر الالكترونية " و إدخال عدة إصلاحات جذرية على التعليم بكافة مستوياته و الاهتمام بالبحث العلمي إلا أن هذه الإجراءات يمكن اعتبارها فقط

نظرية لأن في الواقع لا يمكن أن نلمس اندماج الجزائر في الاقتصاد المبني على المعرفة إذ أن المحاور التي تضمنتها " إستراتيجية الجزائر الكترونية " بقيت مجرد حبر على ورق و لم تطبق فعليا و مخرجات التعليم لا تتميز بالجودة و المهارات العالية .

- التحسن الملحوظ الذي عرفته كل من نسب البطالة و التشغيل في السنوات الأخيرة حيث قدرت نسبة البطالة ب :10% في سنة 2011 إلا أنها تبقى مجرد رقم و لا تعكس التسيير الفعال لسوق العمل في الجزائر لأنه بالرغم من بلوغ هذه النسبة القياسية إلا انه يمكن أن نلحظ أي تأثير على النمو الاقتصادي إذ مازالت الجزائر تعتمد على 97% من عائدات النفط
- إن تسيير سوق العمل في الجزائر لا يتسم بالفعالية و التنظيم لكافة مكوناته بقدر ما هو سعي للحد من نسب البطالة بأي صيغة كانت بغض النظر إن كانت ناجعة عل المدى الطويل أم لا فالملاحظ أن معظم عقود العمل أصبحت مؤقتة كما انه لا تُولى أية أهمية و لو كانت بسيطة لإنتاجية العمل في الجزائر و لا توجد أية علاقة بينها و بين محددات الأجور .
- و الملاحظة الأهم في سوق العمل الجزائري هي أن المستوى التعليمي لم يعد مهما بالنسبة لعارضي العمل ذلك لأن الفوارق في الأجور تعتبر طفيفة لذلك لاحظنا أن نسبة الذين يتجهون إلى سوق العمل في سن مبكرة و بمستوى تعليمي محدود إذ يعتبرون أن التعليم لا يمنح المهارات اللازمة للحياة العملية و لا يضمن المستوى الاجتماعي و الاقتصادي اللائق بعد التخرج.

اقتراحات :

تضمن البحث جانبا تطبيقيا تمثل في مدى اندماج الجزائر في الاقتصاد المبني على المعرفة و تأثر سوق العمل فيها بمضامين هذا الاقتصاد ، و بالتالي أمكن لنا الخروج بالاقتراحات التالية و المتعلقة على وجه الخصوص بالفصل الثالث :

- بما أننا في عصر المعرفة و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال متوفرة لذا بات من الضروري إعداد قاعدة بيانات و معلومات إحصائية شاملة عن سوق العمل حتى يتمكن معرفة أهم نقائصه و مستلزماته و إعداد مخططات مستقبلية و ذلك من اجل تنمية اقتصادية حقيقية و اقتصاد فعال و منتج و ليس من اجل تسيير البطالة فقط.
- العمل على تحسين التعليم و خاصة التعليم المهني بما يتماشى و سوق العمل و العمل على التنسيق بين مخرجات التعليم و متطلبات سوق العمل .

قائمة المراجع

أولا : الكتب باللغة العربية .

1. إحسان محمد حسن، **علم الاجتماع الاقتصادي ،** الطبعة الأولى،الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع 2005.
2. أسامة بشير الدباغ ، **البطالة و التضخم: المقولات النظرية و مناهج السياسة الاقتصادية** ،دار الأهلية ، الأردن ،2007.
3. بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي ، نظريات نماذج وتمارين محلولة ،** دار العلوم ، الجزائر ، 2007.
4. جمال داود سلمان ،**اقتصاد المعرفة** ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان الأردن ،2009.
5. ربحي مصطفى عليان، **إدارة المعرفة** ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الأردن ، 2008 .
6. رمزي زكي ، **الاقتصاد السياسي للبطالة**،مجلة عالم المعرفة ، العدد 226، الكويت ، 1997.
7. ريتشارد جودي ، **تخطيط القوى العاملة في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة ،** تنمية الموارد البشرية في ظل اقتصاد مبني على المعرفة ،الطبعة الأولى ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة ، 2004.
8. سالمي جمال ،**الاقتصاد الدولي وعولمة اقتصاد المعرفة** ،دار العلوم للنشر و التوزيع ،الجزائر، 2010.
9. الشمري هاشم، اليثي نادية ، **الاقتصاد المعرفي** ،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن،الطبعة الأولى ،2008 .
10. سعد غالب ياسين، **إدارة المعرفة :المفاهيم النظم التقنيات** ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2007.
11. صلاح إسماعيل ، **نظرية المعرفة** ، الدار المصرية السعودية ، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2005 .
12. ضياء مجيد الموسوي ،**النظرية الاقتصادية ، التحليل الاقتصادي الكلي** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992.
13. عبد الرحمن الهاشمي ، فائزة محمد العزاوي ، **المنهج و الاقتصاد المعرفي** ، دار المسيرة للنشروالتوزيع،عمان،الاردن،2007.
14. نجم عبود نجم ،**إدارة المعرفة :المفاهيم و الاستراتيجيات و العمليات** ، دار الوراق للنشر و التوزيع،عمان الأردن ، الطبعة الثانية ،2008

15. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،**اتجاهات حديثة في التنمية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،مصر ،2003.

16. عدنان داود محمدالعذاري،هدى زوير مخلف الدعمي ، **الاقتصاد المعرفي و انعكاساته على التنمية البشرية** ،دار جرير للنشر و التوزيع، ط1،عمان ، الأردن ، 2010.

17. علي عبد الوهاب نجا،**مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها** ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2005.

18. عمر صخري ،**التحليل الاقتصادي الكلي** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، الجزائر ،2000

19. فليح حسن خلف ،**اقتصاد المعرفة** ،جدارا للكتاب العالمي ، عمان ، الأردن ،2007

20. فوراي دومينيك ، **اقتصاد المعرفة** ،ترجمة محمد عرب ، دار طلاس ، دمشق ، 2003.

21. محمد شريف المان ، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي** ، منشورات بيرتي ، الجزائر ، 1994.

22. محمد طاقة و آخرون، **اقتصاديات العمل** ،إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2008 .

23. محمد عبد العزيز عجيمة ، محمد على الليثي ، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها** ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ،مصر ،2004.

24. مدحت القريشي ،**اقتصاديات العمل** ، ط1، دار وائل للنشر ، الأردن ،2007.

25. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب ،**البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر** ،الديوان المطبعية الجامعية ، 2010.

26. نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**،الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، مصر،1997.

27. نعيم إبراهيم الظاهر، **إدارة المعرفة**، عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، اربد، الأردن، 2009.

28. هيثم الزعبي–حسن أبو الزيت،**أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**،دار الفكر للطباعة و النشر ، عمان ، 2000.

29. ياسر الصاوي، **إدارة المعرفة و تكنولوجيا المعلومات**، دار السحاب للنشر و التوزيع ،الكويت ،2007.

30. يوسف أحمد إبراهيم ، **التعليم وتنمية الموارد البشرية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004

➢ الأطروحات و المذكرات

1. أبو القاسم حمدي ، **التنمية الإستراتيجية لكفاءات الموارد البشرية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة** ،أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3.
2. بركاتي حسين ، **تنمية الموارد البشرية في ظل اقتصاد مبني على المعرفة (دراسة حالة جامعة المسيلة)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2010.
3. بن طجين محمد عبد الرحمان ، **دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة 2011
4. بن فايزة نوال،**إشكالية البطالة و دور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005 حالة الوكالة الوطنية للتشغيل** ،مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2009.
5. بوشارب لامية ،**دراسة اقتصادية قياسية لمحددات الاجر الادنى في الجزائر خلال الفترة 1970-2006**،مذكرة ماجيستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر،2006.
6. رابح بلعباس ، **إشكالية البطالة في الجزائر ،دراسة تحليلية قياسية في الفترة 1966-2010**، أطروحة دكتوراه ، المدرسة الوطنية للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، 2012.
7. سعدية قصاب ، ، **اختلالات سوق العمل و فعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004**،أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2007.
8. شلالي فارس ، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر 2001-2004**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2005.
9. العايب عبد الرحمان ،**البطالة و إشكالية التشغيل في إطار التعديل الهيكلي حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

10. محمد لموتي ، **البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية و اقتصادية للفترة 1970-2007**، مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2007.

11. مهدي كلو ،**الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة ، دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا** ،رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2003.

12. مولود حشمان،**محددات الأجر في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية**،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر ،2000.

13. نداء محمد النجار، **دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة** ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، 2012.

14. يحيات مليكة ، **إشكالية البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) ،** أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر .

➢ **المداخلات والمقالات**

1. اوسرير منور ،طيب سعيد ،**البعد التكنولوجي كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية**،ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و دورها في تحقيق المزايا التنافسية للبلدان العربية ، جامعة الشلف ،الجزائر ،27-2007/11/28.
2. بعاج الهاشمي ، خنيش يوسف، **دور الاقتصاد المعرفي في تفعيل الابداع التكنولوجي ،** مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة و الابداع ، جامعة البليدة ،17-2013/04/18
3. بن داودية وهيبة ،**واقع و أفاق قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في شمال إفريقيا** ،ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ،جامعة الشلف ،الجزائر27-2007/11/28.
4. بوزيان عثمان ، **اقتصاد المعرفة مفاهيم و اتجاهات** ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حولة التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر .

5. تقرير التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2009-2010
6. تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، المكتب الإقليمي للدول العربية ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك ، و.م.ا، 2003 .

7. عامر بشير ، يدو محمد ، **اقتصاد المعرفة في الجزائر : الواقع و التحديات** ،ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المعرفة و الإبداع الممارسة و التحديات ، جامعة البليدة ، الجزائر ، 17-2013/04/18

8. عبد العال محمد ، **موجهات التنمية في الاقتصاد الجديد** ، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية ، مسقط ، عمان ، 2005/10/03

9. قويدري محمد ، **واقع و أفاق أنشطة البحث و التطوير في بعض البلدان المغاربية** ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة ، جامعة ورقلة ، 09-2004/03/10

10. اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا الاسكوا، **نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي أسيا**، العدد 8 ،الأمم المتحدة ،نيويورك، ،2007 .

11. محمد خضري **اثر اقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية** ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة و التنمية الاقتصادية جامعة الزيتونة الأردن 27-2005/04/28

12. محمد شوكت عليان ،**الاقتصاد المبني على المعرفة** ،بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس "اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية " كلية الاقتصاد ،جامعة الزيتونة الأردن 25-2005/04/27.

13. موسى رحماني ، **نحو توظيف إنساني لمنتوج المعرفة** ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول المعرفة: الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات ،جامعة بسكرة 12-11/13/ 2005

14. ميرال توتليان ، **مؤشرات اقتصاد المعرفة و موقع المرأة من تطورها** ،المعهد العربي للتدريب و الدراسات الإحصائية ، 2006.

15. هشام مكي،**الابداع المعرفي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة في الاتحاد الاوروبي،** ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي حول : اقتصاد المعرفة و الابداع ، جامعة البليدة، 17-2013/04/18

16. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة عمل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي، والقمة العالمية لمجتمع المعلومات

17. محمد عدنان وديع ،اقتصاد العمل، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2006

18. البشير عبد الكريم ، **دلالات معدل البطالة و العمالة و مصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل ،** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد السادس .

19. رياض عيشوش ، فواز واضح ،**البطالة معطيات و رهانات جديدة في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة حالة الجزائر** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، 15- 2011/11/16

20. عبد الرحيم فؤاد الفارس، سوق **العمل في اقتصاد المعرفة خواصها ودراسة لحالة الأردن**، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع " إدارة المعرفة في العالم العربي، جامعة الزيتونة، الأردن" 26-2004/4/28

21. عزاوي أعمر ،مصيطفى عبد اللطيف ، **تأهيل الموارد البشرية في ظل التقانات و تحديات العالم الاقتصادي الجديد ،** مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية ، جامعة ورقلة ، 09-2004/03/10

22. اتجاهات الأجور في العالم و تطورات سياسة الأجور و نمو الإنتاجية و العمالة ، المكتب الدولي للعمل ، الدورة 310 لمجلس الإدارة ، جنيف ، مارس 2011.

23. الجزائر الالكترونية ، وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ، الجزائر ،ديسمبر 2008.

24. حسين شنيني ، **واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في كل من الجزائر و الإمارات خلال الفترة 2000-2010، دراسة مقارنة،** مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، 2011

25. عرض وزير العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي ، **ملتقى حول نتائج و قرارات لجنة إدارة العمل وتفتيش العمل المعتمدة من قبل مؤتمر العمل الدولي** ، دورة الـ100 ، جنيف ، جوان 2011

- **المواقع الالكترونية :**

1. www.andi.dz
2. www.anem.dz
3. www.men.dz
4. www.mesrs.z
5. www.mptic.dz
6. www.mtess.dz
7. www.ons.dz
8. www.Wikipédia.com/économie de savoir

➢ المراجع باللغة الأجنبية

1. Annabi benaissa,Fares khedache, **l'impact des économies de savoir sur le développement économique ,**séminaire scientifique sur l'économie de savoir et l'innovation, Université de Blida, 17-18/04/2013
2. BERNARD Bernier.YVES Simon ,**Initiation à la macro économie,**8éme édition, DUNOD , 2001.
3. Dominique FORAY , **L'économie de la connaissance**, édition la découverte , Paris, 2000
4. I.Nonaka, H.Takeuchi,**La Connaissance Créatrice :La Dynamique de l'entreprise Apprenante,**DE boek,Bruxelles,1997.
5. JEAN-YVES BUCK, **LE MANAGEMENT DES CONNAISSANCES**, Éditions d'organisation, Paris France, 2 Emme tirage, 2000.
6. Katrina rudiger, towards a global labour market globalization and knowledge economy.pdf
7. La technologie, la croissance et l'emploi dans l'économie fondée sur le savoir ,la stratigie de l'ocde pour l'emploi, ocde,1998

فروع النشاط الاقتصادي حسب تعريف Anem

القطاع	الرقم	فرع النشاط الاقتصادي
الأولي	1	فلاحة ، صيد .....
الثانوي	2	ماء و طاقة
	3	محروقات
	4	خدمات الأشغال البترولية
	5	مناجم
	6	صناعة ميكانيكية الكترونية
	7	مواد البناء
	8	بناء و أشغال عمومية
	9	مطاط و كيمياء
	10	صناعة غذائية
	11	صناعة الألبسة
	12	صناعة الجلود و الأحذية
	13	صناعة الخشب ، الورق
	14	صناعة متعددة
الثالث	15	نقل و اتصالات
	16	تجارة
	17	فنادق ، مطاعم
	18	خدمات موجهة إلى الشركات
	19	خدمات موجهة إلى العائلات
	20	هيئات مالية
	21	مشاريع عقارية
	22	خدمات موجهة إلى الجمعيات